EUROPEAN CENTER FOR CONSTITUTIONAL AND HUMAN RIGHTS

مراقبة المحاكمة: المحاكمة الأولى في العالم حول التعذيب في سوريا

يدعم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR الناجين والناجيات السوريين من التعذيب في محاكمة الخطيب في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز- ألمانيا. ستجد أدناه تحديثات منتظمة حول الإجراءات.

يدعم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR 17 ناجيةً وناجٍ* من التعذيب قاموا بتقديم شهاداتهم إلى للشرطة الجنائية الألمانية الاتحادية. سبعة هم مدّعون بالحقّ المدني مشتركون في المحاكمة ويمثّلهم محامون من شركاءنا.

إن عمل ECCHR في محاكمة الخطيب هو جزء من سلسلة من الدعاوى الجنائية التي قدمناها مع ما يقرب من 100 سوري في ألمانيا والنمسا والسويد والنرويج.

محاكمة الخطيب، يوم 104، 2 كانون الأول/ديسمبر 2021: مطالبة المدعي العام الاتحادي بالسجن المؤبد.

التعذيب والحرمان الشديد من الحرية ل 4000 شخصاً على الاقل و30 حالة قتل و3 قضايا عنف جنسي- تلك الأرقام التي عُرضت في اليوم 104 من المحاكمة، كانت صادمة ومن الصعب تصورها، خاصة في قاعة المحكمة الألمانية التي تبعد آلاف الكيلومترات عن موقع الجريمة في سوريا. ولكن حجم هذه الجرائم يتوافق مع أبعاد جريمة ضد الإنسانية والتي اعتبر الادعاء الاتحادي بعد 103 يوماً من المرافعة انه قد تم اثبات وقوعها، وقد لخصتها مرافعته النهائية المستفيضة اليوم ضمن المحاكمة ضد أنور ر.

"من تعرض للعنف لن يستطيع أن يشعر بالانتماء إلى هذا العالم مرة أخرى" بهذه الكلمات للناج من معسكرات الاعتقال النازية جين اموغي، بدأ المدعي العام مرافعته النهائية. وقال المدعيين العامين أن الأهم من، هو أن الناجين كانوا على علم حينها بأنه لم يتم التخلي عنهم في وقت معانتهم. هذه المعاناة، التي تم نقاشها بالتفصيل في الساعات التالية. وبشكل مفصل أوضحا ممثلا الادعاء الأحداث التي رأيا أنه قد تم اثبات وقوعها بحسب الأدلة المقدمة:

منذ بداية المظاهرات في آذار/مارس 2011 اخذ كلاً من الجيش والمخابرات العامة في سوريا بصفتهما مؤسستين رئيسيتين على عاتقهما قمع المظاهرات. وقد لعب فرع 251 التابع للمخابرات العامة السورية في دمشق دوراً مهماً في ذلك. وقام أعضاء القسم الفرعي 40 الذي يعمل بشكل مستقل بدعمهم. كان من المعتاد أن يتم نقل المتظاهرات/المتظاهرين* إلى فرع الخطيب بعد وقت قصير من القبض عليهم. وهناك لم يتلقوا، لا محاكمة قضائية ولا دعم من محامين. بدلاً من ذلك، تم استقبالهم عند وصولهم بما يسمى بحفلة الترحيب والتي ضرب فيها الحراس المعتقلين الجدد بأعمدة حديدية وأسلاك كهربائية وعصيان. وقد

مات في كل مرة على الأقل أحد المعتقلين نتيجة هذه الانتهاكات. وخلال التفتيشات التالية في قبو المبنى أُجبر المتضررون على خلع ملابسهم بالكامل. وكانت الإقامة في الزنزانة التي تبعت التفتيش تحت شروط مهددة للحياة. فقد كانت الزنازين عديمة النوافذ في القبو وممتلئة على آخرها لدرجة أنه وجب على المعتقلين بشكل منتظم أن يناموا وهم واقفين. لم يكن هناك هواء كاف للتنفس وكان الأكل القليل الذي تلقاه المعتقلين فاسداً. وكان الذهاب إلى دورة المياه مُحصصاً، ورائحة البول والبراز والدم كانت غير محتملة. واجتاحت البراغيث والقمل أجسام المعتقلين الذين عانوا من الجرب وامتلأت أجسادهم بالدمامل. ويزيد على ذلك المشاهدة المتواصلة لما يتعرض له المعتقلين الآخرين وسماع صراخ التعذيب الذي يخترق جدران الزنزانة.

"هذا الاعتقال تحت هذه الظروف كان بمفرده تعذيباً دائماً"، بحسب قول الادعاء العام. ولكن لم يكن ذلك كافٍ. فقد تم التحقيق الفردي مع معظم المعتقلين خلال وقت اعتقالهم وتعرضوا للتعذيب الشديد الذي لم يشمل فقط الصعقات الكهربائية ولكن أيضاً الضرب بالأسلاك والتعليق بواسطة معاصم الأيدي. قد قام النظام السوري بالتعذيب قبل الثورة ولكن مع بداية المظاهرات اتخذت هذه الممارسات شكلاً وحجماً مختلفاً. فلم يصبح هدف التعذيب هو جني المعلومات ولكن صار الهدف هو "تدمير" المخالفين. وقد وصف المدعي العام وبشكل مثير للإعجاب المصير الفردي لأكثر من عشرين ناجٍ/ناجية*، بعضهم شهود وبعضهم مدعون مشتركون* في القضية.

ثم تم الحديث عن المتهم وعن أهم محطات حياته المهنية: محطة دراسة الحقوق بعد الثانوية العامة وبعدها الالتحاق بالشرطة عام 1986 ومن ثم الانتقال إلى المخابرات العامة 1995 في سن 32، وهناك قام ببناء "حياته المهنية" في فروع مختلفة. وفي أيلول/سبتمبر 2008 تولى أنور ر. في النهاية إدارة القسم الفرعي "التحقيقات" ضمن فرع 251، ومنذ كانون الثاني/يناير 2011، على ابعد تقدير، أصبح عقيداً له مكتب خاص به في الدور الأول لفرع الخطيب ومكتب أخر في قبو المبنى والتي تقع به الزنازين.

"كان القسم الفرعي منظماً بشكل هرمي للغاية" هكذا عبر الادعاء العام. وقد نفذ حوالي 30 إلى 40 مرؤوسا أوامر المتهم وقد كان الأخير خلال وقت عمله على علم بالتعذيب وظروف الاعتقال والانتهاكات الجنسية وعن موت المعتقلين خلال التحقيق معهم أيضاً. وهكذا تناول الادعاء العام أقوال المتهم المخالفة لذلك وكانت النتيجة هي رفض أقواله. فقد قال دفاعه أن المتهم منذ بداية المظاهرات عام 2011 قد انفصل بشكل داخلي عن النظام وقام بمساعدة المعتقلين في نطاق إمكانيته. ولذلك قام مديروه بسلب سلطته منذ بداية حزيران/يونيو 2011 وأصبح هو رئيس القسم الفرعي شكلياً فقط حتى تم نقله في أيلول/سبتمبر 2012 إلى الفرع 285.

وقد عارض الادعاء العام هذه الأقوال معللاً بانه لو قام المتهم بمعارضة النظام فعلاً لكان تعرض لقمع نظامي أو على الأقل لتم نقله إلى منصب أقل قدراً ولكن على العكس من ذلك، فقد شارك المتهم في نهاية عام 2012 في لقاء رفيع المستوى لوزارة الداخلية وكان له القرار حتى وقت نقله من منصبه في تحديد إذا ما سيتعرض المعتقلين للتعذيب أم سيتم إخلاء سبيلهم كما أكدت العديد من الشاهدات والشهود*.

وبعدها شرح الادعاء العام أرقام الحالات المذكورة في بداية المرافعة. وباعتبار أن الإقامة في المعتقل تعد تعذيباً بحد ذاته فإن الادعاء العام يفترض مخففاً على المتهم أن عدد حالات التعذيب هو "فقط" 4000 حالة. وكما أعرب المتهم بنفسه عن أنه منذ بداية الثورة دائما ما كان هناك 1000 معتقلاً في الفرع. ومع أن بعض المعتقلين كانوا في المعتقل لمدة أقصر فمن المُقدر أن مدة الاعتقال المتوسطة هي ثلاثة أشهر. وبعد خصم هامش ضمان نحصل على عدد 4000 معتقلاً في فترة حدوث الجرائم. وتم تأكيد عدد المتوفين عن طريق أقوال شاهدات/شهود* عديدة. وتم للتخفيف عن المتهم تقدير عدة حالات كحالة واحدة إن لم يتم استبعاد أن أقوال الشهود/الشاهدات* المختلفة تعود على نفس الجثة. وتم التأكيد أيضاً على حدوث ثلاث حالات عنف جنسي.

حسب الادعاء العام، تعتبر هذه الافعال كجرائم ضد الانسانية. وحقيقة أن المتهم تصرف ضمن وظيفته الحكومية لا تعطيه حصانة من الملاحقة الجنائية. وقد أثبتت المحكمة من قبل بشكل مقنع وجود هجوم منظم وموسع على المجتمع المدني في سوريا خلال إصدار الحكم ضد إياد ا. (انظر مرافعة يوم 60/2) إن تعذيب 4000 شخصاً والحرمان الجسيم من الحرية والقتل وحتى الانتهاكات الجنسية تم ارتكابها في سياق الهجوم ضد المدنيين. وبجانب الجرائم ضد الإنسانية تم إدانة المتهم بحسب القانون الجنائي الدولي في 30 قضية قتل، 26 حالة إصابات جسدية خطيرة و14 حالة حرمان من الحرية لمدة تزيد عن أسبوع، مرتين حجز رهائن وانتهاك جنسي لمعتقلين في ثلاث حالات وذلك بحسب قانون العقوبات الجنائية. وبناء على ذلك تم تقديم طلب بالسجن المؤبد للمتهم بالإضافة إلى إثبات الجسامة الخاصة للتهم.

بالرغم من أن من صالح المتهم الأخذ بالاعتبار أنه قد قدم اعترافاً جزئياً وجنب على الأقل بعض الأشخاص من التعذيب الجسيم، يظل ذنبه كبيراً للغاية وذلك بسبب حجم الجرائم وعواقبها الجسيمة. إذا اتبعت المحكمة هذا التقدير، لن يصبح إيقاف التنفيذ بعد الحبس لمدة 15عاماً ممكناً.

محاكمة الخطيب، يوم 102، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021: يتذكر ضابط الشرطة الإتحادية أقوال طبيبة سورية.

بدأ اليوم 102 من محاكمة كوبلنز بالاستماع إلى أقوال أحد ضباط التحقيق التابع إلى الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA). وقد تحدث عما يستطيع تذكره من أقوال طبيبة سورية قد استمع إلى أقوالها كشاهدة ضمن عملية التحقيق. فضلت الطبيبة ألا تكشف عن هويتها خوفاً على أقاربها المقيمين في سوريا.

بحسب أقوال ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية، أفادت الشاهدة بالتالي: قد عملت الشاهدة في مشفى الهلال الأحمر الواقعة بالقرب من فرع الخطيب. في بداية الصراع عام 2011 حتى منتصف 2012 قام موظفو المخابرات العامة بنقل سجناء إلى المشفى من أجل العلاج. وقد رأت بنفسها خلال ذلك الوقت حوالي 15 إلى 20 معتقلاً كانوا يعانون جميعهم من نقص في التغذية وظهرت عليهم آثار التعذيب. بحسب أقوالها كثيراً ما كان هناك بقع زرقاء وخدوش على معاصم أيادي المعتقلين، مما يشير إلى تقييدهم من قبل. هي نفسها لم ترى أي معتقل متوفي ولكنها سمعت عن قتلى كُثر. وكان من الواضح أن الفشل الكلوي هو السبب الأكثر شيوعاً للوفاة والذي كان من الممكن تفاديه عن طريق تدخل طبي مبكر. منذ صيف 2012 لم يتم نقل أي معتقلين جدد إلى المشفى. وذلك لأنه منذ ذلك الوقت قد تم نقل جزء من موظفي المشفى إلى فرع الخطيب من أجل العمل هناك بشكل مباشر.

بعد الاستماع إلى أقوال ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية، أعلنت المحكمة عن ستة قرارات في المجمل ورفضت عبرها طلب الدفاع بدعوة واجراء جلسة استماع إلى شهود آخرين. فبموجب طلبات الدفاع يمكن لهؤلاء الشهود أن يضيفوا معلومات للقضية، فمن المزعم أن يشهدوا بأن المتهم لم يكن له سلطة الأمر والتنظيم في فرع الخطيب. وعللت المحكمة رفض الطلبات من ناحية، بسبب عدم دقة ووضوح الطلبات ومن ناحية أخرى بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الشهود المقيمين في الخارج. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن توقع أي معلومات جديدة بشكل جذري، بالأخص لأن الشهود المذكورين كان من المفترض أن يدلوا بأقوال عما حدث فقط قبل أو بعد مجريات الجرائم المذكورة في القضية بالإضافة الى ذلك، إن وجود أو عدم وجود اعتراض داخلي من قبل المتهم على نظام التعذيب في سوريا، لن يغير من مسؤوليته الجنائية، طالما أن ذلك الاعتراض لم يؤثر على تصرفاته بشكل واضح. وبحسب رأي دائرة القضاء لا يمكن مقارنة قيم الأدلة المتوقعة بمجهود دعوة شهود جدد.

ستُتابع المحاكمة يوم 1 كانون الأول/ديسمبر 2021. لن يبدأ اليوم بالمرافعة -بحسب قول رئيسة الجلسة-. وبهذا يمكن للادعاء العام الاتحادي أن يبدأ بمرافعته يوم 2 كانون الأول/ديسمبر.

محاكمة الخطيب، يوم 101، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021: يحكي أحد الناجين عن تعرفه على أنور ر. عن طريق صوته.

الشاهد الذي أدلى بأقواله في اليوم 101 من المحاكمة فضل ألا يكشف عن هويته. وسبب ذلك هو أن أخيه معروف كمدافع عن حقوق الإنسان في سوريا ومن الممكن أن يكون محتجزاً حالياً في أحد معتقلات النظام. وبذلك يمكن للغاية أن يضع الكشف عن هوية الشاهد أخيه في خطر كبير. ومن المتوقع أن يكون ذلك هو السبب نفسه الذي دفع بمحامي الشاهد لسحب طلب ضم الشاهد كمدعي مشترك في بداية المحاكمة.

تحدث الشاهد في أقواله عن تجارب اعتقاله: تم القبض عليه في آذار/إبريل 2012 في محله. أحضره حوالي 20 شخصاً بواسطة قوة السلاح إلى عربة وغطوا عينيه بواسطة تي شيرت. وبعدها أحضروه إلى القسم الفرعي 40 وقد تعرف الشاهد عليه لأنه كان معتقلاً هناك في عامي 2006 و2007. بعد وصوله هناك تم التحقيق معه وتعرض للانتهاكات الشديدة -بحسب

أقواله- وبسبب الإصابات الناتجة عن هذه الانتهاكات تم نقله في مساء نفس اليوم إلى مشفى حرستا العسكري وهناك رأى كيف تم تعنيف معتقلين آخرين.

دُهش حين تم إعلامه بعد يومين بأنه سيتم إطلاق سراحه من المشفى. ولكن -بحسب تعبير الشاهد-سرعان ما تبدد أمله في الهواء؛ فقد تم نقله بواسطة سيارة عبر شوارع المدينة ولكن بدلاً من إطلاق سراحه تم نقله إلى نقطة تفتيش، هناك وجب أن يرتدي غمامة العينين وبعدها تم نقله إلى فرع 251 أي فرع الخطيب. وهناك تم ضربه حتى خلال عملية تسليمه. وهنا أضاف الشاهد "لسنا بحاجة للحديث عن حفلة الترحيب- فهي معروفة للجميع". ثم تم نقل الشاهد إلى زنزانة ممتلئة على آخرها وكانت نوافذها على ناحية الزنازين الأخرى ولذلك كثيراً ما استطاع هو وزملاؤه في الزنزانة أن يسمعوا صراخ المعتقلين الآخرين من التعذيب. ذكر الشاهد أنه كان معتقلاً مع 200 شخصاً آخر في الزنزانة من بينهم رجل كان معتقلاً مع ابنه الذي بلغ من العمر حوالي 15 أو 16 عاماً. وقد قام حراس السجن بتعذيب الابن أمام أبيه والعكس.

تحدث الشاهد عن انه نفسه تم التحقيق معه حوالي أربع مرات وتعرض للتعذيب الشديد، وأُتهم ظلماً بأنه يرأس عصابة هدفها إخفاء قوات الأمن السورية. ولكنه امتنع عن الاعتراف، وذلك لأنه علم أن الاعتراف سيُصعب كل شيء. وعليه ضربه حراس السجن بواسطة سلك وعلقوه مكتفاً من يديه. وقال الشاهد أن كل من مر عليه وهو في هذا الوضع قام بإهانته والبصق عليه وتعنيفه بطرق مختلفة من بينها ركل أعضائه الجنسية على وجه التحديد. وبعد عدة تحقيقات قاسية كهذه تم إطلاق سراحه عن طريق تدخل وسيط. وقد دفعت عائلة الشاهد للوسيط عبر كتابة قطعة أرض باسمه. بعدها تحدث الشاهد عن كيفية تعرفه على المتهم. فقد عاد الرجل مصحوباً من الوسيط إلى الفرع 251 حتى يطالب باستعادة سيارته والتي كانت قوات الأمن قد صادرتها. دخلوا مكتب المتهم وتحدث الوسيط معه. أوضح الشاهد أنه تعرف على صوت المتهم في الحال وتذكره من جلسات التحقيق معه. بعد مغادرة مبنى المعتقل أخبره الوسيط أن الرجل صاحب الصوت المألوف هو رئيس المعتقل.

محاكمة الخطيب، يوم 100، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021: يدلي معارض سابق بأقواله

بناءً على أحد طلبات تقديم الأدلة من قبل الدفاع تم دعوة الشاهد الذي أدلى بأقواله في اليوم 100 من محاكمة الخطيب. يحمل هذا الرجل الآن الجنسية السويدية. تحدث عن أنه كان ناشطاً في المعارضة السورية حتى عام 2013. وقد رشحه الدفاع على أمل أن يدلى الشاهد الذي درس الطب بأقوال في صالح المتهم، ولكن ما كاد الشاهد يبدأ أقواله في قاعة المحكمة حتى اتضح سريعاً أن ذلك لن يحدث.

فقد تعرض الشاهد للاعتقال عدة مرات من قبل النظام وقضى بحسب أقواله عشر سنوات في السجون السورية وذلك بسبب عمله في المعارضة. لم يكن الشاهد في فرع الخطيب شخصياً ولكنه يعرف القصص التي يسردها الناس عن الفرع. قد ترك الرجل الذي يبلغ من العمر اليوم 64 عاماً سوريا عام هرباً 2011 إلى الأردن. وهناك واصل عمله لصالح المعارضة وكان مسؤولاً عن مساعدة الضباط المنشقين. وفي هذا السياق تعرف على أنور ر. الذي قام بإخبار الشاهد أنه ترك سوريا بسبب أسباب صحية وبسبب خوفه على عائلته. وكانت مهمة الشاهد خارج سوريا أن يقوم بتطوير جهاز أشبه ب "مخابرات مضادة" ولكن لم يكن هناك لا دعم سياسي ولا دعم مادي كافٍ وبهذا ترك الشاهد المعارضة عام 2013.

ازداد الارتباك بين الزائرات والزائرين* والمشاركات/والمشاركين* في قاعة المحكمة خلال الاستماع إلى أقوال الشاهد؛ فأقواله تبدو غير مترابطة وفي بعض الأجزاء مشوشة. فهو يتهم الغرب والأردن وتركيا بالانتفاع من انهيار سوريا ويؤكد فرضيته هذه بأن هذه الدول لم يدعموا المعارضة. وقد قاطع الشاهد مؤتمر سوريا في جنيف وذلك لأنه لم يرد أن يدخل في مفاوضات مع النظام، فبرأيه كل شيء هناك عبارة عن تمثليه مسبقة ويعتقد الشاهد أن المخابرات الألمانية هي صاحبة الأمر في سوريا.

ما لم يتضح أيضاً من أقوال الشاهد هو مصدر معلوماته مثلاً عن هياكل القيادة السائدة في المخابرات العامة. وضحك الشاهد عدة مرات بصوت عالٍ عندما تحدث عن المرات التي تم فيها القبض عليه وعن اعتقاله. وعندما سُئل عن حقائق بعينها لم يرد الشاهد بوضوح ولكن بشكل مسهب مبتعداً عن السؤال. فبعد حوالي ثلاث ساعات تقريباً من الجلسة ظلت هناك أسئلة عديدة بدون إجابات.

ستتابع المحاكمة يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر

محاكمة الخطيب، يوم 99، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021: يدلي أحد الزملاء السابقين للمتهم بأقواله.

كان اليوم 99 من محاكمة الخطيب أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز مقتضباً؛ فقد تضمن فقط الاستماع إلى إحدى الشهادات بالإضافة إلى تصريحين من قبل المدعي العام الاتحادي بخصوص طلبات تقديم الأدلة من قبل الدفاع. وكان ضمن المشاهدات والمشاهدين* صحفي أخذ على عاتقه مهمة الترجمة إلى العربية.

تم ذكر اسم الشاهد الذي أدلى بأقواله في ذلك اليوم من قبل الدفاع. وكان الشاهد موظفاً سابقاً ومعروفاً بالنسبة للمتهم. ففي عام 1992 أنهي الشاهد سوياً مع أنور ر. تدريباً استمر لمدة عام في أكاديمية الشرطة السورية. بعدها تم تعيين أنور ر. في أمن الدولة في حين بدأ الشاهد العمل في وزارة الداخلية في بادئ الأمر، كعقيد حتى ترك سوريا عام 2012. وبحسب أقواله جرت في هذه الأثناء أحاديث تليفونية بينه وبين المتهم بشكل منتظم وقاموا بتقديم بعض الخدمات لبعضهما البعض ولكنهما لم يتطرقا إلى شؤونهما الخاصة. وفي ربيع عام 2012، اتصل الشاهد -بحسب أقواله- بأنور ر. عند اعتقال أحد أقاربه من قبل المخابرات العامة. وبعد وقت قصير من المكالمة تم بالفعل الإفراج عن قريبه.

بعدها تحدث الشاهد عن انشقاق أنور ر.: في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 كان هناك اجتماع لكبار موظفي المخابرات العامة في وزارة الداخلية السورية والذي شارك فيه كلاً من أنور ر. والشاهد. وبعد الاجتماع تحدثا على انفراد وخلال هذا الحديث في 29 تشرين الثاني/نوفمبر أعلن أنور ر. عن موقفه المعادي للنظام السوري وأخبره برغبته بمغادرة سوريا. وعلل المتهم ذلك بأنه كان يعمل تحت ضغط نفسي كبير وخصوصاً لأن حافظ مخلوف رئيس المخابرات العامة وابن خال الرئيس بشار الأسد له سلطة كاملة عليه.

وقال الشاهد أنه نفسه في ذلك الوقت كان قد أعد حقائب السفر ليترك سوريا بعدها بيومين. وعليه وصل الشاهد أنور ر. بأحد معارفه في الأردن وساعده على مغادرة سوريا هو وعائلته بعد حوالي أسبوعين. وكان هروب أنور ر. أصعب من هروبه هو شخصياً: علل الشاهد ذلك بأن أنور ر. كضابط كان في بؤرة اهتمام النظام. بالإضافة إلى ذلك لم يسكن ر. -مثل الشاهد- في مكان قريب من حدود الأردن. الأمر الذي من المفترض أنه جعل هروب المتهم أصعب.

ذكر الشاهد عدة مرات أن أنور ر. كان يعمل في فرع الخطيب حتى وقت خروجه من سوريا. وعند سؤاله عن إذا ما كان فرع 285 هو الفرع الذي تم نقل أنور ر. إليه في أيلول/سبتمبر 2012 مثلما قال عدة شاهدات/شهود*- رد الشاهد أنه ليس متأكداً.

وفي نهاية الجلسة قدم الادعاء العام الاتحادي تصريحين بخصوص طلبات الدفاع. وقد رفض الادعاء دعوة شهود آخرين من قبل الدفاع وأشار في تعليله أن دعوة هؤلاء الشهود في الأغلب لن تعطي أي معلومات إضافية. وضمن بيانات مقدمة من مشاركين في المحاكمة اندلعت مناقشة قصيرة عن تقديم الدفاع طلبات تقديم أدلة عديدة في وقت متأخر كهذا من المحاكمة. وستواصل المحكمة النظر في هذه الطلبات خلال الأسبوعين المقبلين، وبهذا لا يمكننا انتظار أي حكم قبل منتصف كانون الأول/ديسمبر. وهناك احتمال أن يتأخر الحكم مرة أخرى؛ فالأمر يعتمد على تعامل دائرة القضاء مع طلبات الدفاع وعلى إذا ما سيتم تقديم طلبات أخرى.

محاكمة الخطيب، يوم 97 و98، 26 و27 من تشرين الأول/أكتوبر 2021: يطالب الدفاع باستدعاء شاهدات/شهود* آخرين.

يتضح في هذه الأيام أن محاكمة الخطيب أمام المحكمة العليا لكوبلنز قد قاربت على الانتهاء. على عكس المعتاد في الجلسات الأخرى، لم يتم دعوة شاهدات/شهود* في اليوم 97 من المحاكمة. ولكن تم توجيه سؤال لمحامي الدفاع حول ما إذا كان لديهم طلبات تقديم أدلة أخرى أمام المحكمة.

وبعدما أعرب محامو الدفاع عن رغبتهم في التحدث مع المتهم، أصبح من الواضح أن جلسة اليوم لن تستمر لفترة طويلة. بعدها أدلت النيابة العامة الإتحادية بتصريح قصير بخصوص أحد طلبات تقديم الأدلة التي تم تقديمها في الأسبوع الماضي. وكان ذلك التصريح قبل انتهاء جلسة هذا اليوم بثلاثين دقيقة فقط.

وقد كان الدفاع مستعداً في اليوم التالي: إذ قدم ثمان طلبات تقديم أدلة أخرى. دارت الطلبات حول الاستماع إلى أقوال شاهدات/شهود* آخرين بهدف إدلاء أقوال في صالح المتهم. مثلاً أراد الدفاع دعوة عقيد سابق في النظام السوري وعميد ركن سابق للإدلاء بشهادتهما. ونوهت النيابة العامة عن أنها ستعلن موقفها من هذه الطلبات قبل المواعيد المحددة القادمة وسيتضح في الأسبوع المقبل إلى أي مدى ستوافق المحكمة على هذه الطلبات وتستمع إلى شهود آخرين.

محاكمة الخطيب، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2021، اليوم 96: شاهد من الداخل، موظف سابق بالفرع 285، يشهد على موقف أنور ر.

شهد يوم المحاكمة 96 شهادة أخرى لشاهد من الداخل. عمل في الفرع 285 من أمن المخابرات منذ عام 1983 حتى انشقاقه في نهاية عام 2012. هناك، تولى الأعمال الإدارية مثل تسليم البريد.

التقى الشاهد أنور ر. لأول مرة في الفرع 285 في منتصف الثمانينيات. في ذلك الوقت، كان المتهم مقدماً. في السنوات التالية، تمت ترقية أنور وإرساله إلى الفرع 251. ولم يبق الشاهد وأنور ر. على تواصل حتى عودة أنور إلى الفرع 285 في ذلك الوقت، كانت علاقتهم تقتصر على تبادل التحيات لأن أنور ر. كان ضابطاً من رتبة أعلى.

دار جزء كبير من الاستجواب حول إذا ما كان الشاهد يعرف سبب إعادة أنور ر إلى الفرع 285 حيث كان قد ذكر أنور ر. في وقت سابق في المحاكمة أن إعادته إلى فرع ٢٨٥ كانت بمثابة عقوبة، لكن رد الشاهد لم يكن واضحا. وذكر أنه بصفته موظفًا أدنى رتبة، لم يكن لديه اطلاع على علاقات الضباط ذوي الرتب الأعلى. ومع ذلك، بالنسبة له، بدا أن أنور جزء من قادة الأقسام الآخرين.

كما روى الشاهد أنه من وجهة نظره، تم وضع المتهم في نفس المنصب - رئيس قسم الاستجواب - الذي كان يشغله قبل نقله إلى الفرع 251. كما يبدو له أنه يتمتع بنفس القوة والمكانة، بما في ذلك سيارة رسمية. ومكتبه الخاص ويشرف على 25 شخصًا على الأقل.

أثناء الإدلاء بالشهادة، بدت إعادة أنور ر إلى الفرع 285 أقل وأقل شبهاً بتخفيض رتبة أو عقوبة وأيضاً عندما سُئل الشاهد عما إذا كان يعرف ما سيحدث في حال شك النظام في ولاء الضابط، ذكر أن الضابط المعني سيتم استجوابه على الأقل وسيخضع لإجراءات قانونية أو إجراءات تأديبية. ومن المحتمل أن يتم طرده من وظيفته أو حتى سجنه.

كما أفاد الشاهد على العلاقة بين الفرعين 285 و251، حيث كان الفرع 251 أكثر نفوذاً حيث اشتمل على الفرقة 40 التي كان يرأسها حافظ مخلوف ابن عم بشار الأسد. وذكر الشاهد أن الفرعين سيطلبان من الفرع الآخر المحتجزين بشكل متبادل استكمال بعض التحقيقات. كما أدلى بشهادته حول الهياكل وإجراءات العمل في الفرع 285.

أثناء الإدلاء بالشهادة لفت انتباه السامعين أن الشاهد استخدم كلمة "نحن" وتحدث بصيغة جمع المتكلم، عندما تحدث عن الأجهزة الأمنية. كما استخدم كلمة "الأحداث" بينما استخدم شهود آخرون في الماضي مصطلح "ثورة" أو "انتفاضة". في وقت سابق من المحاكمة، أشار شهود آخرون إلى أن استخدام هذا المصطلح يشير إلى موقف سياسي معين (انظر اليوم 83 من المحاكمة).

ستواصل المحاكمة في 26 أكتوبر / تشرين الأول وستنتقل مرة أخرى إلى المحكمة الإقليمية العليا.

اليوم 95 من محاكمة الخطيب- 13 أكتوبر 2021 - طيار عسكري يشهد حول إقامة أنور في الأردن

كما هو الحال في كثير من الأحيان في المحاكمات الجنائية في ألمانيا، يصبح محامو الدفاع أكثر نشاطًا في نهاية المحاكمة، في محاولة لإضافة أدلة لصالح موكلهم إلى القضية، وقد حدث هذا أيضًا في كوبلنز في الأسابيع الماضية. قدم محامو دفاع أنور ر. طلبات لجلب شهود إضافيين إلى المحاكمة والتي قد توفر معلومات حول دافع أنور للانشقاق ومعارضته الداخلية للنظام السوري.

وقد استجابت المحكمة لبعض هذه الالتماسات، واستدعت الشهود المعنيين للإدلاء بشهاداتهم للذين كانوا داخل الاتحاد الأوروبي ووافقوا على المثول طواعية في محكمة كوبلنز. أما بالنسبة لشهود من خارج الاتحاد الأوروبي، رفضت المحكمة مثل هذه الالتماسات. وقالت: أنه بالنظر إلى المعلومات القليلة نسبيًا التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الشهود حول الجرائم، لم يكن هناك ما يبرر استدعاءهم لأن المساعدة القانونية اللازم العابرة للحدود ستؤخر المحاكمة لشهور.

لذلك بدأ يوم 95 من المحاكمة برفض المحكمة لبعض هذه الالتماسات المقدمة من قبل الدفاع. وبعد ذلك، تم الاستماع إلى شاهد تم استدعاؤه إلى المحكمة بناء على طلب محامي الدفاع. كان الشاهد طياراً عسكرياً رفيع المستوى حتى انشقاقه في مايو/ أيار 2012. ثم دخل الأردن يوليو/ تموز 2012 وقدم خدمات تطوعية للمخابرات العسكرية الأردنية، بما في ذلك تقديم المعلومات والتحقق من هويات المنشقين القادمين من سوريا. وذكر أنه ينتمي لعائلة من العسكريين كانت في السابق تابعة للنظام السوري. وبطريقة لا تخلو من الفخر، ذكر أنه يعرف بشار الأسد شخصيًا.

في الأردن، سمع الشاهد من خلال أصدقاء مشتركين أن أنور ر. كان يخطط للانشقاق. ثم التقى الشاهد " بـ أنور ر. في أواخر عام 2012 عندما دخل المتهم الأردن بعد انشقاقه. استقبل أنور ر. في مدينة المفرق في الأردن بالقرب من الحدود السورية الأردنية. هناك، استجوبت المخابرات العسكرية الأردنية أنور ر. - بحسب الشاهد، وهي عملية خاضها كل منشق يدخل الأردن. في ذلك الوقت، كانت لدى الأردن مخاوف عسكرية وأمنية بسبب العدد الكبير من اللاجئين السوريين الذين يدخلون البلاد. وكان الاستجواب يهدف إلى منع جواسيس النظام السوري وعملائه من دخول الأردن. وذكر "ت" أنه أبلغ المخابرات العسكرية الأردنية من قبل باحتمال انشقاق "ر" ورغبته في مساعدته. كما ساعد الشاهد في الحصول على سكن ولم شمل عائلته.

كما قال الشاهد للمحكمة أن أنور ر. تحدث معه عن العنف والتعذيب المستمر في سوريا وقال إنه متعب نفسياً. ذكر الشاهد أن التعذيب كان يستخدم بالفعل في سوريا قبل عام 2011، ولكن هذا كان تعذيباً "لانتزاع الحقيقة"، بينما بعد عام 2011 تم استخدام التعذيب للترهيب والانتقام - بالنسبة للعديد من المتفرجين في المحاكمة، كان هناك تمييز محير بين التعذيب "المقبول" والتعذيب "غير المقبول".

وأفاد الشاهد كذلك أن أنور ر قد ذكر له أنه كان تحت مراقبة توفيق يونس وحافظ مخلوف وآخرين قبل انشقاقه. كما ذكر الشاهد أن أنور تعاون مع السلطات الأردنية من خلال تبادل المعلومات لمساعدة المدنيين السوريين على القدوم بأمان إلى الأردن.

كما سألت المحكمة الشاهد عن تأثير الانتماء الطائفي (سني / علوي) على مكانة الشخص وقدرته المهنية. كما تم استجوابه بشأن مسؤولي النظام الآخرين الذين انشقوا، بما في ذلك أحد أفراد أسرته المقربين. قدم الشاهد معلومات وتفاصيل اتصال للمحكمة.

انتهى يوم المحاكمة هذا كما بدأ، مع بعض قرارات المحكمة بشأن طلبات لإضافة المزيد من الأدلة إلى القضية: تم رفضهم في الغالب. علاوة على ذلك، أبلغ إشعار قانوني المتهم بأنه تم إضافة المزيد من قضايا القتل إلى لائحة الاتهام، بناءً على الأدلة التي استمعت إليها المحكمة مؤخرًا، على سبيل المثال في الشهادة التي أدلى بها أحد الناجين في اليوم 86 من المحاكمة.

ومع ذلك، فقد انتهى هذا اليوم بخيبة أمل كبيرة للناجيات/الناجين*: قررت المحكمة عدم الموافقة على طلب إدراج جريمة الاختفاء القسري في المحاكمة، والذي قدمه محامون شركاء المركز الأوروبي للحقوق الدستورية والإنسانية. وهذا يعني أن إحدى الجرائم الأكثر رمزية التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية السورية لن يتم تضمينها صراحةً في الحكم المنتظر.

محاكمة الخطيب، يوم 94، 6 تشرين الأول/أكتوبر2021: يحرز الدفاع هدفاً في مرماه.

اقتصر اليوم 94 من المحاكمة على استماع قصير إلى أحد الشهود بالإضافة إلى رد النيابة العامة الإتحادية على طلبات تقديم الأدلة من قبل الدفاع.

الشاهد الذي تم ترشيحه من قبل الدفاع هو أحد معارف المتهم أنور ر. وهو في نفس الوقت أخو الزوج السابق لإحدى المدعيات المشتركات والتي تعرضت للتعذيب في فرع الخطيب. وعند سؤاله من قبل المحكمة تحدث الشاهد عن اعتقاله عام 2012: اعتقلته المخابرات العامة السورية في نهاية شهر رمضان ضمن عملية تفتيش سيارات عند إحدى نقاط التفتيش في دمشق. ويرجح الشاهد حدوث خلط في الأسماء فهو لم يستطع التفكير في أي سبب آخر لإعتقاله. اتهموه موظفي المخابرات العامة بتهريب السلاح لمدة ساعة أو ساعتين في القسم. وخلال ذلك قام أبوه، الذي علم باعتقاله بالتواصل مع أنور ر. وقام ذلك بفعله بالإتصال التليفوني بأحد رؤساء فرع مخابرات عامة آخر وأدت هذه المكالمة إلى إطلاق سراح الشاهد في الحال. وعند سؤال الشاهد عن السبب، قال أن المتهم صديق العائلة؛ فقد كانوا جيراناً في نفس المبنى في دمشق عام 2002 و هناك تعرفوا على بعضهم.

بعدها تم سؤال الشاهد عن معلوماته عن اعتقال زوجة أخيه السابقة وأرادت المحكمة بالضبط معرفة إذا ما وكيف تم الحديث عن أنور ر. في عائلة المدعية المشتركة. لم يستطع الشاهد أن يعطي أي معلومات. فقد تعرف على المدعية المشتركة عام 2014 أي بعد فترة من اعتقالها وبذلك لم يتحدثوا عن تجربتها في المعتقل.

يمكن القول أن هدف الدفاع من دعوة هذا الشاهد قد ضل. بل إن أقوال الشاهد دلت على أن أنور ر. كان ذا سلطة كبيرة حتى في الوقت الذي أخلاه رؤسائه من مهامه -بحسب أقواله- فقد استطاع عن طريق مكالمة تليفونية واحدة فقط لفرع مخابرات عامة آخر أن يتم إطلاق سراح معتقل سياسي في الحال.

في النهاية قرأت النيابة العامة الإتحادية تصريحاً بخصوص طلبي تقديم الأدلة من قبل الدفاع. وقد طلب الدفاع أن يتم الاستماع إلى أقوال شاهدين مقيمين في الخارج. من المفترض أن يعطوا معلومات عن خطط هروب المتهم وقتها وعن عجزه أمام ممارسات القسم الفرعي 40. وصرحت النيابة العامة الإتحادية بشكل واضح بأن: كلا من الظرفين ليس لديهما علاقة بالتهم. الأمر الوحيد الحاسم هو تصرف أنور ر. كرئيس فرع 251. وعليه يجب رفض الطلبين.

محاكمة الخطيب، يوم 93، 30 أيلول/سبتمبر 2021: يصف كاتب سوري مشهور انتهاكات قاسية

استغرق اليوم 93 من محاكمة الخطيب حتى بعد الظهر. تم مقاطعة المحاكمة عند الساعة الثالثة عصراً. في البداية تم دعوة ضابط من المكتب الإقليمي للتحريات الجنائية في برلين **LKA** وذلك لإعطاء توضيحات بخصوص أقوال أحد الشهود في آب/أغسطس. فقد اختلفت أقوال الشاهد قليلاً أمام المحكمة عن أقواله التي أدلى بها من قبل عندما عُرضت عليه صورة المتهم أنور ر. خلال التحريات وتضمن الاستجواب أيضاً على الشروط العامة التي تم الإستماع إلى الشاهد في ظلها أمام المكتب الإقليمي للتحريات الجنائية **LKA**.

بعدها تم استيفاء طلب الدفاع بمعاينة خريطة جوجل مابس حالية والتي من المفترض أن تعطي معلومة عن طريق أحد الشهود إلى فرع الخطيب في عام 2011. بعدها تم قراءة طلبين تقديم أدلة من قبل الدفاع؛ فالدفاع يريد أن تقوم المحكمة بدعوة شاهدين آخرين مقمين خارج أوربا على أمل أن يقوم الشاهدان بإدلاء أقوال في صف موكلهم.

وقد كان للدفاع آمال مشابهة بخصوص الشاهد التالي **(أ.)** وقد طلب الدفاع الإستماع إلى أقواله ومثلت شهادته الجزء الأساسي لمحاكمة اليوم **(أ.)** هو كاتب وصحفي سوري مشهور. وقد تحدث بشكل مفصل عن كيف تم إعتقاله من قبل قوات الآمن ونقله إلى المعتقل. قال الشاهد أنه في الثالث من شباط/فبراير 2011 تمت مهاجمته من قبل قوات الآمن أمام مظاهرة مخططة. بعد الإفراج عنه في الليل تم إعتقاله مرة آخرى في فرع الخطيب يوم 4 شباط/فبراير 2011 حتى 11 أو 12 من شباط/فبراير 2021. وعلل الشاهد فترات إعتقاله القصيرة بدرجة شهرته. ورجح الشاهد أن النظام أرد أن يتجنب تمرداً آخراً من تجاه الشعب بعد بداية المظاهرات الأولى. عند الإفراج عن الشاهد تم إبلاغة بأنه تم إطلاق سراحه وفقاً لأمر من قبل الرئيس بشار الأسد. وكان التعامل معه أقل قسوة من معاملة المعتقلين الآخرين ونجى على الأغلب بسبب شهرته من التعذيب القاسي. وفي البداية تحدث **(أ.)** عن المتهم بشكل إيجابي وتحدث عن أن المتهم لم يعامله بطريقة سيئة ووصفه بأنه رجل متعلم في رأيه. و لكن – بحسب أقوال **(أ.)**- قام الحراس في كل فرصة بارتكاب انتهاكات حتى تجاه. وعند سؤاله عن الظروف العامة في الفرع وصف أ. ما وصفه شهود آخرين قبله من قسوة شديدة وممارسات غير إنسانية تتم هناك. وصف **(أ.)** عدة ممارسات من بينها الانتهاكات الجسدية الجسيمة التي جعلت بعض المشاركين/المشاركات* في المحاكمة يتأوهون مرتاعون بسبب ما سمعه عن التعذيب الغير إنساني، فهم يستمعون خلال العام والنصف الماضي إلى أشياء قاسية جداً. وكان أثر ما قاله الشاهد في النهاية أكبر بكثير من أثر الأشياء الإيجابية التي حكاها عن المتهم في البداية.

بعدها ذكر الشاهد أن المخابرات العامة منذ أن بدأ يدرك هي أداة رئيسية للقمع من قبل النظام ووصفها بأنها "عقل" النظام السلطوي. كان فرع الخطيب دائماً مكاناً سيئ السمعة. وقد قابل الشاهد أنور ر. هناك مرتين. وقال عنه خلال استجوابه بأنه بالتأكيد كان على علم بكل ما يحدث في الفرع ولم يصل إلى منصبه بدون أسباب.

كانت مقابلة **(أ.)** وأنور ر. خارج فرع الخطيب أيضاً أحد نقاط شهادة **(أ.)**. ففي نهاية عام 2012 بعد انشقاق المتهم وخروجه من سوريا قام بالتواصل مع الشاهد عن طريق أحد معارفه من الأردن. وبعدها تابعت مقابلات كثيرة بينهما. وعند قبول طلب لجوء أنور ر. في سوريا تمت المقابلة في مكان في تركيا على حدود سوريا. وزعم أنور ر. في هذا اللقاء أنه تتم ملاحقته من قبل قوات الآمن السورية ولكن **(أ.)** لم يبدو مقتنعاً بهذا. قال الشاهد أيضاً أنه طلب من المتهم عدة مرات أن يتحدث بشكل علني عن وقته في المخابرات العامة وخصوصاً أن يشارك معرفته. وقد رفض أنور ر. ذلك دائماً وقال أنه سيكتب عن ذلك يوماً ما في كتاب على أنه يحتاج إلى مساعدة من **(أ.)** و بحسب أقوال **(أ.)** انقطع التواصل مع أنور ر. بعدها. ويعد لقائهم الحالي أمام المحكمة هو لقائهم الأول بعد ذلك. وقد تواصلت عائلة المتهم مع الشاهد.

ستتابع المحاكمة يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021. في قاعة 128 التابعة للمحكمة الإقليمية لكوبلنز.

محاكمة الخطيب: يوم 92، 29 أيلول/سبتمبر 2021: يتحدث ضابط الشرطة الإتحادية الألمانية عن جلسة استماع إلى ناشط سياسي.

كان اليوم 92 من محاكمة الخطيب قصيراً، استغرق الجزء الرسمي منه حوالي ساعتين فقط. وقد انعقدت الجلسة في قاعة رقم 128 في المحكمة الإقليمية لكوبلنز والتي تمت فيها الجلسات خلال الشهور الأولى من المحاكمة. وأدلى اليوم أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA) بأقواله مثل ما جرى في اليوم 91 من المحاكمة الراجع لتاريخ 9 أيلول/سبتمبر. وقد أجرى الموظف ضمن التحريات جلسة استماع من الخارج مع معتقل سابق في فرع الخطيب والذي لم يرد أن يدلي بأقواله بشكل شخصي أمام المحكمة.

الشاهد الذي تمت جلسة الاستماع معه في عام 2018 (ك.) هو ناشط سياسي قديم وقد كان نشطاً حتى قبل إندلاع الحراك الشعبي وقد عمل على التحول الديموقراطي في سوريا. تعرض (ك.) للإعتقال عدة مرات بين عامي 2011 و2014 في فرع الخطيب و فروع سجن آخرى. استغرق أول إعتقال له في فرع الخطيب من بين 35 إلى 45 يوماً وفي إعتقال آخر له استغرق حوالي نصف العام بين نهاية 2012 إلى بداية عام 2014 و ذلك قبل نقله إلى فرع 285. قضى الشاهد فترة إعتقاله في زنزانة

جماعية مع حوالي 40 معتقلاً آخراً. لم يكن هناك مكان للنوم. و في النهاية خرج الشاهد من المعتقل عن طريق دفع الرشوى و استطاع بعدها أن يغادر سوريا. تمركز موضوع التحقيق معه حول إعتقاله الأول في فرع الخطيب عام 2011.

خلال التحقيق معه من قبل الشرطة الجنائية الإتحادية أقر الشاهد بأنه لم يلتقى بالمتهم أنور ر. وجهاً لوجه من قبل و أن (ر.) لم يجرى أي تحقيق معه بشكل شخصي أو يقم بتعذيبه. و أمام المصالح الألمانية قال الشاهد أن اسم أنور ر. و دوره معروفين جداً بالنسبة له و ذلك من خلال حديثه مع معتقلين آخرين. و قد وصفوه بأنه " وحش قاس". فمثلاً عند أخذ أحد المعتقلين إلى غرفة التحقيق دعى زملاؤه في الزنزانة أن لا يذهب إلى أنور ر.. بالإضافة إلى ذلك استطاع الشاهد أن يعطي معلومات عن بنية الفرع و عن التدرج الوظيفي هناك. و وصف الشاهد الضرر الجسدي الذي اصابه بأنه خفيف نسبياً. تحدث الشاهد عن الضربات و الركلات التي تعرض لها خلال اعتقاله الأول في فرع الخطيب -أيضاً في ممرات السجن-. وقد وصف ضابط الشرطة الإتحادية ذلك الأمر ب "حفلة الترحيب المعتادة". ذكر الشاهد أيضاً أنه لا يعتبرهذا الضررالجسدي الذي تعرض له تعذيباً و ذلك لأنه كان أقل شدة مقارنة بالانتهاكات الجسدية التي تعرض لها في اعتقالات لاحقة.

كان " التعذيب النفسي" الدائم في اعتقاله الأول أسوأ بكثير. و كرر الشاهد (ك.) أمام الموظف بشكل موجز صراخ المعتقلين الآخرين الذي كان يسمعه "طوال الوقت". دخل الحراس الزنزانة بشكل منتظم و ألقوا ماء على المعتقلين و ضربوا المعتقلين بشكل عشوائي. ولأنه لم يجب ارتداء عصابة العينين داخل الزنزانة الجماعية استطاع الشاهد رؤية آثارالانتهاكات القاسية؛ كانت أجساد المعتقلين الآخرين "من أعلى إلى أسفل خضراء و زرقاء". و قد شهد (ك.) على كيف تم تعرية المعتقلين من ملابسهم باستثناء السروال الداخلي و تعليقهم من معصم أيديهم و ضربهم بالخراطيم و الأسلاك. و أمكن سماع الصعقات الكهربائية أيضاً.

بعد الانتهاء من الاستماع إلى أقوال موظف الشرطة الجنائية الإتحادية (BKA) ابدا ممثلات/ممثلوا* المدعي العام الإتحادي (GBA) و ممثلة للدعوى المشتركة برأيهم بخصوص طلبات الدفاع. و قد قدم الدفاع في اليوم 91 من المرافعة طلباً بإضافة أدلة جديدة -من المفترض أنها لصالح المتهم- إلى القضية. و قد رفض كل من المدعي العام الإتحادي و ممثلة الدعوى المشتركة هذا الطلب. و بعدها تم قراءة تقرير إضافي صادر عن معهد ماكس بلانك عن القانون الجنائي السوري و تمت إضافة بروتكول مرافعة اليوم كمرفق.

ستتابع المحاكمة في اليوم التالي الموافق 30 أيلول/سبتمبر 2021.

محاكمة الخطيب، يوم 91، 9 أيلول/سبتمبر 2021:

كان من المخطط أن يستغرق اليوم 91 من محاكمة الخطيب حتى بعد الظهر. أدلى في بداية اليوم موظف الشرطة الجنائية الإتحادية بأقواله وقد أجرى جلسات استماع مع شاهدين ناجيين من فرع الخطيب في خارج ألمانيا وذلك لأنهما لا يريدان أن يدليا بأقوالهما شخصياً أمام المحكمة.

تحدث الموظف عن كيف أن أحد الشاهدين لم يكن متأكداً من أنه يريد الإدلاء بأقواله أمام الموظف أم لا. فخوفه على عائلته في سوريا كبير للغاية. وعلى النقيض قد تواصل الشاهد الثاني ي.هـ. بنفسه مع الهيئات الألمانية بعدما رأي صور لأنور ر. في نشرة الأخبار. وقد تعرف ي.هـ. على أنور ر. في الحال فقد كان المتهم في نفس الغرفة التي تم فيها التحقيق مع ي.هـ. وتعذيبه. ولكن أنور ر. جلس فقط بجانب موظف آخر على الكنبة ولم يعذب الشاهد بنفسه. ولكن لم يكن عند المُعذبين الآخرين أي رحمة. وجب على الشاهد خلال جلسة الاستماع أن يشاهد مقاطع فيديو للمظاهرات في دمشق وأن يتعرف على أشخاص ضمن المتظاهرين. وكان ذلك سبب عدم ارتداء الشاهد عصابة العينين وبذلك استطاع رؤية أنور ر. ، ورداً على السؤال إذا ما أعطى أنور ر. أوامر بالتعذيب أجاب الشاهد أنه تم الأمر بإيقاف التعذيب عندما صرح الشاهد عن اسم احد المتظاهرين/المتظاهرات*.

تابعت أقوال موظف الشرطة الإتحادية الألمانية شهادة طبيب سوري فرض عليه أن يفحص المعتقلات/المعتقلين* في فرع الخطيب. وفي قاعة المحاكمة ارتدى الشاهد شعراً مستعاراً ونظارة شمسية وقناع وجه طبي حتى يخفي هويته. كان من المبهر أن الشاهد لم يدلي بأقواله بالعربية ولكن بألمانية فصيحة بلا لكنة تقريباً. عمل الشاهد كطبيب ممارس في مشفي بجانب فرع الخطيب في دمشق في وقت وقوع الجريمة. تم إحضاره هو وزملاء آخرين وأمرهم بفحص المعتقلات/المعتقلين*. ولكن لم يكن هدف هذا الفحص هو الرعاية الصحية فلم يُسمح له بعلاج أي أحد. لم يكن عليه سوى أن يشخص الحالات وأن يوصف العلاج. ولكنه لا يستطيع أن يشهد على إذا ما تلقى المعتقلين العلاج الذي وصفه بالفعل أم لا. وتحدث الشاهد عن الظروف المآساوية للمعتقلات/المعتقلين* في فرع الخطيب؛ فمنهم من كان ذا جروح مفتوحة أو أو عظام مكسورة أو التهاب رأوي أو غيرها من الأمراض المزمنة.

كان الطبيب مقتنعاً أن العديد من المصابين مهددين بالموت إذا لم يتم معالجتهم في المشفى. لم يرى الطبيب جثث في الفرع نفسه. ولكنه تحدث عن أنه في أحد الأيام قاد العاملين في فرع الخطيب شاحنة صغيرة مليئة بالجثث إلى المشفى. وجب على الشاهد أن يتحقق من الوفاة ولكن لم يُسمح له بأن يتحقق من أسباب الوفاة أو أن يصدر شهادة وفاة رسمية. وكان فحص التحقق من الوفاة دون قيمة وذلك لأن " منظرهم كان سيئاً جداً".

الأطباء/الطبيبات* و العاملات/العاملون* في المشفي التي عمل فيها الشاهد لم يسمح لهم بعد بداية الثورة في سوريا أن يدخلوا إلى غرفة تبريد الجثث في المشفى. سُمح فقط للعاملين في فرع الخطيب بهذا. يعني ذلك أن الأطباء لم يستطيعوا أن يعطوا أماكن في المشرحة للأشخاص الذين توفوا في المشفى. وبالتالي وجب على أقاربهم أن يأخذوهم في الحال. غالباً كانت غرفة تبريد الجثث ممتلئة على آخرها، بحسب رأيه، وبذلك كانت الثلاجات غير فعالة والدليل على ذلك أن الرائحة كانت كريهة جداً في الصيف.

بعد هذه الشهادة قبلت دائرة القضاء شاهد اليوم السابق كمدعي مشترك وأعطته الفرصة أن يتحدث عن منهجية الإختفاء القسري في سوريا. نادراً ما كانت الحكومة السورية على استعداد لإعطاء أي معلومات عن مصير المعتقلات/المعتقلين*. وإذا حدث ذلك لم يكن الأمر"مجاناً" فقد وجب على العائلات أن تدفع الكثير من الأموال حتى تحصل على معلومات عن عائلتها- بحد قول الشاهد-. شرح الشاهد أن الاختفاء القسري ليس فقط جريمة يرهب بيها النظام الشعب ولكنه مصدر دخل أساسي للعاملين في نظام الأسد.

محاكمة الخطيب، يوم 90، 8 أيلول/سبتمبر 2021: يتحدث أخصائي نفسي سوري عن العنف الجنسي

تم دعوة شاهد اليوم من قبل المحامية الخاصة به وذلك لأنه أراد أن يتم قبوله كمدعي مشترك. حتى الان لم يدلى هذا الشاهد بأقواله أمام الشرطة الجنائية الإتحادية وهكذا لا يعرف المشاركات/المشاركون* في المحكمة ما الذي رآه د. أ. هـ.، أخصائي نفسي من درعا. بدأ الطبيب شهادته ب "بسم الله الرحمن الرحيم" و تحدث عن اعتقاله في فرع الخطيب في أيلول/سبتمبر 2011. عرف أحد العاملين في فرع الخطيب نفسه أمام الشاهد كمريض. وخلال الحديث مع الرجل دخل عاملون آخرين من فرع الخطيب إلى عيادته وقاموا باعتقال الشاهد بشكل عنيف. استغرقت اقامته في فرع الخطيب 40 يوماً أمضى هذا الفترة كلها تقريباً في زنزانة فردية. ومن خلال النافذة الصغيرة في بابه حاول أن يتواصل مع معتقلين آخرين. وكانت هناك أيام تواصل الشاهد فيها مع الحراس بالرغم من أنه عرف أن تبعات تصرفه هو تعرضه للانتهاكات بالتأكيد- ولكنه قام بذلك على أي حال حتى يهرب من وحدته الغير محتملة. وقد فكر من حين لآخر أن ينتحر.

تقريباً كجميع المعتقلين السابقين في فرع الخطيب تحدث أ. هـ. عن ظروف الحبس السيئة. وبسبب الأكل السئ خسر الشاهد 20 كيلو جرام من وزنه. وعندما نُقل لاحقاً إلى سجن عدرا لم يكد يتعرف على نفسه في المرآة.

قال الشاهد أنه تم التحقيق معه أكثر من عشر مرات. وفي كل مرة تم ضربه بالعصا على قدميه عندما قال أي شيء لم يعجب المحقق. وفي الغالب تم مواجهته بأقوال المعتقلين الآخرين ووجب عليه أن يشاهد كيف تعرضوا للضرب.

ورداً على سؤال الشاهد إذا ما تعرض بنفسه إلى العنف الجنسي في المعتقل. رد الشاهد "لا، لم اتعرض بنفسي إلى العنف" ولكنه تحدث عن عدد كبير من النساء الذين قدموا إلى عيادته وذلك بسبب تعرضهم للعنف الجنسي في فروع السجن. تقديره المهني هو أن هذه التجارب الصادمة من الممكن أن تكون لديها تأثير كبير على العقل حتى أن شخصية المتضررين يمكن أن تتغير. "مرات يخرج أحدهم من المعتقل ويكون شخص آخر تماماً. عند استقبال الزوجة أو الزوج أو الأطفال لوالديهم الحبيين يقابلوا شخصاً مختلفاً تماماً عن سابقاً. لا تبقى آثار التعذيب على المعتقلين أنفسهم وأقاربهم فقط لكنها تظل لعدة أجيال". يتأثر النساء أكثر من الرجال وذلك لأنهم عادة ما يتعرضوا للعنف الجنسي في فروع المخابرات العامة " يتم الاحتفال بالرجال كأبطال بعد خروجهم من المعتقل في حين أن النساء تتعرضن للرفض من قبل أزواجهن أو يتم اقصائهن من العائلة أو في بعض الحالات يكن ضحايا جرائم الشرف" .

بعد انتهاء الشاهد من الإدلاء بأقواله قرأ ممثلي الدعوى المشتركة باتريك كروكر وسباستين شارمر وغينيه بان تصريحاً رداً على تصريح النيابة العامة (انظر يوم 84) بخصوص الاختفاء القسري. وسلطوا الضوء في تصريحهم على عدة أشياء من بينها عدم صلاحية وجهة نظر النيابة العامة وهي أن الاختفاء القسري لم يكن مقصوداً من قبل حكومة الأسد وذلك لأن وجهة النظرهذه تناقض العديد من أقوال الشهود في كوبلنز وفي العديد من التقاريرعن الوضع في سوريا.

محاكمة الخطيب، يوم 89، 2 أيلول/سبتمبر 2021: " لا يحترموا أي حد"

في يوم 89 من المحاكمة تم دعوة فنان مشهور بين العديد من السوريات/السوريين*. و قد سُمح له أن يدلي بأقواله بدون التصريح عن هويته وذلك لحماية عائلته في سوريا. كانت شهادته مهمة بشكل خاص وذلك لأن المتهم أنور ر. قد أجرى تحقيق معه بشكل شخصي في كانون الأول/ديسمبر 2011.

وصف الشاهد موقفه كالتالي: قدم في يوم ما رجال الأمن إلى شقته وأخذوه معهم بحجة أنهم سيسألوه عن شيء ما بشكل موجز. ولكنهم اعتقلوه بعدها لحوالي ثلاثة أيام في فرع الخطيب. وتم التحقيق معه ثلاث مرات في هذا الوقت. و قابل في مرتين منهم أنور ر. و قد قاد المتهم جلسة التحقيق الأولى معه في مكتبه وخلالها وجب على الشاهد أن يرتدي عصابة العينين. وبالرغم من أنه تلقى معاملة لطيفة غير معتادة على الإطلاق فهو لم يتعرض للضرب ولا التعذيب لكنه تعرض للعنف النفسي المستمر طوال الوقت وفي كل مكان في فرع الخطيب؛ مثلاً خلال التحقيق معه، كثيراً ما سمع صراخ المعتقلات/المعتقلين* الآخرين- ومن المؤكد أيضاً أن أنور ر. سمع هذا الصراخ فقد كان الصوت عالياً جداً.

لم يكون الحوار مع أنور ر. –بحسب رأي الشاهد- عنيفاً بشكل خاص. ولكنه أثار فيه الخوف طوال الوقت من أن يتعرض للضرب. و عندما سأله ر. عن سبب خوفه، رد الفنان: " لأنني في مكان يخيفني" و أكد له أنور ر. بعدها أنه لا داعي للخوف. ففي النهاية هو فنان و ليس "حثالة" مثل المتظاهرات/المتظاهرين* الآخرين.

وقد سأل ر. الشاهد مراراً وتكراراً : "لماذا فعلت ذلك، أنت فنان مشهور" وعنى ر. بذلك مشاركة الشاهد في جنازة ل 16 شاباً تم قتلهم. ولم يجب الفنان على هذا السؤال. وتابع التحقيق بعد ذلك لمدة حوالي ساعة أو ساعتين. وخلال ذلك وجب على الشاهد أن يرتدى عصابة العينين ولكن سُمح له أن يجلس.

لاحقاً تم التحقيق معه مرة آخيرة وأُجبر قبل الإفراج عنه على أن يكتب شيئا يشبه الإعتذار. وليؤكدوا على سلطة المخابرات العامة -بحسب قول الشاهد- تم مطالبة أبو الشاهد أن يستلمه بنفسه من فرع الخطيب. وأحضر أنور ر. الشاهد بنفسه و بدون عصابة العينين إلى أبيه الذي جلس في مكتب رئيس الفرع *توفيق يونس*. وهناك عرف ر. نفسه باسمه وهكذا عرف الشاهد هوية محققه. وعندما سُؤل الشاهد عن سبب معاملته الخاصة أجاب أنها بالتأكيد لها علاقة بكون أبيه فنان مشهوراً أيضاً. وقد أرد أنور ر. أن يتعرف عليه وأعرب عن إعجابه تجاه الفنان و تجاه أبيه. ولكن لم يكن هناك أي تعبيرعن الإحترام تجاهه -بحسب قول الفنان-، هم " لا يحترمون أي أحد".

شرح الشاهد أنه استنتج وجود حوالي ساعتين إلى ثلاث ساعات معينة كل يوم يتم فيها التعذيب. وقد لاحظ أنه تم مخاطبة أنور ر. بلقب " سيدي".وكان واضحاً أنه أعطى أوامر تم تنفيذها -بحسب قول الشاهد-. وبالرغم من معاملته بطريقة أفضل من معظم المعتقلين الآخرين قال الشاهد أنه لم يكن هناك في فرع الخطيب " أي شيء جيد بالمعني الإنساني للكلمة ".

بعدما فر الشاهد إلى أوربا سمع في وقت ما أن أنور ر. انشق عن النظام وأنه في ألمانيا. و قد وافق الشاهد على أن يتواصل مع ر. مجدداً. قال الشاهد أنه كان لديه فضول أن يتعرف على عقيد من فرع الخطيب في ظروف آخرى وأن يعرف لماذا فر. وقد تبادل الرجلان رسائل صوتيه على تطبيق الواتس آب واتفقوا على احتساء القهوة سوياً في حالة زيارة الشاهد إلى برلين و لكن لم يحدث هذا الأمر. فقد تم إعتقال أنور ر. قبلها وبذلك كان أول لقاء بينهم بعد ذلك في محاكمة كوبلنز.

ستتابع المحاكمة يوم 8 أيلول/سبتمبر

محاكمة الخطيب، يوم 88، 1 أيلول/سبتمبر 2021: شاهد يحكي ذكريات مفصلة.

أدلى معارض قديم للحكومة السورية بأقواله في اليوم 88 من المحاكمة الرئيسية. كان الرجل آخر مدعي مشترك يتم تمثيله من قبل المحامين المشتركين للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. قد قام الشاهد أ. بتنظيم مظاهرات ضد حكومة بشار الأسد في عام 2011 وتم إعتقاله في إطار مداهمة في ضاحيته. كان معه حوالي 100 إلى 150 شخصاً آخراً من بينهم أيضاً رجال كبار في العمر وشباب، تم إجبارهم على استقلال حافلة وإحضارهم إلى فرع الخطيب. وفي خلال الرحلة تعرضوا للضرب والركل. "تلك ذكريات يود المرء أن ينساها" هكذا عبر الرجل.

وقال الرجل أنه قضى حوالي من ثلاثة إلى خمسة أيام في زنزانة ممتلئة على آخرها في فرع الخطيب. وخلال هذه الأيام تم التحقيق معه مرتين مما يعني أيضاً أنه تعرض خلال ذلك الوقت للتعذيب والضرب بالأسلاك الكهربائية على ظهره وعلى بطن قدميه حتى يصرح عن أسماء صديقاته/أصدقائه* وأسماء معارضات/معارضين* آخرين. بعد ضربه تم إجباره على الوقوف والقفز على قدميه اللتين أوجعته وبعدها وجب عليه أن يستلقي ومن ثم تم ضربه ومن ثم وجب عليه الوقوف- تكررت هذه الأوامر مراراً و تكراراً.

وعند عودة الشاهد إلى الزنزانة سمع صراخ المعتقلين الآخرين أمام بابه ومن خلال الجدران. وعند سؤاله عن إذا ما لاحظ أي إصابات على الرجال في زنزانته. جاوب الشاهد: "تعرض الكل للضرب".وهو مازال يتذكر موقفاً معيناً بشكل خاص وهو أن تم ضرب أب أمام ابنه. وكان ذلك أمر استثنائي.

لم تكن عائلته على علم بمكانه طوال الوقت. وهو نفسه استنتج أين كان عن طريق لافتة مكتوباً عليها " معمل الخطيب للتحاليل الطبية". وأكد استنتاجه معتقلين آخرين في زنزانته بعضهم كان هناك لمدة طويلة.

وعندما سأل القاضي الشاهد إذا ما رأي المتهم أنور ر. في الفرع أنكر الرجل ذلك. وبعدها طلب القاضي منه أن يلقي نظرة على قفص الإتهام ولكن أ. قال أنه لا يريد أن ينظر هناك. وذلك لأنه لم يستطع على أي حال أن يرى أي شيء في فرع الخطيب وذلك لأنه ارتدى عصابة أعين طوال الوقت تقريباً.

انتهى الشاهد أ. من أقواله في الصباح. وقد اكتسبت شهادته مصداقية خاصة وأبهرت العديد من الحضور و ذلك بفضل قدرة الشاهد على التفرقة بين الذكريات المفصلة والذكريات الغير واضحة وعن التعبير عن ذلك الفرق أيضاً.

محاكمة الخطيب، يوم 87، 26 آب/أغسطس 2021: "من الأفضل لك أن تموت قبل أن تطلب الدواء"

بدأ يوم 87 من المحاكمة بالإستماع إلى أقوال المدعي المشترك هـ. كان الرجل طالباً في الجامعة أولاً في لبنان ولاحقاً في سوريا- ، كان جالساً مع أصدقائه/صديقاته* في الحديقة عندما تم اعتقاله في صيف 2012.

تم إحضاره هو والآخرين إلى فرع 40 التابع للمخابرات العامة السورية. تم إتهام هـ. بالسفر المتكرر من وإلى لبنان و ذلك لإحضار معدات طبية لإمداد المشفيات الميدانية. وعندما أنكر هـ. الإتهام تعرض للضرب الكثير حتى وقع الأرض. بعدها تم إحضاره إلى فرع الخطيب وهناك كان في زنزانة جماعية مساحتها حوالي 20 متراً مربعاً وكان هناك 100 شخصاً بداخلها بالفعل. عرف هـ. حوالي عشرة معتقلين آخرين وتحدث جميعهم معه عن العنف الموسع والانتهاكات.

وصف هـ. الظروف المأسوية في فرع الخطيب: أمكن سماع صراخ الأفراد الذين تعرضوا للتعذيب من الزنزانة طوال الوقت. لم يكن هناك طعام ولا هواء ولا مكان كاف. وفي أحد المرات بسبب تسريب قطعة واحدة من الصابون إلى داخل الزنزانة تم عقاب جميع المعتقلين بشدة. وفي الزنزانة انتشرت أمراض مثل الجرب ولم يتم توفير العناية الطبية للإصابات وانتشر بين المعتقلين القول التالي: " من الأفضل لك أن تموت قبل أن تطلب الدواء"
وخلال التحقيق معه وجب على هـ. أن يذكر أسماء أطباء/طبيبات* وصحفيات/صحفين* من المفترض أنه تعامل معهم ولأنه لم يستطع ذكر أي اسم، تم تهديده ضربه بواسطة عقب بندقية حتى فقد الوعي. بعدها تم وضعه على كرسي وإعطاءه 10 دقائق حتى يكتب الأسماء على ورقة وتبع ذلك العديد من الانتهاكات. وفي النهاية أُجبر هـ. أن يوقع على أوراق لم يعرف محتواها.

بعد حوالي ثمانية أيام تم نقل هـ. إلى فرع آخر: أمام فرع الخطيب انتظرت المعتقلين حافلات وبجانبهم وقف أربعة ضباط أحدهم هو جار الشاهد وكان بين الضباط أيضًا رجل يظن هـ. بشكل كبير أنه استطاع التعرف عليه مره آخرى في ملف صور المشتبه بهم في قسم الشرطة ومن الممكن أن يكون أنور ر.

بعد انتهاء الشاهد من الإدلاء بأقواله، أعلنت محاكمة كوبلنز قرارًا بشأن طلب الدفاع الراجع لشهر حزيران/يونيو 2021 والذي طالب فيه الدفاع بالنظر إلى وثائق ما يسمى بالتحريات الهيكلية في سوريا والتي يقوم بها المدعي العام الإتحادي. في هذه الوثائق يتواجد تقريبًا جميع التحريات عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا الموجودة في ألمانيا. وفي حالة التحريات التي تخص أنور ر. سيتم عرضها أمام المحكمة بشكل كامل وذلك بالتنسيق مع المدعي العام الإتحادي. ولكن في حالة الوثائق التي تخص قضايا آخرى، ستظل المعلومات عند جهات التحريات فقط. وهكذا رفضت المحكمة الطلب وعللت ذلك بعدة أسباب من بينها عدم وجود دواعي قوية لاستخدام الوثائق من أجل الحصول على معلومات أكثر في قضية أنور ر. فلم يتم تقديم هذه المعلومات من جهة الدفاع أيضاً.

محاكمة الخطيب، يوم 86، 25 آب/أغسطس 2021: سجين سابق يتحدث عن القتلى العديدين في محاكمة الخطيب.

في اليوم 86 من المحاكمة تم الإستماع إلى أقوال المدعي المشترك أ. كشاهد في المحاكمة. كان الرجل معتقلًا في فرع الخطيب في صيف عام 2012 و حكى للمحكمة عن ما مر به بشكل ملم.

تعرض أ. للإنتهاكات العنيفة خلال القبض عليه و تم ضربه و إجباره بذلك في الشارع بأن يقول عبارات ك" الأسد هو ربي" و خلالها قام العساكر بتصويره بالفيديو والسخرية منه. تعرض الرجل للتعذيب ولمدة يوم ونصف لم يتم إعطاءه أي طعام أو شراب ولم يتم السماح له بالدخول إلى المرحاض. وتعرض للعنف الجنسي - وتم تعذيبه عن طريق خداعه بأنه سيتم إعدامه في هذه اللحظة. وحينها قال له أفراد المليشيات: "لن تموت بهذه السهولة، ستتمنى الموت ولكنه لن يأتي إليك" ومن ثم أحضروه إلى فرع الخطيب.

مازال أ. يتذكر بالأخص الليلة الأولى له في الزنزانة الجماعية الممتلئة على آخرها، لأنه رأي لأول مرة كيف مات أحد المعتقلين الآخرين معه: عندما نبه هو والمعتقلون الآخرون الحراس أن الرجل على وشك الموت وطلبوا المساعدة، رد عليهم الحراس بأن عليهم أن ينادوهم مرة آخرى عندما يموت الرجل وأن يحضروه إلى الخارج وعندها سيتم إلقاءه في "الزبالة" وفي نفس الليلة مات الرجل. و في الأسابيع التالية تابعت العديد من حالات الوفاة.

ولأن أ. كان في آخر قواة البدنية عند وصوله إلى فرع الخطيب وذلك بسبب التعذيب الذي تعرض له خلال إعتقاله تم نقله في اليوم التالي إلى المستشفى العسكرية "حرستا". وهناك اتضح أن لكل سجن مخابرات عامة قسم أوغرفة خاصة في المشفى. ولم يتلق أ. في حرستا أي نوع من العلاج إنما تعرض للتعذيب الشديد والإهانة. فمثلاً تم ربطه في سرير مع معتقلين آخرين. ولم تنقطع الإهانات ولم يكن لها أي هدف. حتى الممرضات قاموا بإطفاء سجارئهم على أجساد المعتقلين. رأى أ. قتلى آخرين هناك وتم تركهم مسطحين لعدة ساعات أو تم تجميعهم في المرحاض –غالباً لنشر الرعب وإرهاب الآخرين- وحتى أنه قد رأي مرة جثة طفل. مات العديد من المعتقلين في هذا الوقت أحدهم كان بجانب أ. مباشرة في نفس السرير ومربوطًا فيه.

وعند رجوعه إلى فرع الخطيب، تعرض أ. "للتحقيق". تم ضربه بخراطيم بلاستيك وأسلاك كهربائية. وتم حرق أجزاء من جسده بواسطه أكياس بلاستيك محروقة وعذبوه بوسائل آخرى قد تحدث عنها شهود سابقين هنا في محاكمة كوبلنز. وكان يسمع صراخ المعذبين بشكل دائم وذلك في ظروف الحبس الضيقة في الزنزانة الجماعية والتي فقد فيها العديد صوابهم -مرارًا و تكرارًا – وفق الشاهد "يومياً"- مات المعتقلين في الزنزانة. وبشكل جماعي تمت صلاة الجنازة على الموتى بشكل سري.

بالإضافة إلى ذلك تحدث أ. عن رجل في فرع الخطيب كان يتخذ قرارات في الفرع؛ مثلاً من سيذهب إلى المشفى و من سيتلقى العلاج. تحدث الجنود مع هذا الرجل بكل الإحترام وكان لديه اسم مستعار بين المعتقلين و هو "أبو الشامة". و صف أ. مظهره و لهجته، فقد رآه موجزًا من تحت عصابة عينيه. ولم يستطع أ. أن يؤكد أو يستبعد إذا ما كان المتهم أنور ر. الذي لديه شامة واضحة جداً أيضاً هو " أبو الشامة". بالإضافة إلى ذلك قد أدلى أ. في أقواله أمام الشرطة الجنائية الإتحادية أنه رأي أنور ر. لأول مرة في صور في الأخبار. و في ذلك الوقت كان من الطبيعي أن يستطيع الإستدلال على " أبو الشامة" و لكنه اليوم لم يستطع التعرف من جديد على أنور ر. و بناء على إقتراح الدفاع، سيتم إضافياً دعوة ضابط التحقيق من الشرطة الذي استمع إلى أقوال أ. حينها كشاهد في القضية.

محاكمة الخطيب، يوم 85، 19 آب/أغسطس 2021: شاهد قلق

بدأ يوم 85 متأخرًا. كان الشاهد قلق على أفراد عائلته الذين مازالوا في سوريا. ولذلك قبل بدأ جلسة الاستماع بوقت قليل أوشكت إحدى المدعين المشتركين على أن تكون مساعدة الشاهد خلال الإدلاء بأقواله. وقرر بعدها أن يدلي بأقواله بدون التصريح عن هويته. دخل الرجل قاعة المحاكمة وهو قلق وغطى وجهه بقناع وارتدي غطاء رأس. تحدث بصوت منخفض وبلغة عربية لم يستطع أحد التعرف على لهجتها ولا على منشأها .

شرح الشاهد كيف تم إعتقاله عام 2012 في مسقط رأسه بالقرب من دمشق. هاجمت قوات الأسد القرية واعتقلوا أشخاصًا بشكل عشوائي من بينهم الشاهد. وفي شقته دفعته قوات الأمن إلى الأرض وضربوه وركلوا رأسه بأحذيتهم. وتم إحضاره سويًا مع آخرين إلى ميدان عام في القرية. وجب عليهم أن يجلسوا في وضعية القرفصاء و أن ينتظروا حتى تم نقلهم إلى حافلة و إحضارهم إلى فرع الخطيب. تذكر الشاهد أنه تم إعتقال 80 حتى 100 شخصًا آخر معه .

عرف الشاهد بعد خروجه من المعتقل أنه كان في فرع الخطيب. عند وصوله إلى الفرع قام الحراس بسحب قميصه الداخلي على رأسه و أمروه أن ينظر إلى تحت. كان هناك 27 شخصًا في زنزانته التي بلغت مساحتها 33x مترًا و بذلك لم يستطع أحدهم أن يرقد "لم يكن النوم ممكنًا...." بحسب قول الشاهد. عانى أحد المعتقلين معهم من صعوبات في التنفس. وعندما طلب المعتقلون الآخرون المساعدة، دخل أحد الحرس وضرب المعتقل على صدره وسأله إذا ما كان يشعر بتحسن الآن .

"كنا ضمن المعتقلين "المرفهين" في فرع الخطيب" هكذا تحدث الشاهد. فهو لم يتعرض بنفسه للتعذيب و خرج بعد ثلاثة أيام. و علل ذلك الأمر بأن أشخاص ذي رتب عالية من بينهم لواء الجيش السوري و عضو برلمان يعيشون في قريته و قد عملوا من أجل الشاهد و أشخاص آخرين من القرية .

بعد الإفراج عن المعتقلات/المعتقلين* من قريتهم –بعدما تلقوا دروسًا في حب الوطن و الولاء لنظام الأسد- وجب عليهم توقيع تعهد للتأكد من أنهم لن يتظاهروا مرة آخرى ضد النظام .

قررت القاضية الرئيسة تصريح اليوم السابق: سيتم تجديد القاعة الحالية و بذلك في يوم 29 و 30 من أيلول/سبتمبر و أيام 6، 7، 13، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ستتم جلسات المحكمة في المحكمة الإقليمية لكوبنلتس
مجددًا ,14 .Karmeliterstr، قاعة رقم 128, و بعد ذلك ستُعقد المحاكمة في القاعة الحالية في المحكمة الإقليمية العليا.

ستُتابع المحاكمة في 25 آب/أغسطس 2021

محاكمة الخطيب، يوم 84، 18 آب/أغسطس 2021: شهاداتان قصيرتان و تصريح من قبل الشرطة الجنائية الإتحادية.

أعطى الشاهدان المدعوان ليوم 84 شهاداتين قصيرتين. كان الشاهد الأول موظفًا في مصلحة الشرطة الجنائية الإتحادية . (BKA)و دارت أقواله حول الواقعة التي تخص مالك (تم تغير الاسم، انظر يوم 35 و 36 من المحاكمة) الذي توفى غالبًا في فرع الخطيب. قام أخوه، المدعي المشترك في القضية، بتقديم وثائق بعد جلسة الاستماع له من قبل الشرطة. تضمنت هذه الوثائق على خطاب موجهه للأمم المتحدة والذي تم به وصف واقعة مالك. وقد طالب مدافعي أنور ر. بتأكيد محتوى ومصدر هذا الخطاب مرة آخرى من قبل موظف الشرطة الإتحادية الجنائية المختص. ولأنه قام بذلك بسرعة، انتهت جلسة الاستماع الأولى بعد 15 دقيقة .

و بعدها تبع الشاهد الآخر: م.هـ. وكالعادة أعطت القاضية الرئيسة المدعى المشترك وقتًا حتى يعتاد على وسائل التكنولجية في الغرفة. بعد ذلك تحدث (م.هـ.) عن اعتقاله في تموز/يوليو 2012 وعن فترة اعتقاله في فرع الخطيب. أدلى الشاهد بأنه سويًا مع عمه وابن عمه ؟ تعرضوا للإعتقال بالعنف بدون أسباب عندما توقفوا لفترة قصيرة عند أحدى محطات البنزين بالقرب من دمشق. وصف م.هـ. الموقف: كان المنظر مأساوي، كان السوبر ماركت بجانب محطة البنزين مدمرًا تمامًا. و قد تجمع هناك العديد من أفراد الأمن وذلك لأنه بجانب هذه المنطقة كان هناك معارك بين النظام والجيش السوري الحر. تم اعتقال م.هـ. وأقاربهم قبل أن يمونوا ومن ثم تم إحضارهم بالحافلة إلى مكان غير معروف وبعدها إلى فرع الخطيب.

وفي الحافلة تم شتمهم وإهانتهم. قرفص م.هـ. على الأرض حتى لا يتم رؤيته ونادى على أخيه حتى يساعده. واستطاع أخوه لحسن الحظ أن يتدخل ولذلك قضى م.هـ. ثلاثة أيام فقط في فرع الخطيب .

بعد انتهاء الشاهد من الإدلاء بأقواله، قرأت المحكمة تصريح الشرطة الجنائية الإتحادية بخصوص طلب العديد من المدعيات/المدعين* المشتركين الراجع تاريخه إلى 22 تموز/يوليو 2021 والذي طالبوا فيه بضم الإختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية إلى الدعوى الجنائية. رفضت الشرطة الجنائية الإتحادية إصدار هذا الإشعار. وعللت قرارها بأنه تبعًا للقانون الألماني يجب وجود " طلب رسمي للحصول على المعلومات" ويجب أن يكون المجرم على علم به بشكل إيجابي؟. ويعني هذا التعليل في نقس الوقت أن إثبات الوقائع لن يكون ممكنًا. في مواقف يحدث بها جرائم بشكل يومي مثل –في سوريا- جرائم الإختفاء القسري، وبذلك يظل ذلك قانون بدون مفعول .

تابعت الشرطة الجنائية الإتحادية تعليلها بأن هدف الإعتقالات في فرع الخطيب لم يكن الإختفاء القسري و لكن كان هدفها في المقام الأول هو تجميع المعلومات. وبذلك يكون الإختفاء القسري للمعتقلين تابعة جانبية للإعتقال ولكن ليس الهدف الأساسي منه .

كان رد فعل ممثلي المدعيات/المدعين* المشتركين والعديد من الحضور غاضبًا بشكل واضح بسبب هذا التقييم الذي ذُكر في التصريح. ولكنهم احتفظوا بحقهم في تقديم رد مضاد لهذا التصريح في الأسابيع القادمة .

في نهاية المرافعة أعلنت القاضية الرئيسة معلومة مهمة: في يوم 29 و 30 من أيلول/سبتمبر و أيام 6، 7، 13، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ستتم جلسات المحكمة في المحكمة الإقليمية لكوبنلتس مجددًا ,Karmeliterstr. 14، قاعة رقم 128, أي في القاعة التي عُقدت بها المحاكمة حتى بداية عام 2021. و بعدها ستُعقد المحاكمة في القاعة الحالية في المحكمة الإقليمية العليا .

محاكمة الخطيب، يوم 83، 22 تموز/يوليو 2021: زوج ابنة المتهم يدلي بأقواله

الشاهد الذي تم دعوته يوم 83 من المحاكمة، دخل القاعة مرتديًا سترة مع قبعة بالإضافة الى القناع الطبي و بهذا بالكاد يمكن التعرف عليه. و نبهته القاضية على أنه لا يمكن أن يدلي بأقواله بشكل مجهول و ذلك لأن هذا الأمر متاح فقط للأشخاص المعرضة حياتهم أو حريتهم للخطر. و عليه ذكر الشاهد اسمه و شرح أنه زوج ابنة المتهم. و أعلمته القاضية بحقه في الإمتناع عن الشهادة و لكن الشاهد أكد على أنه يريد أن يدلي بأقواله. قد عرف المتهم منذ طفولته و ذلك لأنهم أقارب. و في ذلك الوقت كان يعيش الشاهد في حمص في حين أن أنور ر. كان في دمشق. لاحقًا طلب الشاهد يد ابنة أنور ر. و بذلك رأوا بعضهم بشكل متكرر .

كان أنور ر. يعمل كضابط شرطة و درس بعدها الحقوق و لاحقًا تم نقله إلى المخابرات العامة. و بحسب ما كان يذكر المتهم نفسه أمام الشاهد، كان المتهم يعمل مع السفارات و يصطحب البعثات الأجنبية ويقوم بحماية مؤسسات حكومية و تحضير تقارير أمنية .

و ردًا على السؤال عن عمل أنور ر. منذ عام 2011، طلب الشاهد أن يستعين بملحوظاته التي أحضرها معه. تحدث الشاهد عن اعتقال كبير حدث في أحد المظاهرات في بداية الانتفاضات في دمشق. و بأمر من حافظ مخلوف تم إعتقال و إحضار المتظاهرين إلي فرع الخطيب و هناك تم الإفراج عنهم بمساعدة حماه أنور ر. و بعدها تم لوم أنور ر. بأنه يتعاطف مع المعتقلات/المعتقلين*. و بعدها شعر أنور ر. بأنه يتعرض للمراقبة. و قد تحدث أنور عن ذلك بنفسه في كل مرة زاره الشاهد سويًا مع زوجته في دمشق. و في النهاية تم سلب أنور ر. من صلاحياته .

و في ذلك الوقت أي من نيسان/إبريل إلى آيار/مايو 2011 أخبره المتهم –بحسب أقوال الشاهد- عن قراره بالإنشقاق عن النظام. و قال الشاهد أنه شخصياً اجتهد في أن يساعد ر. في هذا الأمر ولكن بدون نجاح. وذلك لأن أنور ر. أراد أن يترك سوريا سويًا مع عائلته كلها. وفي النهاية حكى الشاهد أنه ترك سوريا مع عائلته في أيلول/سبتمبر 2012. و قال أنور ر. وقتها أنه سيهرب في أقرب وقت ممكن .

خلال أقواله أكد الشاهد مرارًا وتكرارًا في مواضع متعددة أن حماه قد ساعد العديد من الناس في سوريا و حتي قبل سنوات من إندلاع الإنتفاضات عام 2011. و قد عرف الشاهد أن أنور ر. لم يرد أن ينضم إلى الجيش الحر و ذلك لأنه أدان حمل السلاح على طرفي الصراع. و في المجمل بدى الاستجواب مرهقًا و غير مفيدًا وذلك لأن الشاهد لم يجب على الأسئلة بشكل متكرر و بدلًا عن ذلك كان يؤكد بشكل مجمل على أن أنور ر. كان رجلًا متواضعًا و مساعدا للمعتقلات/المعتقلين.*

في نهاية أقواله أشار الشاهد على أن أنور ر. و عائلته يتعرضون للإهانة بشكل كبير في الدوائر الإجتماعية ويعتبرون ذلك "استباحة ". و أكد على أنه في ألمانيا دولة القانون يجب أن يكون الجميع أبرياء حتى يوم الحكم .

المدعية المشتركة (ي.) و التي أدلت بأقوالها في اليوم السابق و كانت حاضرة خلال أقوال الشاهد، استخدمت حقها الإجرائي و اعطت شرحًا لأقوال الشاهد. أشارت على أن الشاهد تحدث في الغالب عن "أحداث" بالإشارة إلى عام 2011 و لم يتحدث عن "ثورة". و في استعمال اللغة العربية يدل ذلك على تصنيف سياسي للأحداث السابقة و التي تتوافق مع تصنيف الحكومة السورية .

و في الختام قرأ المحامون الشركاء للمركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان نيابة عن 13 مدعية/مدعيًا مشتركًا طلبًا بإصدار إشعار قانوني جديد هدفة إضافة جريمة الإختفاء القسري إلى الدعوى القضائية. يعد حوالي 100.000 إلى 150.000 شخصًا في سوريا مفقودًا و تحدث شاهدات/شهود* في القضية مرارًا و تكرارًا عن العمل المنظم ضد المدنيات/المدنين*. و انضم ممثلون آخرون للدعوى المشتركة إلى الطلب .

محاكمة الخطيب: يوم 82، 21 تموز/يوليو 2021: تدلي شاهدة مميزة بأقوالها

تأخر بدء يوم 82 في المحاكمة الإقليمية لكوبلنز و ذلك لأسباب تقنية. عند جلوس المدعية المشتركة (ي.) أمام القاضية، أعلنت عن رغبتها في الإدلاء بأقوالها باللغة الألمانية. تضمن الحضور على مشاهدين/مشاهدات* و صحافين و صحافيات* و في هذا اليوم حضرت أيضًا إحدى أعضاء البرلمان الأوربي .

أوضحت (ي.) في البداية أنها من دمشق و أنها شاركت في العمل السياسي منذ بدء الثورة السورية. و قد تعرضت للتعذيب عدة مرات – أيضًا في فرع الخطيب. تم القبض عليها منتصف آذار/مارس في نقطة تفتيش تبعد حوالي 70 كيلو مترًا عن دمشق. و قد تم إحضارها إلى قسم أمن أصغر و هناك تم أخذ بطاقتها الشخصية و اللاب توب الخاص بها و أشياء آخرى و بعدها تم إرسالها إلى المنزل و لكنهم أمروها بأن تذهب في اليوم التالي إلى فرع الخطيب .

حكت (ي.) أنها في البداية اختبأت واتبعت الاحتياطات الأمنية. " لقد سمعت الكثير عن الفرع و لم أرد أن أذهب إلى هناك بدون تهيئة نفسي قبلها. كان هناك أشخاص قد ذهبوا إلى الفرع و لم يعدوا أبدًا." هي تعرف على الأقل 11 شخصًا لم يعدوا من الخطيب مرة آخرى و هم غالبا ماتوا في السجن .

في النهاية ذهبت إلى فرع 251 وقدمت نفسها. جلست في اليوم الأول في مكتب- و انتظرت لعدة ساعات، حتى أمرها أحدهم بالإنصراف و الحضور في اليوم التالي مجددًا. و هناك قابلت لأول مرة المحقق المسؤول عنها و الذي قام في البداية بإستجوابها في مكتب. " كان لطيفًا، و تعامل كأنه داعمًا لها". و تحدثت (ي.) أنها كذبت خلال جلسات التحقيق. لم يقتنع المحقق و بعد عدة أيام صار أقل صبرًا. " في وقت ما لم تعد جلسات التحقيق ودية" بحسب تعبير الشاهدة. و في النهاية أحضرها المحقق إلى غرفة آخرى و هناك كانت مجموعة من الأشخاص – "حتى اتذكر المعلومات بشكل أفضل". وهناك تعرضت (ي.) للتعذيب مرارًا و تكرارًا، و لكن ليس من قبل المحقق نفسه، بل من قبل حارسان أصغر في السن. و حدث أن تم تركها عدة مرات تنتظر، مرات و يديها مربوطة فوق رأسها، و لم يتحدث أحد معها " شعرت أنه بجانب العنف الجسدي الشديد كان الإنتظار نفسه تعذيبًا أيضًا "

و ردًا على سؤال أحدهم أكدت الشاهدة أنها رأت المتهم أنور ر. في الفرع. تم إحضارها مرة إلى غرفة حتى تقابل "شخصًا مهمًا" – ليس أنور ر. و في المكتب الفاخر جلس العديد من الرجال في زاوية و احتسوا الشاي من بينهم أيضًا (ر.) بالإضافة إلى ذلك حضر ر. في بعض جلسات التحقيق معها. و لكنه لم يتكلم معها مباشرة أبدًا، و لكن كان في الغرفة عندما تعرضت للضرب. و أخبرها المحقق أنها محظوظة لأنه المحقق الخاص بها و الرجل الآخر –المتهم- في صفها. و ذلك بصفتهم سنة يمكنهم مساعدتها في أن تخرج مرة آخرى من الفرع .

في المجمل، كما تحدثت (ي.) كان يجب عليها أن تعد إلى فرع الخطيب مرارًا و تكرارًا لمدة حوالي شهرين. وجب عليها أن تعطي معلومات عن عملها و عن علاقاتها و وجب عليها أيضًا أن تُعلمهم قبل سفرها. و في نيسان/إبريل وجب عليها أن تمكث عدة مرات و في بعض المرات لعدة أيام متواصلة في الفرع. قضت الوقت في زنزانة فردية صغيرة بدون ضوء- و قد

لاحظت (ي.) في محادثة لاحقة مع أصدقاء/صديقات*- أن ظروفها كانت "جيدة" نسبيًا. فهي خلال وقت إعتقالها لم ترى أي من المعتقلات/المعتقلين* الآخرين و لكنها سمعت صرخات نساء مازالت تتذكرها حتى الآن. و غالبًا ما تم إرسال (ي.) إلى المنزل بعد جلسات التحقيق معها .

وردًا على السؤال إذا بإمكانها تصور سبب الإعتقالات المتكررة والمعاملة "الخاصة"، صرحت الشاهدة (ي.) أنهم كانوا على أمل أن تتعاون مع حكومة الأسد و المخابرات العامة. في النهاية تلقت (ي.) تصريح سفر –لمرة واحدة ، يفترض بموجبه عدم العودة مرة اخرى ، كما تم إخبارها. و عندها تركت (ي.) سوريا في النهاية -كما صرحت .-

بعد انتهاء الشاهدة من أقوالها، تبعت ملحوظة قانونية من قبل: هيئة المحكمة بعد شهادة الطبيب يوم 75 من المحاكمة، 23. حزيران/يونيو تم الأخذ بالإعتبار إدانة أنور ر. بسبب 10 جرائم قتل اخرى بالإضافة إلى لائحة الإتهام .

محاكمة الخطيب، يوم 81، 15 تموز/يوليو 2021: يضعف شاهد أقوال المتهم .

أدلى في اليوم 81 من المحاكمة (م.) -مدعي مشترك آخر في محاكمة الخطيب-. وصف الشاهد كيف تعرض للإعتقال في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2011 بعد مظاهرة سلمية و كيف تم إحضاره إلى فرع الخطيب وتعرضه للتعذيب هناك. "يقوم كل موظف في المخابرات العامة بما يريد" هكذا تحدث (م.) .

في يوم إعتقاله كان يحمل معه كاميرا قد صور بواسطتها حوالي 50 متظاهرة/متظاهر* و قد التقط بها صورًا وفيديوهات. وقد أراد تحميل هذه الفيديوهات على قناة اليوتيوب الخاصة به -بحسب أقواله-. قامت قوات الأمن بمحاصرة المنطقة وعندما حاول (م.) الوصول للمنزل مر بدورية أمن مسلحة. وعليه تم إعتقال (م.) ونقله بسيارة، سويًا مع أشخاص آخرين تم نقله في البداية إلى مستشفى تم استخدامها كسجن مؤقت للمعتقلين، بعدها تم نقلهم جميعًا إلى فرع الخطيب .

أدلى (م.) بأقوال عن علاقات التدرج الهيكلي في فرع الخطيب. واستطاع أن يذكر اسم ممثل أنور ر. و الذي قام بتعريف نفسه شخصيًا للشاهد، وأعطاه الممثل ورقة فارغة ليكتب فيها اعترافاته. ولأن (م.) لم يقم بأي جريمة فقد كتب فقط عن حياته وعن المظاهرات بحسب قول (م.). وبعدها تم إحضاره إلى مكتب وهناك كان كلا من أنور ر. و ممثله. وعندما قرأ (ر.) "الإعترافات"، ألقى بالأوراق في وجه (م.) وبعدها أمر ممثله الحراس بأن "يعيدوه إلى صوابه" و بإحضاره مجددًا "عندما ينضج"، بحسب أقوال (م.) تم إحضاره بعدها إلى زنزانته مرة آخرى و لم يُسمح له لمدة ثلاثة أيام أن يجلس أو أن يستلقي و عندما وقع في النوم ضربه الحراس .

خلال جلسات التحقيق التي استمرت لساعات والتي تعرض خلالها للتعذيب مثلًا بواسطة ضربات الحزام اتضح خلالها للشاهد أن أنور ر. هو صاحب الأمر في فرع الخطيب. وبحسب شهادة (م.) ناداه ممثله ب"سيدي" أما (ر.) فكان ينادى ممثله بدون أي تعبير عن الاحترام. وهذه المعلومة تضعف شهادة مهمة جدًا قد أدلى بها (ر.) (انظر تقرير يوم 5 من المحاكمة) وهناك قد أدلى رسلان بأنه تم إعفائه من مسؤولياته بعد بداية المظاهرات وعليه صار ممثله مدير التحقيق المسؤول في الفرع .

وفي المجمل تم إعتقال الشاهد لأكثر من ثلاثة أشهر. وخلالها تم نقله لفترة مؤقتة إلى كفر سوسة ولاحقًا تم إحضاره مرة آخرى إلى فرع الخطيب. وبعد الإفراج عنه تم إعتقاله مجددًا. وقال الشاهد أنه مازال يتلقى حتى اليوم علاجًا جسديًا و نفسيًا، وبسبب مشاكل في النوم والأعصاب هو بالكاد قادر عن العمل .

خلال جلسة الإستماع ظهر على بعض الفيديوهات التى مازالت موجودة على قناة يوتيوب الخاصة ب (م.) جثث لأشخاص يزعم (م.) أنهم تم قتلهم في فرع الخطيب. وبحسب رأي بعض ممثلين الدعوى المشتركة فإن المحكمة لم تتقصى هذا الأمر بشكل كاف. وعليه طالبوا من الشاهد أن يتم عرض بعض الفيديوهات على الشاهد من أجل التعرف عليها. وأدى ذلك للتوتر بين المشاركات/المشاركين* في المحاكمة. وعرض المدعى العام الإتحادي تكليف الشرطة الجنائية الإتحادية بتقييم قناة اليوتيوب .

سأل المشاركون/المشاركات* في المحاكمة الشاهد عن الأشخاص الذين يظن أنهم ماتوا في فرع الخطيب. وبعدها تم الإتفاق على عرض لقطات الشاشة من فيديوهين للتعرف على الأشخاص الظاهرين هناك وعلى الشرطة الجنائية الإتحادية أن تقوم بتقييم باقي الفيديوهات. نجح (م.) في التعرف على الأشخاص. وعليه سحب المدعيات/المدعون المشتركون طلب تقديمات الأدلة .

محاكمة الخطيب، يوم 80، 14 تموز/يوليو 2021: يدلي الشاهد (س.) بأقواله .

كان اليوم الذي أدلى (س.) -شاهد و ناجي من معتقل الخطيب- بأقواله في كوبلنز ممطرًا. أوضح الشاهد أنه و أخيه تعرضوا للإعتقال و التعذيب في فرع الخطيب نهاية 2010 -أي قبل إندلاع الثورة- : في حوالي الساعة الرابعة فجرًا اعتقلهم حراس الأمن في بيتهم في دمشق. لم يعرف الشاهد في البداية أن أخيه تعرض للإعتقال أيضًا. كان عمر الشاهد في ذلك الوقت 17 عامًا.

تم نقل الشاهد (س.) و قميصه مسحوب على رأسه في سيارة إلى فرع 251. و في السيارة كان عليه أن يجلس في ما يسمى بجلسة الضغط: و هي عبارة عن وضعية جسم غير مريحة على الإطلاق مثل الجلوس على الركبتين و اليدين في الهواء و الظهر في 45 درجة. عندما حاول (س.) أن يرفع رأسه، ضربه أحد الرجال بسلاح على رأسه و ذلك بحسب قول الشاهد .

في البداية تحدث الشاهد عن إعتقاله، بمجرد وصوله إلى فرع الخطيب تعرض الشاهد للضرب من عدة حراس و أُجبر على خلع ملابسه وعلى الإنتظار وهو يرتدي سروال داخلي فقط. يقدر (س.) الوقت الذي قضاه في فرع 251 بحوالي أكثر من شهر تقريبًا. تم التحقيق معه عدة مرات و سأله الحراس في كل مرة عن إذا ما كان عضو من تجمع سياسي كردي. و سبب هذا السؤال هو أن أصل عائلته من كوباني، وهي مدينة في المنطقة الكردية في سوريا. بالإضافة إلى ذلك تم إتهام أخيه بالهروب من الخدمة العسكرية حتى ينضم إلى حزب العمال الكردستاني. وعندما أنكر الإتهامات تعرض للضرب القاسي بعدة أشكال منها الضرب بالأسلاك على الرأس والأرجل، بحسب ما روى الشاهد. أما أخوه فتعرض للتعذيب عن طريق الصعقات الكهربائية وطريقة الدولاب .

تحدث الشاهد أيضًا عن ظروف الحياة الغير متحملة في الحبس: كانت الزنزانة التي مكث فيها صغيرة و بها حوالي 20 إلى 30 رجلًا. كان بإمكانهم النوم فقط عندما كانت ظهورهم في ظهور بعضهم. استلم كل شخص منهم غطاء عسكري. و عانى الكثيرون من مشاكل في التنفس، وتعرض السجناء للتهديد في طريقهم إلى دورة المياه. تحدث الشاهد عن خوف الرجال وعدم تجرئهم على الحديث عن التعذيب مع زملائهم في المعتقل. ولكن برغم ذلك كانت آثار التعذيب واضحة جدًا على جميع المعتقلين .

بالإضافة إلى ذلك تحدث (س.) عن أحد الرجال الكبار في العمر معتقل هناك. بدى على هذا الرجل أنه كان موجودًا في المعتقل لفترة طويلة قبل ذلك. كاد الرجل يفقد القدرة تمامًا على المشى ورغم ذلك تم إحضاره إلى جلسات التعذيب و الإستماع. وفي قاعة المحكمة اليوم ردد الشاهد متأثرًا السؤال الاستنكاري، "لأي سبب يجب أن يبقى هذا الرجل كل هذا الوقت ظل هذه الظروف في المعتقل؟ ."

تم الإفراج عن (س.) بعد شهر من إعتقاله. أما أخيه فقد ظل في فرع الخطيب وبعدها تم نفله إلى فروع آخرى تابعة للمخابرات العامة. وعند الإفراج عن (س.) اعترف بعض الموظفين في الفرع أمام (س.) باحتمالية حدوث خطأ خلال عملية الإعتقال وأن ليس جميع الرجال " مجرمين" . وطريقة العمل هذه هي مهمة قوات الآمن. وفي ذلك الوقت لم يستطع (س.) والرجال الآخرين معه إلا قول "شكرًا . "

و بالرغم من أنه صعب على الشاهد أن يتعرف على أشخاص معينين بعد هذا الوقت الطويل: تظل أقواله دليل مهمًا على أن الحكومة السورية حتى قبل إندلاع المظاهرات ضد الرئيس بشار الأسد والصراع المسلح كانت تقوم بالتعذيب الممنهج حتى

تقمع المعارضة- أي خلال الوقت الذي صرح فيه أنور ر. عن أن المخابرات العامة كانت تعمل وفقًا لمعايير دستورية (انظر تقرير يوم 5).

محاكمة الخطيب، اليوم 79، 7. يوليو / تموز 2021:

أدلى الشاهد **(م.)** بأقواله في اليوم 79 من المحاكمة كشاهد في محاكمة الخطيب. و **(م.)** هو أحد الناجين والمدعين المشتركين ومثَّله المحامي الشريك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. وصف الشاهد في البداية كيف تم إعتقاله في عام 2011 في دمشق. "أرادت زوجتي وابنتيّ أن يتظاهروا لأجل مدينة درعا التي كانت وقتها تحت الحصار من قبل الحكومة. قمت فقط بأخذ الصور". وعليه تم القبض عليه من قبل موظفي المخابرات العامة بشكل عنيف. و في البداية تم إحضار الشاهد إلى قسم فرع الأربعين ومن هناك تم نقله إلى فرع الخطيب. وضح الشاهد أنه تعرف في الحال على مكان تواجده وذلك لأن بيت والديه لا يبعد حتى 200 مترٍ عن الفرع. "اعتدنا اللعب في الحديقة التي تقع أمام الفرع عندما كنت طفلاً" هكذا تحدث الشاهد "أعرف كل حجر هناك".

بعد وصوله إلى فرع الخطيب كان يجب أن يمشي مع المعتقلين الآخرين خلال الفناء إلى مدخل المعتقل. وخلال ذلك تم ضربهم بعصى خشبية وصعقات كهربائية. بعد وقت قليل من دخوله السجن تم إحضار (م.) إلى غرفة بها ثلاثة مكاتب وشخصان: *أنور ر.* و *خضر خ.* و قد قرأ أسماءهم وقتها على لائحة الأسماء الموضوعة على المكاتب. وعندما طُلب من الشاهد، تعرف على *أنور ر.* في قاعة المحاكمة كونه أحد الأشخاص الذين قابلهم وقتها.

جرت التحقيقات من قبل *أنور ر.* في البداية بشكل هادئ. إلى أن سأل (م.) عن سبب اعتقاله في فرع الخطيب وعليه غضب **ر.** واحمرَّ وجهه وأنكر أنهم في فرع الخطيب. وبحسب قول الشاهد قد أمر **ر.** الموظفين قائلاً "ارموه في الخارج".

وصف الشاهد بعدها كيف أُحضر إلى زنزانة صغيرة ذات إضاءة سيئة في النهار والليل. وكان بداخل الزنزانة مرحاض مفتوح ذا رائحة كريهة. امتنع (م.) في البداية عن تناول الطعام لأن الأكل كان ذا جودة سيئة للغاية.

تعرض (م.) للتعذيب الجسيم عدة مرات. و في أحد الأيام قدم ثلاثة حراس إلى زنزانته وخلفهم -بحد قول الشاهد- وقف أنور ر. وحكى الشاهد كيف دخل أحد الحراس إلى الزنزانة وأمره بأن يركع على ركبتيه. عرض الحراس للشاهد صور لعائلته وصور له شخصياً و هو يقوم بتصوير المظاهرة. وعليه ركل الحارس الشاهد ركلة قوية على كتفه. وفي مرة خرى تم تعريته بشكل كامل وتقييده بالأسلاك. و بعدها شعر بصعقة كهربائية في جسمه- كانت قوية لدرجة أنه خرجت عنه صرخة قوية وعالية. "لم أصرخ في حياتي من الألم مثل هذه المرة أبداً" هكذا وصف الشاهد الأمر في قاعة المحاكمة.

بعد هذه الحادثة فقد الشاهد ثقته في إنسانية معذبيه: "كان في زنزانتي صراصير. أخذت واحداً على إصبعي وتحدثت معه، أنت لديك إنسانية أكثر من الوحوش الذين عذبوني"

وفي النهاية نُقل (م.) إلى *كفر سوسة* أحد أفرع المخابرات العامة. لاحظ الشاهد بين أحد الأشخاص الذين نُقلوا إلى هناك على ولد لديه 15 عاماً وكانت هناك آثار دم على بنطاله. وبدى على الولد أنه مازال في وضع الصدمة ورفض الكلام في البداية. لاحقاً استعاد الولد بعض الثقة وحكى ل **(م.)** كيف أن موظفي المخابرات العامة قاموا باغتصابه واسطة عصا خشبية. بدى التأثر الواضح على **(م.)** عندما حكى عن ذلك في المحكمة. نصح الشاهد الولد أن لا يخبر أحداً بذلك حتى والديه. "في مجتماعتنا يصعب علينا التعامل مع هذه الأمور".

ومازال الشاهد يشعر بآثار اعتقاله، فإنه كثيراً ما يحلم بكوابيس ويتلقى علاجاً نفسياً وبسبب التبعات الممكنة للتعذيب بالكهرباء يتلقى أيضاً علاجاً طبياً.

وفي النهاية شكر الشاهد المحكمة وكل المشاركات والمشاركين* في المحاكمة على محاولتهم في هذه القضية أن يتتبعوا بدقة حقيقة ما حدث في فرع الخطيب.

ألغت المحاكمة اليوم التالي للمحاكمة بعد شهادة **(م.)**، ستتابع المحاكمة يوم 14 تموز/يوليو.

محاكمة الخطيب، اليومان 75 و 76، 23. و 24. يونيو/ حزيران 2021: يدلي شاهدان بشهادتين قاطعتين ضد أنور ر.

أضاف طبيب سابق من سوريا بأقواله في يوم 75 من المحاكمة منظوراً جديداً على محاكمة الخطيب. فقد كان في وقت ما يسمى بالربيع العربي طبيباً في مستشفى في دمشق تقع مباشرةً أمام فرع الخطيب. و بحسب أقواله منذ تموز/يوليو 2012 تم الإستعانة في فرع المخابرات العامة مراراً وتكراراً بمساعدات طبية من المستشفى. قام طبيب جراحة الأطفال بنفسه بشكل منتظم ب "معالجة" معتقلين في فرع الخطيب. وفي بعض الأحيان كان يتم إحضار المعتقلين إلى المستشفى ليتلقوا هناك رعاية طبية.

وفي هذا الوقت اكتسب الطبيب لمحة على فرع الخطيب و استطاع لذلك أن يعطى المحكمة معلومات مهمة من منظوره الطبي: وصف الشاهد بشكل مبهر أنواع الإصابات المختلفة التي قام بفحصها. و قال " كانوا مشابهين للإصابات في صور قيصر". تحدث عن كدمات و صدمات و جروح معينة تدل على التعذيب. كان من الواضح جداً على الكثير من المعتقلين نقص الغذاء. و أضاف أنه لم يرى مثل هذه الإصابات في حياته المهنية السابقة من قبل.

بالإضافة إلى ذلك قام الشاهد بمعالجة أشخاص كانوا قد تلقوا كل مساعدة طبية ممكنة بعد فوات الآوان و بالتالي ماتوا خلال معالجته لهم. كان من المفترض محاولة عدم السماح للأطباء برؤية ما يحدث في فرع الخطيب، و لذلك كان الشاهد يقوم بعمله معظم الأوقات خارج السجن أو في غرف معينة بداخله. بالرغم من ذلك تم إحضاره مرات عدة إلى القبو و هناك رأى التعذيب و عن طريق الرعاية الطبية رأى اثار إساءة معاملة الناس و موتهم في فرع الخطيب. و كان من الممنوع منعاً باتاً أن يتحدث مع المريضات والمرضى*. وعند محاولة أي معتقل لشرح أسباب إصابته. وقال مثلًا أن إصاباته تتضمن آثار تعذيب، يقوم الحراس الحاضرون بتعذيب المريض في الحال.

كانت أقوال الشاهد الشجاعة مهمة لكل من تهم القتل والتعذيب لأنها تثبت أن الجرائم المدعى عليها قد حدثت قبل أيلول/سبتمبر 2012 أي في خلال وقت الجريمة المذكورة في الدعوى.

شهد في يوم 76 رئيس الشرطة السابق لمدينة حماه السورية. و قد تعرف على أنور في التسعينات خلال تعليمهم المهني- و قابله لاحقاً في برلين مجدداً حيث عاش الرجلان بعد هروبهم من سوريا.

وتحدث بعدها عن العواقب الممكنة التي يجب أن يراعيها أي موظف إذا قاوم العنف المتزايد ضد المتظاهرات والمتظاهرين*2011 - والذي كان ممكناً بالتأكيد وقتها. وهو نفسه عُوقب من قبل وزارة الداخلية بسبب نقده الواضح لطريقة عمل الحكومة و أُجبر على التقاعد المبكر.

و برغم من أن التعامل مع الناقدات والنقاد* في المخابرات العامة صار أعنف، كان هناك بحسب رأي الشاهد دائماً إمكانية الإدعاء بالإصابة بمرض خطير أو عيب في القلب أو أي شيء من هذا القبيل إذا أراد الشخص فعلاً الانفصال عن النظام. وكان باستطاعة المرء بالتأكيد أن يجد طبيبات و أطباء* على استعداد لإصدار شهادة طبيبة تثبت العجز المهني.

شهد الرجل أيضاً على أن الناس في سوريا من قبل 2011 كانوا على علم بطريقة عمل المخابرات العامة. أي شخص قرر أن يعمل في المخابرات العامة، كان على علم مؤكد بما سيفعل.

محاكمة الخطيب، اليوم 74، 17 حزيران / يونيو 2021: يتحدث أحد الناجين عن لقاءاته مع أنور ر.- و عن نفوذه في سوريا.

بعد مغادرة فريق الكاميرا الذي قام بتصوير وصول *أنور ر.* صالة المحاكمة، شرحت القاضية الرئيسة الظروف المستجدة ليوم 74 من المحاكمة: المساعدة المفوضة لشاهد اليوم مريضة وعليه سينوب عنها المحامي الشريك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان *باتريك كروكر*. عندما دخل الشاهد **(ع.)** قاعة المحاكمة كانت الأجواء متوترة. بدا على الناجي تأثره العاطفي بشكل واضح. وأوضحت القاضية الرئيسة إمكانية مقاطعة الجلسة إذا احتاج الشاهد لإستراحة.

قام **(ع.)** في البداية بالتعريف عن نفسه: ينتمي الشاهد إلى عائلة معروفة جداً في سوريا وكان في عام 2000 ملاكماً محترفاً في الفريق المحلي. وعند تولي بشار الأسد الحكم، عارضت عائلة الشاهد -التي لطالما اهتمت بالسياسة- هذا الأمر بشكل علني و عليه فُصل الشاهد من فريق المنتخب.

كان **(ع.)** في المجمل ثلاثة عشرة مرة في السجون السورية وتعرض للتعذيب في كل مرة. وترك ذلك آلام جسدية ونفسية كبيرة لديه والتي مازالت تعيق قدرته على التذكر حتى اليوم. بإستطاعته تقديم عدد كبير من الشهادات والتقارير عن ذلك من علاجه الذي استمر ستة أعوام في *لوكسمبورج* . 11 عملية طبية ضمن 21 عملية في المجمل خضع لها الشاهد كانت بسبب تداعيات مباشرة للتعذيب.

وبصوت مرتعش حكى **(ع.)** عن اعتقاله الأول في 2007 في فرع الخطيب والذي قام *أنور ر.* بإدارته. وهناك كانت المقابلة الأولى بينهما. بعد وصول الشاهد إلى الزنزانة الجماعية الممتلئة على آخرها تم إحضاره إلى *أنور ر.* وقام هذا باتهامه بكونه من أنصار المعارضة وجاسوساً خارجياً. وقد تناقش الشاهد مع *أنور ر.* حتى قام الثاني بإعطاء أوامر للحارس "أنت تعرف ماذا عليك فعله مع **(ع.)** ". وتبع ذلك الأمر تعذيب جسيم يومياً على مدار أشهر. وصف الناجي كيف تم تعذيبه بصعقات كهربائية وبضربات الأسلاك. وتم تعليقه من يديه بوسيلة "الشبح" لساعات طويلة أو تم تعذيبه بوسيلة "الدولاب"وفيها تم تقييد يدي المعتقل إلى رجليه ليصبح مثل دولاب السيارة.

تم الإفراج عن **(ع.)** بعد ثمانية أشهر من اعتقاله ولكن فقط بعد دفع رشوة. وفي عام 2010 تم إحضاره مجدداً إلى فرع الخطيب وذلك لأنه دعم مجلة معارضة للنظام. وهنا تحدث مجدداً عن التعذيب وعن الظروف الحياتية الغير محتملة في المعتقل.

أكد **(ع.)** في أقواله على سلطة المتهم الغير المحدودة في فرع 251 وفي سوريا. وقد تصرف المتهم وفقاً لسياسة "العصا والجزرة": فقد كان يضحك في وجه المعتقلين ويعطي أوامر بالتعذيب خلف الستار، هذه الأوامر لم يمكن تنفيذها بدون موافقته.

اعتقل **(ع.)** مرات أخرى في عامي 2011 و2012 في فروع أخرى وأثرت هذه الاعتقالات على الشاهد بشكل جسيم جسدياً وعاطفياً. وفي آخر اعتقال له تدخل وفد من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة *كوفي عنان* للإفراج عنه. وقد نصحه أحد أعضاء الوفد أن يترك سوريا وإلا سيقوم النظام بإعتقاله وتعذيبه مرة أخرى. واستمع **(ع.)** للنصيحة وبلجؤه *للوكسمبورج* يحاول الشاهد أن يبدأ حياة جديدة "حتى أستطيع في وقت ما أن أعيش حياة عادية إلى حد ما"، كما عبر الشاهد.

ستُتابع المرافعة يوم 23 حزيران/يونيو.

محاكمة الخطيب، اليوم 73، 16 حزيران/ يونيو 2021: يتحدث مدعي بالحق المدني عن اعتقاله في فرع الخطيب ويتعرف لأول مرة في المحاكمة على صورة أحد أقاربه ضمن صور قيصر.

كان اليوم ال73 من محاكمة الخطيب، يوم صيفي دافئ. كان الجو حار جداً داخل صالة المحاكمة فقد وصلت الحرارة من الخارج إلى الحضور حتى أنه سُمح للقاضيات والقضاة* الحاضرين أن يخلعوا الروب. ولكن هذه الأجواء الصيفية انتهت بمجرد افتتاح القاضية الرئيسة لمرافعة اليوم، فقد بدأت المرافعة بتوزيع صور للإثبات أحضرها شاهد اليوم معه. وهي صورة لأخو زوجة الشاهد المفقود. تظهر الصورة الأخ وهو مقتول وعلى جسده آثار التعذيب.

وبطلب من القاضية بدأ المدعي بالحق المدني والشاهد **(م.)** سرد شهادته المفسرة: قد كان أحد إخوته ناشطاً في تنظيم المظاهرات المعارضة لنظام الأسد. وشارك **(م.)** أيضاً وإخوته الآخرين في المظاهرات وقتها. والنتيجة: أصبحت أسمائهم على لائحة معارضي النظام المطلوبين. مازال **(م.)** يتذكر عملية اعتقالهم، في صيف 2011 حوالي الساعة الثالثة صباحاً اقتحمت عناصر مسلحة تابعة للجيش السوري المنزل واعتقلوا الشاهد وإخوته. جلس الشاهد حافي القدمين مرتدياً قميصاً داخلياً وشورتاً ومعصوب العينين في حافلة متجهة إلى فرع الخطيب. وخلال الرحلة بأكملها لم يكف أحد العساكر عن دعس قدميه بحذاء ثقيل. وعند وصولهم المعتقل تم إحضارهم إلى الطابق السفلي وهناك كان عليهم خلع ملابسهم بالكامل وتعرضوا للإهانة.

تحدث **(م.)** عن الضيق والجوع والحر الغير محتمل في الزنزانة الجماعية التي كانت تضم أكثر من 125 شخصاً. بل أنه مازال يتذكر أنه قد رأي حتى أطفالاً ما بين الثمانية والتاسعة من عمرهم بالإضافة إلى أشخاص كبار في السن في حوالي الثمانين من عمرهم. لم يستطع الشاهد تحديد حالة الأطفال الجسدية والنفسية لأنه نفسه كان مازال في وضع الصدمة. ولكنه رأى قوات الأمن وهي تقوم بتعذيب السجناء بالعصيّ بشكل منتظم. علاوة على ذلك شرح الشاهد كيف تم التحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم بصعقات كهربائية. كانت صرخات المعذبين منتشرة في كل مكان وأمكن سماعها يومياً. بعد خمسة أيام تم التحقيق مع الشاهد في أحد المكاتب وهو معصوب العينين وسؤاله عن مشاركته في المظاهرات. وقد أنكر ذلك وعليه تم نقله مع أخيه الأكبر إلى زنزانة أصغر. وهناك وقف مع حوالي خمسة وثلاثين سجينٍ آخرين متزاحمين بشدة بجانب بعضهم، لم يكن هناك مكان للاستلقاء. كانت العديد من الأجساد مليئة بآثار تعذيب جسيمة.

بعد نقله مجدداً من الزنزانة بعد 11 يوماً تم التأكيد له أنه سيتم الإفراج عنه ولكن في الحقيقة تم نقل الشاهد إلى سجن آخر. وفقط في منتصف آب/أغسطس 2011 تم الإفراج عن **(م.)** وعاد إلى عائلته التي لم تعرف شيئاً عن اعتقاله. يستخدم النظام السوري الاعتقال القسري ضد العديد من المدنين والمدنيات* بشكل ممنهج بهدف القمع الشعبي. أي شخص تعرض للاعتقال - بحسب رأي الشاهد-، تعرض أيضاً للاختفاء وبهذا ليس هناك أي وسيلة للأقارب لمعرفة أي شيء عن مكان فرد عائلتهم المفقود.

وحكى **(م.)** خلال استجواب المحكمة الموسع له أن أخو زوجته الذي أحضر صورته اليوم، قد تعرض للاعتقال في عام 2012 ولم يعد أبداً منذ ذلك الحين. وافترضت العائلة أنه أيضاً نُقل إلى فرع الخطيب لأنه الفرع المسؤول عن الأشخاص المقيمين في منطقته السكنية. وقد وجدت العائلة الصورة على شبكة الإنترنت، بعد حوالي سنتين أو ثلاثة، ضمن ما يسمى بصور قيصر (انظر تقرير المحاكمة 38-42).

ولاحقاً في ألمانيا علم الشاهد من أخته أن *أنور ر.*، قد هدد أخيه الذي اعتقل في فرع الخطيب أن يمارس العنف الجنسي ضد أخته إذا لم يوقع أخوه على وثائق معينة.

محاكمة الخطيب، اليوم 71 و 72، 20/19 أيار/مايو 2021: ولمرة أخرى يتغيب شاهد عن موعده أمام المحكمة

كان من المفترض أن يدلي الشاهد السوري الناجي من التعذيب والذي تمت دعوته ليوم 71 من محاكمة الخطيب بأقواله في شهر كانون الثاني/يناير 2021. ولكنه عبَّر عن قلقه في شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 وطلب موعداً جديداً في تموز/يوليو2021. وقد وافق الشاهد على اقتراح نهاية أيار/مايو كموعد جديد للإدلاء بشهادته- ولكنه أرسل بعدها بريداً إلكترونياً معبراً فيه عن تعاطفه مع عائلة المتهم الرئيسي وعن قلة جدوى هذه المحاكمة. ولذلك كان من المتوقع ألا يحضر الشاهد مرافعة اليوم. ورداً على استفسار المحكمة عن طريق البريد الإلكتروني لم يرد الشاهد و–كما كان متوقعاً- لم يحضر. وهذه ليست المرة الأولى التي يتغيب فيها أحد الشهود أو الشاهدات* عن موعده أمام المحكمة. ويدل ذلك على حجم الضغط على الأشخاص وعائلتهم، وحجم خوفهم من التبعات الممكنة.

بالإضافة إلى ذلك يلغي شاهدات أو شهود* مستقبلين مواعيدهم أو لا يتجاوبون بعد التواصل معهم. وهكذا تلجئ المحكمة بدلاً من أن تستمع مباشرة إلى أقوال الشهود إلى أقوال غير مباشرة وذلك عبر الاستماع إلى الشهادات التي أدلوا بها أمام الشرطة الألمانية أو شرطة بلدان أوروبية اخرى.

وهذا ما حدث يوم 71: تم قراءة بروتوكول قد أعدته الشرطة النرويجية خلال جلسة الاستماع إلى أحد السوريين والذي لم يرد بأي شكل من الأشكال أن يدلى بأقواله أمام محكمة ألمانية. وقد سجل الشاهد أنه شارك في مظاهرات في دمشق من ابريل إلى حزيران/يونيو 2011 ولذلك تم اعتقاله ثلاث مرات. قضى الشاهد ثلاثة أشهر في المجمل في فروع مختلفة للمخابرات العامة من بينهم 17 يوماً في فرع الخطيب. وبمجرد وصوله هناك تعرض الشاهد للضرب القاس. التعذيب والانتهاكات كانوا في كل مكان. " تعرض جميع المعتقلين إلى العنف والتعذيب، سمعنا وتحدثنا عن ذلك "وكانت الأوضاع في الزنزانة مقفرة: خمسين شخصاً في الزنزانة بدون دورة مياه وكان الطعام قليل. وقد استطاع الشاهد الخروج من السجن فقط بسبب الرشاوى التي دفعتها عائلته.

بعدها قرأت المحكمة بروتوكول جلسة استماع أحد الشهود الآخرين والتي أعدته الشرطة الفرنسية. وقد سجل هذا الشاهد أنه كان أيضاً ناشطاً في المظاهرات قبل اعتقاله. وقد قضى حوالي 30 يوماً في فرع الخطيب. وهناك تعرض للتعذيب الشديد وكان بإمكانه سماع صراخ المعتقلين الآخرين في زنزانته الصغيرة طوال الوقت.

وتحدث الشاهد عن أن عائلته لم تكف عن البحث عنه خلال فترة اعتقاله وفقط بمحض الصدفة عرفت عائلته أنه تعرض للاعتقال. وعليه تواصل والده مع موظفين عديدين في أمن الدولة. وفي المحاولة الأخيرة تم إخبار والده أن عليه نسيان ابنه وألا يسأل عنه مرة اخرى. هذه الشهادة مهمة لأن "الاختفاء القسري" لم يلعب دوراً في هذا المحاكمة حتى الآن. ولكن الإشارات تكثر على اختفاء الأشخاص في فرع الخطيب بشكل ممنهج وعلى أن عائلتهم لم يتح لها فرصة معرفة مكان ذوييهم المفقودين أو حتى إذا ما كانوا على قيد الحياة.

وفي نهاية اليوم بدأت المحكمة قراءة بروتوكول أحد المحادثات الإلكترونية وتابعت قراءة هذا البروتوكول في اليوم التالي. ودار هذا المستند حول محادثة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك بين رجلان واللذان قد أدليا بأقوالهما في كوبلنز من قبل. أحدهم كشاهد والآخر كمدعي مشترك. وقد تواصل الرجلان في هذه المحادثة الإلكترونية مع شاهد عيان قد رأى كيف مات أخو أحد الرجلين وقريب الآخر حيان *م.* في فرع الخطيب. وقد كتب شاهد العيان أنه كان متواجداً عندما أجبر حارس أحد المعتقلين على أن يضرب *حيان*. وبعدها ساءت حالة *حيان* الصحية بشكل ملحوظ حتى تم إخراج *حيان* جثة من الزنزانة الجماعية. وقام الأخ وقريب *حيان* –بحسب أقوالهم- بإعطاء نسخة من هذه المحادثة إلى الشرطة الجنائية الاتحادية.

ولذلك حضر يوم 72 أحد المحللين العلميين التابعين للشرطة الجنائية الاتحادية والذي قام بتقييم محادثة الفيس بوك المذكورة. كانت مهمته أن يقرر إذا ما كانت الأقوال التي تم إدلائها في المحادثة تتوافق مع الأدلة التي تم تجميعها بخصوص الوضع في سوريا. وقد رد المحلل بالإيجاب. وبحسب قوله فإن المعلومات والأقوال في المحادثة بشأن ظروف الحبس في فرع الخطيب مقنعة.

ستُتابع المحاكمة يوم 16 حزيران/يونيو

محاكمة الخطيب، اليوم 70، 5 نيسان/ مايو ٢٠٢١: يدلي معارض مخضرم للنظام بشهادته.

أدلى *فايز سارة* في اليوم السبعين من المرافعة بشهادته أمام المحكمة الإقليمية العليا بكوبلنز. الشاهد معروف كصحفي، وناقد للنظام، ومعارض في الصفوف الأولى بالنسبة لكثيرين من متابعي الصراع السوري .*سارة* الذي يقطن في أوروبا الآن أعُتُقل من قِبل المخابرات السورية ثلاث مرات في الفترة من ١٩٧٨ إلى ٢٠١١ بسبب نشاطه في المعارضة.

في عام ٢٠١١ تم التحقيق معه من قبل المتهم الرئيسي في القضية*أنور ر.*، اقترح*أنور ر.* استدعاء *سارة* كشاهد في القضية حتى يشهد له. فقد -حسب كلامه- ساعده عندما قُبض عليه وأخرجه من الحبس فوراً. فضلاً عن أن *سارة* –حسب زعم *ر.*- كان على علم بموقف ر. الناقد للنظام في الماضي. بيّد أن شهادة السياسي تناقضت بشكل واضح مع أقوال ر. التي أدلى بها سابقاً.

تحدث سارة عن فترة اعتقاله عام ٢٠١١ وأنه على الأقل لم يتعرض للتعذيب خلالها. وعلل لذلك بأن جهاز الاستخبارات كان بحوزته كل المعلومات الهامة بشأن زعامته في المعارضة ولذلك لم يتعين عليهم انتزاع الاعترافات منه. كانت قوات الأمن

تعذب الشباب الذي اعتقدت بمشاركته في التظاهر بشكل ممنهج لكي تكسر شوكة مقاومتهم. وعندما *سُئل سارة* من قِبل القضاة والقاضيات* عما يعرفه عن*أنور ر.* لم يجب إلا بمعلومات عامة عنه. لم يكن يعرف عن ر. إلا ان الشائعات كانت تدور عنه في دمشق، فقد أُلصقت به بعض الاتهامات المتعلقة بعمله في جهاز الاستخبارات.

زعم الشاهد أيضلً أنه في المهجر بتركيا سأله أحد معارفه إذا كان بإمكانه أن يعطي المدعو*أنور ر.* الذي انشق عن النظام، رقم تليفون *سارة*. وقد تعرف الشاهد على الأسم؛ فقد كان هو نفس الرجل الذي حقق معه في ٢٠١١. سمح سارة للرجل بأن يعطي رقمه إلى ر. إلا أن الآخر لم يحاول الإتصال به ابداً. فضلاً على أن يوم المحاكمة كانت أول مرة على الإطلاق يري فيها *سارة* المدعو ر. وجهاً لوجه، فقد كانت مغمي العينين عند استجوابه في ٢٠١١.

ذكر المُدعي عليه/المتهم الرئيسي في هذا السياق أنه استضاف *سارة* خير استضافة، حتى إنه قدم له مشروبات ثم أطلق سراحه مباشرةً من فرع الخطيب بعد استجواب دام ساعةً واحدة فقط.

من جانبه أكد سارة على أن أحداً لم يقدم له أي مشروب، وصحيح أنه أُطلق سراحه من فرع الخطيب بعد بضع ساعات، إلا إنه نُقل إلى فرع آخر لجهاز المباحث – كما أن الاستضافة الحسنة من قِبل رجل المباحث -حسب قوله- لا تعتبر علامة مريحة أبداً في سوريا.

بدلاً من أن تُبرأ شهادة *سارة* المدعي عليه، أثارت الشكوك والارتياب مجدداً في نفوس الحاضرين بالمحكة بمصداقية ر.

ستُتابع الجلسات في ١٩ أيار/ مايو.

محاكمة الخطيب، اليوم 69، 21. أبريل / نيسان 2021: أم تكمل أقوال ابنتها

قد عرفت المحكمة وجزء من الجمهور الشاهدة المستدعاة في اليوم 69 من المحاكمة من شهادة ابنتها في الأسبوع الماضي التي كانت قد تحدثت في اليومين 67 و68 عن فترة اعتقالهما التي قضيتاها معاً جزئياً. وقد تم استدعاء الشاهدة بعد أن ذكرها المدعى عليه في إفادته (يوم المحاكمة 5). وهذا أمر لافت ليس فقط لأنها سجنت في فرع الخطيب وبالتالي عاشت الظروف المعادية للحياة بنفسها هناك. بل لأنها تتحدث أيضا بصفتها أم ذهبت إلى الفرع 251 عدة مرات من أجل حماية بناتها. وبذلك تكون أقوال هذه الشاهدة مكملة لشهادة ابنتها ن.

ذكرت الشاهدة في البداية إلقاء القبض على اثنتين من بناتها الثلاث، ر. وم.، في 15 مارس / آذار 2011، أي في "بداية الثورة السورية" كما قالت الشاهدة.

كانت م. ور. أول شابات تم القبض عليهن بسبب مشاركتهن في إحدى المظاهرات. كما تم تفتيش منزل العائلة من قبل قوات الأمن بعد فترة وجيزة من الاعتقالات. عندما سألت الشاهدة رجال الأمن عما هو الموضوع ومتى ستعيد ابنتيها أجابوا: "في غضون ساعتين". ولكن بعد عدم عودة ابنتيها أثناء الليل أو في اليوم التالي باشرت الشاهدة أخيراً البحث عنهما بنفسها. راجعت مكتب الرئاسة وكذلك أجهزة وفروع استخباراتية مختلفة حيث سخروا منها في كل مكان.

وبعد ثلاثة أيام من الاعتقال صادفت خلال تجمع حاشد أمام قصر العدل حيث طالبت العديد من العائلات بمعلومات عن أقاربها المسجونين العميل المخابراتي "خالد" الذي اصطحبها هي وزوجها إلى فرع الخطيب حيث كانت ابنتاها.

تم إدخالهما إلى مكتب كبير كان يتواجد فيها ثلاثة أشخاص من بينهم أنور ر. الأمر الذي لم تدركه إلا لاحقاً. ثم تم اقتياد ابنتيها م. و ر. إلى داخل المكتب. كان حجاب م. مغطى بالدماء وعلى وجهها علامات حمراء وزرقاء. عندما شرعت الشاهدة في معانقة م. قالت لها هذه الأخيرة إن جسدها يؤلمها في كل مكان. وكانت الابنة الأخرى ر. "في حالة سيئة للغاية" كذلك. سُمح لها بالعودة إلى المنزل مع أسرتها في ذلك اليوم مباشرة - لكن لم يُطلق سراح م. وبعد إعلان الرئيس عن عفو للمتظاهرين المحتجزين بعد حوالي عشرة أيام توجهت الأسرة إلى فرع الخطيب مرة أخرى على أمل التمكن من إرجاع م. إلى البيت من هناك. ووقع لقاء آخر مع أنور ر. الذي رفض الإفراج الفوري عن م. أُطلق سراح م. بعد يومين فقط.

وواجهت المحكمة الشاهدة بأقوال المدعى عليه أنور ر. بخصوص زيارتها الأولى لفرع الخطيب صرح في ر. بما يلي. إن زوج الشاهدة الذي كان حاضراً أيضاً عند محاولة إخراج الابنتين من فرع الخطيب ضرب ابنته م. بقوة في وجهها لدرجة أنها أصبحت تنزف. ولكن الشاهدة أكدت بشدة صحة روايتها وكررت ما قالته قبل ذلك بوقت قصير. هزَّ أنور ر. رأسه وهو جالس على كرسي الاتهام.

ومن ثم تم استجواب الشاهدة عن اعتقالها واعتقال ابنتها الثالثة ن. في مايو 2012 ورداً على مجزرة الحولة شاركت ن. في اعتصام. ورافقت الشاهدة ابنتها الشابة إلى هناك حتى تحميها. وفجأة ظهر العديد من رجال الأمن وأطلقوا الرصاص في الهواء. وتم جر الشاهدة نفسها إلى داخل حافلة صغيرة وكذلك ابنتها ن. بعد ذلك بقليل. ووقد كانت نظارت ن. مكسورة وكان أنفها ينزف. تم نقلهما إلى فرع الأربعين ومن هناك إلى فرع الخطيب. وحتى ذلك الحين لم تكن الشاهدة قد تعرفت سوى على طابق المكاتب الواقع فوق الأرض من خلال زياراتها أما في هذه المرة فقد أُخذت إلى القبو. وفي البداية أُدخلت هي وابنتها في زنزانة مساحتها 3 × 3 أمتار بدون نافذة تضم حوالي 20 امرأة. وتم التحقيق معها مرة واحدة فقط وكان الموظف المحقق لطيفاً معها. ومع ذلك أخبرها أيضاً أن التحقيق مع ابنتها سيكون قاسياً للغاية. وعندما عادت ابنتها من التحقيق معها فيما بعد وقت لاحق كان التعب والإرهاق باديان عليها وكان واضحاً أنها تعرضت للضرب. وأثناء حديثها للمحكمة عن ذلك الموقف صارت الشاهدة تبكي.

وبعد أيام قليلة نقل الحراس الشاهدة إلى زنزانة انفرادية ومن هناك أُجبرت على ملاحظة ابنتها وهي تؤخذ إلى التحقيق مرة أخرى. سمعت صراخها ورأت من خلال فتحة صغيرة تحت الباب كيف أنها سقطت أرضاً وتم جرها في النهاية لإبعادها. وبعد حوالي أربعة أيام من ذلك نُقلت ابنتها إلى زنزانتها وكانت ملطخة بالدماء. ونظراً إلى أن مساحة الزنزانة كانت تبلغ حوالي 1.5 × 0.75 متراً فقط كان عليهما التناوب على النوم. وبشكل عام كانت ظروف الحبس رهيبة: على الرغم من درجة الحرارة العالية كانت كميات المياه محدودة جداً تماماً كما كان الحال بالنسبة للذهاب إلى المرحاض ولهذا السبب أصبحت الشاهدة تعاني الآن من مشاكل مزمنة في الكلى كما قالت. كما أنه لم يُسمح لها بالحصول المنتظم على عقاقيرها المهمة لتخفيض ضغط الدم العالي.

بقيت الأم وابنتها معاً في الزنزانة الانفرادية لمدة 18 يوما تقريباً. وبعد ما مجموعه 23 يوماً أُخذت الشاهدة مجدداً إلى أنور ر. وعرفت أن أنور ر. كان لا يزال يتمتع بالسلطة في هذا الوقت من حقيقة أن الحراس أظهروا أنفسهم خاضعين له. ثم سُمح للشاهدة بمغادرة فرع الخطيب وكانت قد فقدت 9 كيلوغرامات من الوزن خلال هذه الفترة. وتم نقل ابنتها إلى فرع آخر في نفس اليوم ثم أطلق سراحها لاحقاً فقط.

تم إلغاء يومي المحاكمة في 28 و 29 أبريل وستستأنف المحاكمة في 5 و 6 مايو.

محاكمة الخطيب، اليومان 67 و68، 14 و15 أبريل 2021: مدعية بالحق المدني تتحدث عن فترة اعتقالها - واعتقال عائلتها

لم يتم إلا استدعاء امرأة واحدة بصفتها مدعية بالحق المدني كشاهدة في اليومين السابع والستين والثامن والستين من المحاكمة – وهذا دليل واضح على أن المحكمة تولي أهمية كبيرة لأقوال هذه الشابة التي تم استدعاؤها في ذلك اليوم. واتضح حتى قبل بدء يوم المحاكمة أن شهادتها لن تكون سهلة حيث ظهر عليها التوتر. ولأول مرة في أثناء المحاكمة حضرت أيضاً مرافقة نفسية-اجتماعية ترافق الشاهدة خلال المحاكمة من أجل دعمها وهي إمكانية متاحة لجميع ضحايا أعمال العنف الخطيرة ولكنها في الواقع محفوفة ببعض المشاكل في التطبيق العملي في ألمانيا (للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر تقريراً بعنوان "كسر الحواجز" **Breaking Down Barriers** صادر عن المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **ECCHR** ومنظمات شريكة له حول تطبيق حقوق الناجين من الجرائم الدولية الجسيمة).

وبعدما جلست الشاهدة أمام القاضي مع المترجم ومحاميها والمرشدة النفسية تحدثت بصوت واضح وحازم. وقبل أن تتكلم المدعية بالحق المدني عن فترة اعتقالها هي أبلغت المحكمة أن إحدى شقيقاتها أُعتقلت في إحدى أولى المظاهرات الكبرى في 15 مارس 2011 – وهو اليوم الذي يعتبر بداية الانتفاضات ضد نظام الأسد.

وبعد عام من ذلك أي في 25 مايو 2012 شاركت الشاهدة في اعتصام رداً على مجزرة الحولة. فهربت الشاهدة ولكن قوات الأمن أوقفتها ودققت في هويتها. وعلى ما يبدو تعرفوا على اسمها وضربوها وهددوها ببندقية. وعندما وصلت حافلة في نهاية المطاف لنقلها إلى السجن انتبهت الشاهدة إلى أن والدتها كانت موجودة في داخلها حيث كان القلق على ابنتها الشابة قد ركبها ولذا كانت قد رافقت الشاهدة إلى المظاهرة حيث تم إلقاء القبض عليها أيضاً. وعندما وقفت الحافلة أمام فرع الأربعين بعد ذلك بقليل نزل السجناء منها وتعرضوا للضرب مرة أخرى ومن ثم تم فصل الرجال عن النساء. وعرض رجال أمن على الشاهدة ملفاً سميكاً زعموا أنه يغطي نشطاتها في المظاهرات وعلى الإنترنت - وبدا الأمر وكأنهم كانوا قد راقبوها قبل هذه المناسبة. وبعد ساعات قليلة نقلت حافلة النساء إلى الفرع 251.

وعند الوصول نزلت النساء وعددهن تسع عبر درج. وروت الشاهدة كيف تم اصطحابها لمقابلة طبيب وممرضتين. كان عليها أن تخلع ملابسها وفحصتها الممرضتان حتى في منطقة الأعضاء التناسلية - وهي عملية وصفتها الشاهدة بالمهينة: "شعرت وكأنني تمت إساءة معاملتي". وفيما بعد تم أخذ النساء إلى زنزانة جماعية. كانت هذه الزنزانة صغيرة ومليئة بالحشرات ولم يكن من الممكن النوم إلا في نوبات. كان الجو العام متوتراً ولم تجرؤ أية من النساء على نطق أية كلمة خوفاً من وجود أنصار للنظام في الزنزانة للتجسس على السجينات الأخريات.

ووصفت المدعية مدى انزعاجها وعدم تحملها لوجودها في السجن مع والدتها إذ أنها شعرت أنها المسؤولة عن اعتقال أمها. وعندما تم التحقيق مع الشاهدة أُتهمت بالدعوة لقتل أحد أنصار النظام كان يتجسس على المعارضة لأنها حذرت منظمي بعض المظاهرات من ذلك الرجل. وأثناء التحقيق تم تهديدها بعقوبات حبس ستدوم لفترات طويلة وفي مرحلة لاحقة ثم تعذيبها: تم تعليقها من يديها (الشبح) وضربها وأحرقوا بطنها بسائل ساخن. وعند هذه النقطة استفسرت القاضية عما إذا كانت الشاهدة قد عُلقت بالفعل من يديها حيث كان أنور ر. قد قال في اعترافه إن فرع الخطيب لم يكن مهيأ لذلك ولكن الشاهدة أكدت على أقوالها.

بقت الشاهدة في الزنزانة الجماعية لمدة ستة أيام. وفي النهاية تم إبعاد والدتها - ليتم الإفراج عنها كما ظنت الشاهدة في ذلك الوقت. أما بالنسبة للشاهدة نفسها فقد بدأت فترة صعبة للغاية في الاعتقال وكان عليها التوقف أثناء الإدلاء بشهادتها عدة مرات لأنها تألمت بوضوح من جراء رواية هذه القصص. وصفت كيف تم نقلها إلى زنزانة انفرادية حيث قام أحد الحراس بالتحرش بها جنسياً. وعندما شعرت أنها أصبحت على وشك فقدان عقلها طلبت تحديداً أن يتم اصطحابها إلى أنور ر. الذي عرفته منذ اعتقال أختها في العام السابق عندما كانت هي ووالداها قد راجعوا ر. لمطالبة العقيد بإطلاق سراح الفتاة من الحبس. قالت الشاهدة: "كنت على علم أنه الشخص المسؤول عن هذا المكان لذلك أردت أن أراه". أرادت أن تطلب منه إعادتها إلى الزنزانة الجماعية – ولكن لم تتم تلبية طلبها. مع ذلك فإن الشاهدة وصفت مكتب ر. أيضاً بناءً على رسومات كانت قد رسمتها سابقاً في المكتب الاتحادي الألماني التحقيقات الجنائية.

بعد أيام قليلة في الزنزانة الانفرادية تم نقل الشاهدة أخيراً ولكن ليس لتعود للزنزانة الجماعية بل وجدت نفسها في زنزانة انفرادية أخرى مع والدتها التي ظنت أنه تم الإفراج عنها.

وبعد 23 يوماً إجمالاً تم إطلاق سراح الأم بينما تم اقتياد الشاهدة إلى الفرع 285 حيث تم احتجازها لبضعة أسابيع إضافية.

أما اليوم التالي للمحاكمة الذي كان مخصصاً لمتابعة استجواب الشاهدة فبدأ بشكل غير متوقع بتصريح آخر من قبل أنور ر. أضاف وصحح فيه أقواله السابقة (انظر التقرير عن اليوم الخامس للمحاكمة) حول اعتقال الشاهدة وأختها. وقرأ وكيل النيابة العامة كلا التصريحين على الشاهدة. عندما سُئلت عن رأيها في كل من التصريح الأول والجديد لأنور ر. ردت الشاهدة بعاطفية وغضب كذلك. وأوضحت في النهاية أن التصريحين الاثنين لأنور ر. لا يتطابقا مع ما عاشته وتحدث عنه أمام المحكمة في اليوم السابق.

وسأل ممثل الدفاع الشاهدة أساساً عن السبب وراء توجيه طلبها بالنقل إلى زنزانة أخرى إلى أنور ر. مباشرة. وشرحت الشاهدة أنها قد كانت يائسة للغاية لدرجة أنها لجأت إلى الشخص الوحيد الذي كانت تعرف اسمه - على الرغم من معرفتها أن هذا الشخص لن تكون لديه فقط السلطة ليأمر بنقلها بل أي أيضاً بإعدامها.

محاكمة الخطيب، اليومان 65 و66، 7 و8 أبريل / نيسان 2021: أقوال لشاهد كان على اتصال مباشر بأنور ر.

في اليوم الخامس والستين من محاكمة الخطيب تم استجواب الشاهد ع. الذي كان يعرف المتهم أنور ر. من بعيد حتى قبل سجنه في فرع الخطيب بل إنه كان قد صوره في إحدى الجنازات. وبالإضافة إلى ذلك فهو أحد الشهود الذين تم القبض عليهم في آذار / مارس 2011 ويصف التعذيب آنذاك في فرع الخطيب - أي قبل مدة ارتكاب الجرائم موضوع التهمة. وعندما سألت المحكمة الشاهد عما إذا كان قد تعرف على أنور ر. في القاعة فقد أشار إلى مقعد الاتهام.

كان الشاهد ع. ينشط كصحفي في سوريا حيث عمل في البداية مع جريدة الحياة ثم جريدة النهار اللبنانية التي صُنفت على أنها منتقدة للنظام وهي محظورة في سوريا. وفي مقالاته غطى الفن والقضايا الاجتماعية. وفي شهر شباط / فبراير 2011 توفي مخرج سوري معروف وهو صديق للشاهد. كانت جنازته حدثاً مهماً جمع جمهوراً متنوعاً جداً إذ أنه بالإضافة إلى العديد من الفنانين والمعارضين حضره أيضاً بعض عناصر الأمن وسياسيون وضباط. وبحسب الشاهد شارك في الجنازة كذلك أنور ر. الذي كان مسؤولاً عن ملفات الفنانين والفنانات لدى الأجهزة الاستخباراتية. وقد قام الشاهد أ. بتصوير الحدث بأكمله بحيث يمكن مشاهدة المدعى عليه في هذا الفيديو. وخزن الشاهد هذا الفيديو على حاسوبه المحمول.

وبعد ذلك بأسابيع قليلة اقتحم بعض عناصر الأمن منزل الشاهد وفتشوه. ونقلوا الشاهد إلى فرع الخطيب وفي هذه الأثناء جلبوا معهم أيضاً بعض ممتلكاته الشخصية مثل جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وبعد الوصول إلى الفرع كان على الشاهد التحلي بالصبر في منطقة الانتظار. ومن هناك تم اقتياده إلى غرفة أخرى حيث أُجبر على تجريد ملابسه والجلوس بالقرفصاء. ثم تم حبسه أولاً في زنزانة انفرادية مع سجناء آخرين وفيما بعد في زنزانة أكبر كانت مكتظة.

وأفاد ع أن التعذيب في الخطيب في ذلك الوقت كان قد يتوافق إلى حد بعيد مع ما ذكره شهود أخرون عن سجنهم اللاحق. تم إيقاظ السجناء في الليل واضطروا إلى الوقوف مقابل الحائط. تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربائية والسياط والأسلوب المسمى بالدولاب وأسلوب "بساط الريح". كما تم تقييد أيديهم بقضبان النوافذ الحديدية لإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة.

وأثناء جلسات التحقيق معه تم تقييد يديه خلف ظهره وعُصبت عيناه. اضطر إلى الاستلقاء على بطنه وتحمل ضربات بالكابلات من قبل عدة أشخاص على ظهره ورأسه لمدة ساعات. ولقد أصيب خلال العملية بجروح شديدة لدرجة أنه لم يستطع العودة إلى زنزانته سيراً على الأقدام وكان عليه إذن بدلاً من ذلك الزحف تحت ضحك الحراس الساخر. وذات مرة تم تهديده بصعق أعضائه التناسلية حتى لم يعد يكون قادراً على إنجاب الأطفال.

وفي تحقيق لاحق أُخذ إلى غرفة أخرى "راقية" حيث طرح أنور ر. شخصياً عليه أسئلة حول فيديو الجنازة. كما تم تعذيب الشاهد خلال هذا التحقيق أيضاً. وحسب أقواله قام أنور ر. بنفسه بلكمه في وجهه بغضب بسبب التصوير المسجل للجنازة.

وستستأنف المحاكمة في 14 أبريل.

محاكمة الخطيب، اليوم 64، 24 آذار/مارس 2021: شهادة غير مباشرة عن وضع أنور ر. في فرع الخطيب

ضرب اليوم 66 من محاكمة الخطيب مثالاً للظروف الصعبة التي يمكن أن تواجه الشاهدات والشهود* في هذا القضية وفي قضايا مشابهه. في بداية المرافعة قرأت دائرة القضاء ملخصات من المراسلة الإلكترونية مع الشاهدة والتي كان من المفترض أن تدلي بأقوالها في هذا اليوم في كوبلنز. وشرحت فيها الشاهدة أسباب عدم قدرتها على حضور جلسة اليوم؛ وصفت خوفها على سلامتها الشخصية في أوروبا وعلى سلامة والديها في سوريا. بالإضافة إلى ذلك أوضحت أنها لا تشعر بالاستقرار العاطفي الكافي للإدلاء بأقوالها شخصياً أمام المحكمة، ورفضت الشاهدة طلب القضاة والقاضيات* المجدد بإدلاء الشاهدة بأقوالها أمام المحكمة في ظل تدابير وقائية وعللت رفضها بصحتها النفسية.

أدلى في هذا اليوم من المحاكمة أحد موظفي الشرطة الجنائية الإتحادية والذي أجرى جلسة استماع مع الشاهدة في آب/أغسطس 2019. تم استدعاء الشاهدة في ربيع 2012 إلى فرع الخطيب من أجل "احتساء كوب من القهوة" بعدما أُعتقلت في أحد المظاهرات في دمشق وتم التحقيق معها باستخدام العنف لمدة تزيد عن ست ساعات. وهناك تم تركها في غرفة قاحلة للانتظار. كان في الغرفة سرير ودخلها ضابط مخابرات عامة صغير في العمر عدة مرات لإلقاء نظرة على الشاهدة. وصفت خوفها الكبير من " أسوء الاحتمالات" وفهم ضابط الشرطة الجنائية الاتحادية أن هذا الخوف أيضاً يعود إلى خوف الشاهدة من اغتصاب محتمل. ولكنه لم يسألها عن هذا الأمر بشكل واضح.

لاحقاً أُحضرت الشاهدة إلى مكتب أنور ر. والذي تحدث كل موظفي المخابرات العامة الآخرين معه باحترام قط ودعوه "سيدي". و هناك دارت محادثة "غريبة" بين الشاهدة وأنور ر. واستغرقت أكثر من ثلاث ساعات والتي توصفها الشاهدة بأنها "تحقيق". أراد أنور ر. بالأخص أن يعرف معلومات عن المشهد الفني والثقافي في سوريا لأن الشاهدة كانت تعمل في هذا المجال. وخلال المحادثة دخل الغرفة مراراً وتكراراً موظفو مخابرات عامة آخرين.

دخل أحد موظفي المخابرات العامة الغرفة بخبر موت أحد المعتقلين، وجب على أنور ر. أن يصدق على نقل الجثة، وبحسب قول الشاهدة قال أنور ر. " لا تخرجوه اليوم لأن غداً الجمعة، اخرجوه يوم السبت" في هذا الوقت كان من المعتاد أن تخرج مظاهرات معارضة كبيرة بعد صلاة الجمعة. وبعدما غادر الموظف المكتب، سأل أنور ر. الشاهدة إذا ما كانت خائفة وقال لها أنه " في مثل هذه الظروف يموت كلا من الجيدين والسيئين سواء".

سجل أنور ر. ملاحظات تقريباً طوال وقت إدلاء رجل الشرطة الجنائية الإتحادية بأقواله عن المحادثة الموصوفة من قبل الشاهدة. ضحك أنور ر. واومأ إلى محاميه عندما عرض موظف الشرطة الجنائية الإتحادية رسماً تخطيطياً لمكتبه والذي قامت الشاهدة برسمه.

انتهى هذا اليوم من المرافعة بعد شهادة موظف الشرطة الجنائية الاتحادية وستُتابع المرافعة يوم 7 أبريل/نيسان

محاكمة الخطيب، اليوم 63، 17 آذار/مارس 2021: تقوم دائرة القضاء بتحديث الدعوى ضد أنور ر. ويحدث أحد الناجين عن التعذيب في فرع الخطيب.

حضر ممثلان للصحافة العربية اليوم الثالث والستين من محاكمة الخطيب أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز واحتاج الصحفيان ترجمة فورية. وكان ذلك مناسباً للغاية حيث أن المحكمة أعلنت اليوم قراراً مهماً وهو أنه سيتم مقاضاة واقعات العنف الجنسي في فرع الخطيب كجرائم ضد الإنسانية في إطار هجوم موسع وممنهج ضد المدنيات والمدنيين* السورين وليس -كما قبل- كجرائم فردية بحسب قانون العقوبات الألماني. وبهذا أخذت المحكمة خطوة ضرورية للاعتراف بالقدر الضخم للعنف الجنسي الموجه في فروع سجون النظام السوري. أكد المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان مراراً وتكراراً ومحاموه المشتركون أن بالأخص أقوال الشاهدات والشهود* في إطار القضية تشير إلى الاستخدام الممنهج للعنف الجنسي كأداة للتعذيب في فرع الخطيب وفي غيره من الفروع.

لم تكن أقوال الناجي الذي تحدث في هذا اليوم والذي تعرض للتعذيب في عدة فروع من بينها فرع الخطيب هي الإشارة الأخيرة على ضرورة هذه الخطوة. الشاهد والمدعي المشترك في هذه القضية في نفس الوقت، هو صانع أفلاع وثائقية مبتدئ ويقوم

بمعالجة المحاكمة بشكل وثائقي. بعد صراعات مع نظام الأسد تم اعتقاله عدة مرات وتعذيبه، تحدث الشاهد عن انتهاكات عدة من قبل الحراس في فرع الخطيب من بينها ضربهم المتعمد وركلاتهم للمعتقلين في منطقة الأعضاء التناسلية.

بمجرد وصول الشاهد إلى فرع الخطيب، بدأ الحراس بسب السجناء وبضربهم وأجبروهم على خلع ملابسهم. وبعد "حفلة الترحيب التقليدية" تم حبس الشاهد مع حوالي 100 سجينًا آخر في زنزانة ممتلئة. وكان بين المعتقلين تلاميذ لم يتجاوز الصف العاشر. عانى العديد من المعتقلين في الزنزانة المتسخة من الحمى والإنفلونزا أو عانوا من إصابات تعذيب جسيمة. وكان هناك أيضاً أشخاص كبار في العمر يعانون من أمراض سابقة في الزنزانة. لم يكن هناك أي رعاية طبية على الإطلاق.

تم التحقيق مع الشاهد عدة مرات خلال فترة اعتقاله في فرع الخطيب والتي وصلت إلى 18 يوماً. ولأجل هذا الغرض تم اقتياد الشاهد وهو مربوط العينين من الزنزانة إلى مدخل غرفة التحقيق، ومن ثم تم تقييده ووجب عليه أن يمكث عدة ساعات على ركبتيه. وفي خلال ذلك تعرض الشاهد للضرب بدون انقطاع وسمع في نفس الوقت الصرخات المستمرة للسجناء الآخرين. بالإضافة إلى ذلك تحدث الشاهد عن تعذيب سجناء آخرين بواسطة صعقات كهربائية وعصيان ضرب وأسلاك بالإضافة إلى سوء المعاملة والإصابات في منطقة الرأس عن طريق الحلاقة العنيفة لشعر الرأس. عانى الشاهد نفسه خلال فترة اعتقاله في فرع الخطيب من الإنفلونزا وفقد أكثر من عشرة كيلو جرام من وزنه ويعاني حتى اليوم من تداعيات نفسية كبيرة جداً من التعذيب.

وفي نهاية الجلسة نوهت دائرة القضاء على احتمالية انهاء مرحلة استقبال الأدلة في قضية أنور ر. في أيلول/سبتمبر 2021 – ويعتمد الأمر على عدد طلبات الأدلة في الفترة القادمة.

ستُتابع القضية في يوم 24 آذار/مارس

محاكمة الخطيب، اليومان 61 و62، 11/10 مارس/آذار 2021: تتحدث ناجيات وناجون* عن فترة اعتقالهم/ن* في فرع الخطيب

أصدرت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز منذ بالضبط أسبوعين الحكم الأول عالمياً ضد جرائم التعذيب من قبل الحكومة في سوريا: حكمت المحكمة ضد *إياد أ.* بالسجن لمدة أربعة أعواماً وستة أشهر وتابعت الجلسة الأولى بعد صدور الحكم في اليوم 60/2 من محاكمة الخطيب بمتابعة العمل في قضية المتهم الرئيسي *أنور ر.*

تمت دعوة عامل مختبر سابق من سوريا وقد أُعتقل في فرع الخطيب. ووافقت أقواله أقوال الشاهدات والشهود* حتى الآن: ظروف صحية غير إنسانية في فروع السجن، ضرب، تعرية، تعذيب. أُحضر الرجل إلى ما يُسمى زنزانة الموت وهي لا تزيد عن كونها غرفة مظلمة بها عدد من الأشخاص يصل إلى 140 شخصاً. لم يكن هناك هواء للتنفس ولا مكان للنوم ولا غذاء كاف أو ماء. عانى السجناء من أمراض جلدية وفقدوا صوابهم لحد ما. تم التحقيق مع الشاهد مرتين بحد قوله في فرع الخطيب وفي كل مرة تعرض للضرب.

ولمرة أخرى وضح في هذا المحاكمة قسوة التداعيات طويلة المدى التي يعاني منها الأشخاص الذين نجوا من السجن والتعذيب في فرع الخطيب. يعاني الشاهد حتى اليوم من الإصابات النفسية والجسدية، اختنق صوته عندما تحدث عن معاناته من الاكتئاب ومن اضطراب النوم وطنين الأذن وعن الأدوية الكثيرة التي يجب أن يتناولها كل يوم، وهنا قاطعت القاضية الرئيسة الجلسة لأخذ استراحة.

أكد الشاهد على أن الاسوء في كل هذا هو أنه اعُتقل ظلماً وفي وقت تلقيه لهذا العذاب سأل نفسه أكثر من مرة عن سبب وجوده هناك من الأساس. ألمه النفسي الذي ما زال يشعر به حتى الآن يصعب تحمله أكثر من الآلامة الجسدية: "أنا مازلت أعيش حتى اليوم في زنزانة الموت، لا يمر يوم بدون أن أفكر في السجناء هناك"، وحتى عائلته تشعر بهذا الحمل وتعاني بشكل غير مباشر من التعذيب الذي مر به وقتها.

بعدها انتهى الشاهد من الإدلاء بأقواله ولكن الآثار التي خلفها الاعتقال في فرع الخطيب تظل حاضرة في ذهن الحضور.

في اليوم 62 من المحاكمة، يوم قصير نسبياً، أدلى ناجي أخر بأقواله. ولم يصرح هذا الشاهد عن هويته: لم يعطِ معلومات عن شخصه وسُمح له بإخفاء وجهه بقناعه الصحى، لحماية حياة وسلامة عائلته في سوريا.

أُعتقل الرجل في مايو/آيار 2012 في فرع الخطيب. وكغيره من الشاهدات والشهود* وصف الإهانات والضرب في ما يُسمى بحفلة الترحيب و"التعذيب الجماعي. "فقد صوابه" مرة بسبب ظروف الحبس. فقام بطرق الباب والصراخ. لقد أراد النوم فقط. طلب منه أحد الحراس أن ينام مسترقضاً بجانب مرحاض قعدة القرفصاء في الزنزانة. والذي - خلال استلقائه بجانبه- تم استخدامه طوال الوقت من قبل السجناء الآخرين.

وفي وقت ما فقد التواصل التام مع الواقع لأن كل شيء حوله بدى غير حقيقي، والطريقة التي تحدث بها الشاهد أيدت ذلك، فقد قفز في سرده بشكل متكرر من حدث إلى حدث ولم يستطع تذكر الكثير من التفاصيل.

وبشكل صريح سألته القاضيات والقضاة* عن تفصيل أليم بشكل خاص خلال وقت اعتقاله : لقد حكى الرجل عن تعرضه للإهانة بشكل جنسي. فقد وضع الحراس سبطانة في فتحته الشرجية وقاموا بمداعبة صدره وشعره ووضع إصبع في فتحة جسمه. وتحدث الشاهد بعدها وهو يرتعش، عن أن مساجين آخرين قابلهم في فرع الخطيب تعرضوا للإعتداءات الجنسية.

لقد وقف الرجال خلفهم واللعب بحلمة صدرهم ومداعبتهم خلف أذنهم. بالإضافة إلى ذلك أكد الشاهد "من الصعب التحدث عن ذلك في ثقافتي" فلا يعتقد الشاهد أن أحد سيعترف أمام المحكمة بالفعل أنه تعرض للإعتداء/العنف الجنسي.

وعليه تحدث *سباستين شارمر* المحامى المشترك للمركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وممثل الإدعاء المشترك أن هذه الشهادة تؤكد أن العنف الجنسي هو جزء من الهجوم الموجه ضد المدنيين السوريين.

ستُتابع المحاكمة يوم 17 آذار/شباط

محاكمة الخطيب، اليوم 60، 24 شباط/فبراير 2021: إعلان الحكم في قضية إياد أ.

انتظر العديد من السوريات والسوريون* والناجيات والناجون* من التعذيب، وبالطبع المشاركون بالمحاكمة وعدد لا حصر له من المهتمين اليوم الثاني والستين من محاكمة الخطيب بفارغ الصبر: فمن المخطط في هذا اليوم النطق بالحكم في قضية المتهم *إياد أ.* ويعتبر هذا أول حكم قضائي ضد ضابط سابق في المخابرات العامة السورية بسبب ارتكابه لجرائم ضد القانون الدولي في سوريا. كان من الممكن أمام مبنى المحكمة الشعور بالأهمية الكبيرة لليوم؛ قبل طلوع الشمس كان هناك طابور طويل أمام مدخل المحكمة الإقليمية العليا لكوبنلتس، في مقدمة هذا الطابور وقف الناجيات والناجون* والشاهدات والشهود* والادعاء المشترك في القضية ضد *أنورر.* ومنذ بداية المرافعة كانت قاعة المحاكمة ممتلئة على آخرها والتوتر بدا ظاهراً.

من المثير للإعجاب أن القاضية الرئيسة سمحت في هذا اليوم بترجمة فورية إلى العربية للحضور، هذا إجراء مهم للمتضررات والمتضررين* السوريين وخطوة مهمة ذات أثر رمزي للمحاكمات المستقبلية. وبدون مقدمات افتتحت القاضية الرئيسة الجلسة بالإعلان عن الحكم؛ حكمت المحكمة على المتهم *إياد أ.* بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب وسلب جسيم للحريات في 30 واقعة بأنه مذنب وتصل مدة عقوبة السجن إلى أربع سنين وستة أشهر.

بعدها تبعت حيثيات هذا الحكم: تحدثت القاضية الرئيسة بشكل ملخص عن سيرة *إياد أ.* الذاتية ووصفت عمله الطويل في فروع مختلفة للمخابرات العامة السورية. تحدثت بشكل مفصل فقط عن التطور السياسي في سوريا قبل الاستيلاء على الحكم من قبل *حافظ الأسد* في عام 1970 مروراً بالمذبحة التي قام بها نظام الأسد الحالي آذار/مارس 2012 في حمص.

أوضحت كيف أسس حافظ الأسد "لحالة من انعدام الثقة المتبادلة والتجسس بين أفراد الشعب" وذلك من خلال عشوائية جهاز المخابرات العامة التابع له، نظام تولاه ابنه بشار- بعد فترة قصيرة من تراخي بسيط من قبل النظام في ما يُعرف ب "ربيع

دمشق"- واستخدمه للحفاظ على الحكم لنفسه. بعدها تحدثت القاضية بشكل مفصل عن الأحداث في سوريا من 2011 إلى 2012: كيف بدأ النظام السوري خلال وقت قصير جداً من الاعتقالات الأولى للمشاركين في المظاهرات في آذار/مارس 2011 بتسليح تعامله مع التظاهرات واستخدام العنف المميت ضد المدنين. وهنا ذكرت القاضية الأدلة التي قُدمت للمحكمة وخصوصاً أقوال المحامين المشتركين مع المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان –*مازن درويش وأنور البني*- والذين أدلوا بأقوالهم كشاهدين خبيرين. وصفت القاضية كيف ازادت المخابرات العامة السورية من عدد الغارات الأمنية أكثر فأكثر خلال صيف 2011 وقامت باعتقال عشوائي للناس وبإرهابهم بشكل عنيف جداً. وقد تلقى العاملين في نظام الأمن الأوامر وقتها من الجهة العليا أن "لا يتراخوا" وأن "وقت التسامح قد انتهى"، اقتبست القاضية تلك العبارات عن قرارات صادرة من أعلى جهة تنسيقية في المخابرات العامة وترجع إلى نيسان/أبريل 2011.

أوضحت القاضية بأمثلة كيف استخدمت المخابرات العامة في خريف 2011 الخداع العسكري لتظهر نفسها كضحية للإرهاب أمام المجتمع الدولي، فقد قام جهاز المخابرات بدس أسحلة بين المتظاهرات والمتظاهرين* في الاحتجاجات السلمية لتبرير عنف قوات الأمن، وعُرضت صور أمام الإعلام الدولي لجنود النظام وهم مصابون في المستشفيات، كانت هذه الإصابات وهمية.

بعدها تحدثت القاضية عن معلوماتها عن دور المخابرات العامة منذ عام 2011 وبالأخص عن سجن الخطيب، سجن الفرع 251 التابع للمخابرات العامة السورية والتي عمل في فروعها *إياد أ.*، في بداية 2011 كان تجميع المعلومات لازال هدف الاعتقالات والتعذيب الممنهج في فروع المخابرات العامة، ولكن تقريباً في نهاية العام صار الإرهاب والتحطيم الجسدي للسجناء في المقام الأول. التعذيب، خصوصاً عن طريق الضربات الشديدة بالأسلاك والخراطيم والأنانبيب الحديدية بالإضافة إلى ظروف النظافة المآسوية التي كانت ممنهجة ومتعمدة. كان الرجال والنساء منفصلين في زنزنات فردية أو جماعية ممتلئة على آخرها بدون ضوء النهار وبدون رعاية وتغذية كافية، أمكن سماع ضوضاء الضربات وصرخات المُعذبين. وذكرت القاضية على وجهه الخصوص ما يسمى بحفلات الترحيب والتي قام فيها حراس السجن بضرب المعتقلين الجدد بالأسلاك والخراطيم حتى إلى درجة الإغماء في بعض الأحيان قبل حبسهم في زنازينهم.

بالإضافة إلى ذلك أثبتت حيثيات الحكم أنه تم تجميع جثث القتلى المعتقلين في المشفيات العسكرية وإحضارها إلى المقابر الجماعية في شاحنات مبردة. تم التقاط صور للجثث ليثبتوا أن المتهمين لم يُطلق سراحهم، جزء من هذه الصور التي تعرف بصور قيصر تم إدراجها في القضية كأدلة (انظر تقرير المحاكمة 42/41). أكدت القاضية الرئيسة على أهمية هذه الصور كأدلة أساسية والتي قدمتها مجموعة ملفات قيصر لأجهزة التحريات الألمانية بجودة عالية – تم التواصل عن طريق المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان- وكان من الواضح أنه يمكن تحديد أن ال 6821 صورة هي صور ضحايا. وهنا تحدثت القاضية بشكل شخصي "لن أنسى هذه الصور".

قامت القاضية بذكر حيثيات الجريمة المتهم فيها *إياد أ.* بالتحديد. بعدما انتهت من عرض وتوضيح النقاط المهمة في ما توصلت إليه المحكمة عن الجريمة الكلية–الهجوم الواسع والممنهج- على المتظاهرات والمتظاهرين*

لقد شارك المتهم في يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 2011 في"عمليات الهجوم السريعة في الخدمة الخارجية" لتتبع واعتقال متظاهرات ومتظاهرين* سلميين بالإضافة إلى نقل على الأقل حافلتين بكل منهما 15 سجيناً إلى فرع 251. وأوضحت القاضية أنها لم تبالغ في تقدير الأرقام مما يساعد في تخفيف الحكم على المتهم ولكن في الواقع يمكن أن يكون العدد أكبر بكثير.

ولأن هيئة القضاء لم تستطع تحديد إذا ما أن *إياد أ.* قد شارك في "حفلة الترحيب" فقد تم اتهامه فقط بالتواطؤ في تعذيب وسلب جسيم للحريات في 30 حالة. قد علم *إياد أ.* -كموظف لأعوام طويلة في المخابرات العامة- عن الظروف المآسوية والتعذيب في فرع 251-وبحسب أقواله الخاصة قد استطاع سماع صوت صراخ المعذبين حتى أنه "سمعها في الكافتيريا" وبرغم ذلك قام بنقل المتظاهرين إلى الفرع.

لكن ما يقلل من العقوبة -بحسب تقدير القاضية- هو أن *إياد أ.* قد أدان نفسه خلال أقواله في الشرطة وأمام المكتب المحلي للهجرة واللجوء. بالإضافة إلى أنه انشق عن النظام في وقت مبكر نسبياً. ولا يجب نسيان أنه ساعد بأقواله في تجميع أدلة ذات أهمية كبيرة في قضية *أنور ر.* من بينها أنه حكى عن عمليات القتل في فرع الخطيب والتي لم يكن إثباتها ممكناً بدون أقواله.

بهذا الحكم تثبت محكمة لأول مرة على مستوى العالم أن "هناك هجوم ممنهج على المدنين في سوريا منذ شباط/آذار 2011 على أقصى تقدير" – يوم مهم لمبدأ العدالة القضائية وتطبيقه خطوة مهمة في تقصي الجرائم ضد الإنسانية الممنهجة التي يقوم بها النظام السوري.

تحدث *وسيم مقداد* –مدعي مشترك في القضية ضد *أنور ر.*- بعد النطق بالحكم مع الصحفيات والصحفيين* المجتمعين أمام المحكمة قائلاً " يفتح الحكم نافذة أمل للسوريات والسوريين* الذين عملوا في تلك الأيام كما يعملون الآن من أجل الحرية، ليست العقوبة الفردية ضد *إياد أ.* هي سبب أن هذا الحكم هو خطوة تاريخية في طريق سوريا للعدالة، التاريخي هو أن هذا الحكم هو أول اعتراف قضائي على مستوى العالم بالجرائم الممنهجة ضد الإنسانية من قبل النظام السوري. "

ستُتابع المرافعة ضد أنور ر. يوم 10 آذار/مارس حتى على الأقل تشرين الأول/أكتوبر 2021.

محاكمة الخطيب، اليوم 60 /2، 18 شباط/فبراير 2021: المرافعة النهائية لدفاع إياد أ.

بدأ يوم 1/60 من محاكمة الخطيب مباشرة وبدون مقدمات كثيرة بالمرافعة النهائية لمحامي *إياد أ.* انتشرت بين مقاعد الحضور -الذين أمكن عدهم على أصابع اليد- همسات استعجاب، عندما بدأ أحد محامي الدفاع بمقولة لمارتن لوثر كينج. فكان يحلم بأن تتعلم الإنسانية من جرائم التاريخ. ولكن يوضح لنا الوضع في سوريا أن هذا الحلم لم يتحقق. فقد حدثت أفظع الجرائم –ومازالت تحدث هناك.

لو كان *إياد أ.* قد تورط في هذه الجرائم فعلًا، لقام المحامي المتحدث بقراءة مرافعة مناسبة. وهذه "المرافعة الإفتراضية" كانت لتضمن الآتي: تخفيض مدة العقوبة، أي عدد السنوات التي يجب على *إياد أ.* أن يقضيها في السجن.

يجب أن يعتمد نطاق العقوبة على الجريمة المزعومة وهي المساعدة في التعذيب . ولكن يجب أيضًا الأخذ بعين الإعتبار أن *إياد أ.* قام بتوضيح العديد من التفاصيل المهمة بخصوص الدعوى المقدمة ضد *أنور ر.* (يتم التعامل مع القضيتين بشكل منفصل منذ 17 شباط/فبراير. انظر/ي* تقرير المرافعة رقم 60). وبحسب رأي المحامي فلولا أقوال *إياد أ.* في تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية لما أمكن توجيه الاتهام *لأنور ر.* على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك يجب أخذ تصرفات *إياد أ.* بعد التهم المزعومة بعين الاعتبار. فلقد انشق عن النظام وشعر بالتعاطف الكبير إزاء صور قيصر وحتى أنه اعتذر في جواب لضحايا النظام السوري.

وفي الوقت الذي تحدث فيه المحامي،استمع *إياد أ*، في البداية بإنصات وتركيز كبير إلى الترجمة، ولكن بدى أنه كان ينهار بشكل بطيء – وفي النهاية بدأ في البكاء عندما سأل المحامي لجنة القضاة عن إذا ما كانت العقوبة المطالب بها ستكون نفسها تمامًا إذا لم يدلي *إياد أ.* بنفسه بأقواله أمام الشرطة الجنائية الاتحادية وترك معرفة هذه المعلومات عن طريق أقوال شخص آخر؟ كانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها المتهم كل هذه المشاعر في المحاكمة.

من غير الصحيح -كما زعمت مرافعة النيابة العامة- أن *إياد أ.* كان بإمكانه أن يعصي أوامر رؤسائه ومن ضمنهم *حافظ مخلوف* سيء السمعة. يعرف جميع المشاركات والمشاركين* في المحاكمة أن عقوبة عصيان الأوامر أو الانشقاق في سوريا هي الموت. لم ينتقل *إياد أ.* إلى فرع الأربعين لأن العمل المكتبي كان"مملًا" كما زعمت النيابة العامة ولكن لأنه أُمر بذلك. ليس المتهم جلاد تعذيب ولكنه أب يريد حماية عائلته. وقال المحامي في نهاية حديثة أن كل ما ذكره كان ليكون مهمًا في المرافعة الإفتراضية. ولكن الأمر الآن مختلف، فلا يدور الأمر في قضية *إياد أ.* حول تخفيف حجم العقوبة ولكن يطالب الدفاع بالعفو.

بعد استراحة قصيرة تابعت المرافعة عندما بدأ المحامي الثان في الكلام. استند المحامي بشكل أساسي على ما يسمى "الإضطرار لتنفيذ للأوامر" وقد تحدث النائب العام عن ذلك بالفعل في مرافعته في اليوم السابق (انظر تقرير المحاكمة 60) وتحدث عن كيف يستند جميع المتهمين تقريبًا في قضايا جرائم القانون الدولي منذ محاكمات نورنبرج إلي هذه النقطة. ولم ينجح هذا الأمر ولا مرة تقريبًا. فهناك شروط عديدة لا يتم موافقتها عادة بسبب أن المتهمين أنفسهم مثل *إياد أ.* هم من وضعوا أنفسهم في مناصب يكون لنظام ظالم فيه سلطة وأمر عليهم.

بالرغم من ذلك زعم محامي *إياد أ.* أن المتهم لم يكن لديه أي اختيار آخرغير اتباع أوامر رؤسائه. وعلل أنه لا يمكننا أن نتوقع من المتهم أن يضع حياته الشخصية أو حياة عائلته في خطر. فالنظام السوري قام بملاحقة عصاة الأوامر بدون رحمة وباستهداف عائلاتهم وتهدديهم لإجبار المواظفين على إطاعة أوامرهم. فالإجراءات الروتينية في جهاز المخابرات العامة لم تدع فرصة لأي تعثر مجهول من فاعله في مجريات الجريمة. ولذلك لم يكن *لإياد أ.* اختيار آخر غير انتظار فرصة للهروب والتي سنحت بعد عدة شهور.

تابع الدفاع المرافعة بنبذة قصيرة عن حياة *إياد أ.*: فقد كان أبوه جنديًا وفي فترة شبابه كان المجتمع السوري عسكريًا؟ فتم تأطير الصغار في المدارس. وكانت المخابرات العامة عامة المكان الوحيد الذي سمح بالحراك الاجتماعي، عند وفاة أبيه أصبح *إياد أ.* الممول الرئيسي للعائلة. وكأب صغير في العمر لأربعة أطفال وزوجة حامل : لم يكن *إياد أ. لايريد* عام 2011 أن يطالب بشكل تطوعي القيام بالعمل القاسي والخطير في فرع الأربعين؟

وفي النهاية لفت المحامي انتباه المحكمة لأهمية التأثير الدلالي الذي سيبعثه هذا الحكم. ما الرسالة التي تريد المحكمة إيصالها لموظفي المخابرات العامة السورية السابقين الذين كانوا لينشقوا عن النظام لاحقًا وكان من الوارد أن يكونوا شهود في هذه المحاكمة وغيرها من المحاكمات؟ هل تريد أن تخيفهم بحكم قاس كهذا؟ وما الرسالة المراد إرسالها إلى كل الأشخاص الذين ما زالوا في سوريا ويفكرون في الانشقاق أو الهروب؟ انشق *إياد أ.* بعد خمسة شهور "للأسف بعد فوات الآوان" من اندلاع صراع مستمر لسنين عدة.

وظهر التأثر أيضًا في الجزء الثاني من المرافعة على المتهم برغم الكمامة. ولم يحاول أن يوقف دموعه وأعطاه مترجمه علبة مناديل ورقية. ووجب على إياد أ. أن يدلي بالكلمة الأخيرة قبل الإعلان عن الحكم. وعليه ضبط نفسه وقال "ليس لدي ما أضيفه إلى ما قال وكيلي".

سيتم إعلان الحكم يوم 24 شباط/فبراير. وافقت القاضية الرئيسة على إضافة 11 مقعدًا في مكان جلوس الحضور، وهذا يعني أن هناك حوالي 45 مقعدًا متاحًا و 30 مقعدًا منهم لممثلات وممثلي* الإعلام.

محاكمة الخطيب، اليوم 60 /1، 17 شباط/فبراير 2021: يتم فصل القضية ضد إياد أ. وتقرأ النيابة العامة قرارها النهائي

كان الموظفون بالقضاء يقومون بإعداد وضبط الصوت والعرض في القاعة 120 في المحكمة الإقليمية العليا في *كوبلنز* عند قدوم أول الحاضرين والحاضرات* لمحاكمة الخطيب في يوم 60 من المرافعة، وقبل وقت قليل من بداية المرافعة اصطحب موظفان *إياد أ.* إلى داخل المحكمة وأصدرت كلبشات يدي المتهم صوتاً عالياً عند فتحهما. كانت الأجواء في قاعة المحكمة – مازالت- هادئة، ودخلت بعض أشعة الشمس عبر النافذة المفتوحة للتهوية إلى القاعة الكبيرة. ولكن لم تطل هذه الأجواء الهادئة حتى بدأ الصمت المترقب في القاعة بحضور القاضيات والقضاة*. فاليوم سيُقرر إذا ما سيتم فصل الدعوى ضد *إياد أ.* – وعقوبة السجن التي ستطالب بها النيابة العامة في مرافعتها النهائي.

لكن قبل قرار المحكمة، قرأت لجنة القضاء ثلاث وثائق قد تلقتها لجنة العدالة الدولية والمحاسبة (CIJA)في سوريا، وهي منظمة دولية غير حكومية تتقصى انتهاكات القانون الدولي (انظر/ي* تقارير المحاكمة 43-44). وكانت هذه الوثائق المكتوبة عبارة عن فاكسات أرسلتها المؤسسات الحكومية السورية 2011: رسائل إخبارية للموظفين في المخابرات العامة تأمرهم

بالتعامل بنوع جديد من الصرامة والعنف ضد المعارضة المدنية. وكان هناك في ذلك الوقت خطط واضحة بالفعل لقمع ما يسمى بالجماعات المسلحة وأقرت إحدى الوثائق بشكل واضح بأنه: " انتهى وقت التسامح ".

وبقراءة هذه الوثائق انتهت عملية تجميع الأدلة في قضية *إياد أ.* وأعلنت القاضية الرئيسة قبول طلب النيابة العامة لفصل الدعوى القضائية *لإياد أ.* عن الدعوى ضد *أنور ر.* وبهذا قاطعت القاضية الرئيسة العمل في قضية *أنور ر.* والتي ستُتابع في العاشر من آذار/مارس، وذلك لأنه مازال هناك حاجة إلى تجميع أدلة ومزيد من أقوال الشهود والشاهدات*.

بعد ذلك تبع قراءة مرافعة النيابة العامة. بدأ ممثل النيابة العامة بالسرد عند اندلاع الربيع العربي. وأوضح هو وزميلته قسوة النظام السوري في قمع المعارضين والمعارضات*- حتى قبل 2011. ولكن باندلاع المظاهرات اشتد الهجوم على المدنيات والمدنيين* السوريين والسوريات وصار أكثر منهجية، وحتى اليوم ما زال أي شخص قام بأي معارضة ضد النظام خائفاً من الملاحقة لدرجة أنهم لا يريدون أن يفصحوا عن هويتهم عند الإدلاء بأقوالهم أو لا يريدون من الأساس الإدلاء بأقوالهم بتاتاً. وأوضحت مرافعة النيابة العامة أهمية دور الناجيات والناجين* من التعذيب في سوريا والشاهدات والشهود* في هذه القضية. ويقدم النائب العام لهم/لهن* وبالأخص للمصور قيصر "أجلّ الاحترام".

شرح ممثل النيابة العامة في نهاية قوله أن ألمانيا تقوم بهذه المحاكمة ضد جرائم ضد الإنسانية لمصلحة المجتمع الدولي والذي لا يجب أن يسمح أن يبقى التعذيب بدون عقاب. لا يجب أن تكون ألمانيا مكان لجوء لأشخاص انتهكوا القانون الدولي – ولذلك ستكون محاكمة *كوبلنز* هذه فقط البداية لمزيد من المحاكمات ضد الجرائم في سوريا. "*كوبلنز* هي بداية معاقبة هذا الظلم. فجرائم القانون الدولي لا تتقادم"

قامت ممثلة النيابة العامة التي تابعت المرافعة بتذكير المستمعات والمستمعين* بالجرائم المزعومة التي ارتكبها *إياد أ.* والذي انضم إلى المخابرات العامة السورية في عمر العشرين عاماً. وفي شباط/فبراير 2010 نُقل إلى فرع 251 المعروف بفرع الخطيب. ، لأن "العمل المكتبي ممل جداً بالنسبة له" انتقل لاحقاً إلى قسم فرع الأربعين والذي كان مشبوه بمعاملة المعتقلات والمعتقلين* بقسوة شديدة. ولا بد أنه كان واضحاً جداً *لإياد أ.* أنه في إطار عمله سيقوم بانتهاكات عديدة ضد المدنيات والمدنيين*. بالإضافة إلى ذلك قام *إياد أ.* في أحد أيام أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر2011 بالتعاون مع موظفين أمن آخرين لفض أحد المظاهرات بالعنف والمساعدة في ملاحقة 30 شخصاً والقبض عليهم وإحضارهم إلى فرع الخطيب. وأظهرت المرافعة أنه منذ آذار/مارس 2011 حتى على الأقل ذلك الوقت أن جرائم التعذيب كانت على اللائحة اليومية في فرع الخطيب. وكان المتهم على علم بذلك وتقبله، فلم يحاول أن يعصي الأوامر حتى عندما كان من الممكن نظرياً أن لا يتبع الأوامر أو أن يتصرف بشكل مختلف. وبالرغم من أنه أظهر تعاطفه لاحقاً وانشق عن النظام، لكنه ببساطة عمل مع النظام لفترة طويلة أكثر من اللازم.

ومن المهم- بحسب رأي النيابة العامة- أن لا يقف *إياد أ.* أمام المحكمة كممثل للحكومة ولكن يجب أن تكون قضيته الشخصية كافية لإصدار حكم. وعلى الرغم من ذلك: فلولا عمل أفراد *كإياد أ.* لما أمكن للحكومة السورية تنفيذ هذا الإرهاب. *فإياد* وغيره هم تروس في الماكينة التي تحافظ على استمرار جرائم النظام.

وخلال المرافعة تطرق ممثلات وممثلون* النيابة العامة بشكل مفصل إلى الجرائم التي تم ذكرها في القضية الحالية، ووصفوا الموقف الغير الإنساني في أقسام السجون التابعة للمخابرات العامة السورية. والمعدلات التي تقارب "المعدلات الصناعية" التي تعمل بها ماكينات القتل التابعة للأسد. وصرحت النيابة العامة أنه لا شك هناك في منهجية ارتكاب الجرائم. بالإضافة إلى أن أقوال الشاهدات والشهود* توافق ما توصلت إليه تحرياتهم وأكدوا بشكل خاص على أهمية دور المحامي *أنور البني* والمحامي والصحفي *مازن درويش* وقيصر والشاهد "16/07/28" وأوضحوا أن الشاهدات والشهود* الآخرين في قضية *أنور ر.* سيتم ذكرهم مرة أخرى. وأبرزت المرافعة أن "جميع أقوال الشاهدات والشهود* المعتقلين سابقاً كانت صادقة تماماً. بأنهم عايشوا هذا الظلم هنا في قاعة المحكمة مرة أخرى، فقد كان الفزع واضحاً على وجوههم. إنهم نجوا من الخوف والهول ولكنهم لم يتخطوه بعد".

وصلت النيابة العامة إلى قرارها النهائي بعد حوالي أربع ساعات من قراءة المرافعة وقرارها هو الطلب بسجن المتهم *إياد أ.* لمدة خمس سنوات وستة أشهر.

محاكمة الخطيب، يوم 59، 3 شباط/فبراير 2021: يتحدث أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية عن استجواب مميز

استمعت المحكمة الإقليمية العليا/*كوبلنز* إلى أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية والذي رأس التحريات في قضية *أنور ر.* وقد أدلى هذا الموظف بأقواله أمام المحكمة من قبل (انظر/ي* تقرير 2). وفي اليوم 59 من المحاكمة تحدث عن جلسة استماعه إلى أقوال الشاهد (***أ. أ.***) والتي أجراها في إطار عملية التحقيق. (***أ. أ.***) الذي قدم في آب/أغسطس 2018 من السويد إلى برلين من أجل جلسة الاستماع إلى أقواله، لم يكن على استعداد بعد للشهود أمام المحكمة برغم الدعوات المتكررة. لذلك دعت المحكمة موظف الشرطة الجنائية الاتحادية حتى تحظى بشكل غير مباشر بأقوال الشاهد.

أخبر رئيس المباحث الجنائية المشاركات والمشاركين* في المحاكمة والذين كانوا حوالي ستة مشاهدين في القاعة أن (***أ. أ.***) أُعتقل لمدة تتراوح بين حوالي 58 إلى 60 يوماً في فرع الخطيب. وهناك تم التحقيق معه وتعذيبه بشكل جسيم. كانت أقوال الشاهد مميزة من ناحية لأنه كان أول الناجين الذين أدلوا بأقوالهم في عملية التحقيق. ومن ناحية أخرى لأن الشاهد (***أ. أ.***) رأى المتهم الرئيسي *أنور ر.* عدة مرات شخصياً في فرع الخطيب بالإضافة إلى تعرفه "بشكل أكيد تماماً" على صورة المتهم ضمن ملف صور المشتبه بهم خلال جلسة الاستماع لأقواله في ألمانيا .

تابع موظف الشرطة التحدث عن كيفية تواصل الشرطة الجنائية الاتحادية مع (***أ. أ.***)– وكان ذلك عن طريق أحد المحامين المشتركين التابع إلى المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان – وعانى الشاهد خلال جلسة الاستماع إلى أقواله؛ فقد كان الموقف صعباً للغاية بالنسبه له وكان قلقاً خصوصاً من معرفة *أنور ر.* لمحتوى شهادته وربما يكون هذا هو نفس سبب عدم حضوره إلى المحكمة شخصياً.

أوضح الموظف للحاضرات والحاضرين* أسباب معاناة (***أ. أ.***). خلال الحديث عن ما حدث له، فقد كان يعمل بالأخص كناشط على الإنترنت عندما أُعتقل في شباط/فبراير2011 وتم استجوابه حوالي 50 مرة في فرع الخطيب. وخلال ذلك تعرض لتعذيب شديد بوسائل عدة من بينها *الدولاب والشبح*، وتم ضربه بشكل دموي على قدميه وحرق أجزاء من جلده وتعرض للصدمات الكهربائية واستطاع الشاهد من زنزانته سماع كيف تتعرض المعتقلات والمعتقلين* الآخرين للتعذيب- فقد استطاع سماع صراخهم طوال الوقت.

وقد قابل (***أ. أ.***) *أنور ر.* مرتين، في المرة الأولى تم اقتياد (***أ.أ.***) من باب الخطأ إلى غرفة في قبو فرع الخطيب والتي يظن الشاهد أنها مكتب *أنور ر.* وفي مرة أخرى تم تقديمه إلى *أنور ر.* بعد تعرضه لتعذيب جسيم ليتعرف على صور أحد الأشخاص. وفي المرتين لم تُعصب عينيه لذلك استطاع إلقاء الشاهد نظرة على المتهم وعليه صرخ فيه المتهم وأمره بأن ينظر إلى الأرض وهدده مرة بأنه "سيقتله بدم بارد؟" خلاف ذلك.

وعرف الشاهد فقط بعد إطلاق سراحه أن هذا الرجل هو نفسه *أنور ر.*. وتعرف الشاهد مجدداً على صوت *أنور ر.* في محادثة على الراديو وبعد بحثه الشخصي استطاع الشاهد ربط هذا الصوت بوجه *أنور ر.*

ستتابع المحاكمة في17 شباط/فبراير ومن المخطط أن يتم فصل الدعوى القضائية ضد *إياد أ.* وسماع القرار النهائي للمدعي العام الاتحادي وفي اليوم التالي من المفترض الاستماع إلى مرافعة الدفاع.

محاكمة الخطيب، اليوم 58، 28 كانون الثاني/يناير2021: يتحدث ناجي آخر عن التعذيب في فرع الخطيب.

أدلى ناجي آخر في اليوم ال58 من المرافعة بأقواله. نظم الرجل منذ عام 2011 مظاهرات مناهضة للنظام في *الرقة* ونادى هناك مع مجموعة من الناشطات والنشطاء* الآخرين بالمشاركة في المظاهرات. اعتقلت المخابرات العسكرية الرجل لأول مرة في أيار/مايو 2011 لبضعة أيام. بعدها تم اعتقاله مرة أخرى لمدة شهر، ولكن هذه المرة من قبل الأمن الجنائية. وحدث اعتقاله الثالث من قبل قوات الأمن السورية في أيار/مايو 2012، وعندها تم اعتقاله لمدة شهور في مدن عدة؛ *الرقة* و*دير الزور* و*حمص*

وفي النهاية *دمشق*. وأُحضر الشاهد في البداية لبضع أيام في فرع الخطيب وبعدها إلى فرع فلسطين. وبعد "محاكمة قضائية" محددة مسبقاً تم إطلاق صراحه.

تحدث الشاهد بشكل مفصل عن اعتقاله في فرع الخطيب. فقد أحضرته الشرطة العسكرية إلى هناك وكغيره من المعتقلات والمعتقلين* تم استقباله بما يسمى حفلة الترحيب؛ تم ضربه وترهبيه ووجب عليه وعلى السجناء الآخرين تسليم متعلقاتهم وخلع ملابسهم والجلوس في وضع القرفصاء حتى يفتشهم الحراس. وتابعتها ضربات أخرى، بعصي ضرب (هراوة) أو أدوات مصنوعة من الجلد. وكانت الزنزانة التي أُحضر إليها الشاهد مساحتها 3x5 أمتار ولكن كان هناك بها بالفعل ما يقارب ال100 سجيناً وفاحت منها رائحة قوية وسيئة للغاية. كان الغذاء عبارة عن أرز أو بطاطا وللشرب كان هناك زجاجة ماء- لكل المائة سجين جميعهم.

استطاع الشاهد التعرف على جروح وتورمات في أجساد زملائه في الزنزانة. ولاحظ إصابات في مفاصل أيديهم: آثار الشبح وهي طريقة للتعذيب والتي يعلق فيها المعتقلين من أيديهم. وقد استطاع الشاهد سماع صراخ معتقلين آخرين طول النهار و-كما قال الشاهد- من بينها صراخ نساء.

وعلى حد قوله تم استجوابه هو نفسه في فرع الخطيب؛ تم اقتياده وهو مغلق الأعين إلى غرفة أخرى. سأله شخصان في جلسة التحقيق الأولى أسئلة عامة بخصوص نشاطه السياسي ومشاركته في المظاهرات وقاموا بضربه خلال ذلك في كل مكان. وفي جلسة التحقيق الثانية كان هناك أيضاً رجلا أمن بالإضافة إلى شخص ثالث ذا لهجة ساحلية. وسأل الشخص الثالث أسئلة جعلت الشاهد يظن أن الرجل هو رئيسهم. وتعرض الشاهد للضرب في هذا التحقيق أيضاً.

نُقل الشاهد من فرع الخطيب إلى فرع فلسطين وظل هناك ثلاثة أشهر إضافية. آذى العنف الذي عانى منه الشاهد خلال كامل فترة اعتقالة في السجون المختلفة الرجل بشكل مستدام،"وصف هذه التجارب بأنها مخيفة يعتبر وصف لطيف أكثر من اللازم.... كانت تجارب مروعة" بهذه الجملة أنهى الشاهد أقواله.

ستُتابع المحاكمة يوم 3 شباط/فبراير

محاكمة الخطيب، اليوم 57، 27 من كانون الثاني/يناير 2021: يدلي أحد موظفي الشرطة الجنائية الاتحادية بأقواله، وتقرر المحكمة فصل الدعوى ضد إياد أ.

استكملت محاكمة الخطيب في اليوم ال57 من المحاكمة لأول مرة في قاعة المحكمة الإقليمية العليا في *كوبلنز* التي تم إعادة بنائها: غرفة جميلة ذات جدران عالية، وخلف دكة القضاة هناك سلمين يقودان إلى مكتبة صغيرة. وبالرغم من أن قاعة المحاكمة أصغر قليلاً فإن جودة الصوت اسوء- ولكن أكدا الفنيان المسؤولان أنهم سيعالجا هذه المشاكل التقنية.

وكان من المخطط لهذا اليوم أن يدلي أحد الناجين المقيم في فرنسا بشهادته، ولكن أسباب شخصية منعته من السفر. لهذا تابعت القاضية الرئيسة الجلسة بالاستماع لشهادة موظف الاستجواب **(هـ.)** والذي قام بتوثيق أقوال الشاهد المقيم في فرنسا أمام الشرطة الجنائية الاتحادية. وكما شرح **(هـ.)** فقد تم الاستماع إلى أقوال الشاهد في الأصل من قبل الدوائر الرسمية الفرنسية في إطار التحريات الهيكلية التي تُجرى هناك.

شرح **(هـ.)** بشكل مفصل محتوى وطريقة سير عملية الاستماع إلى أقوال الشاهد من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية ولكنه لم يعرف محتوى الاستجواب الذي أجرته السلطات الفرنسية: تواصل موظفي قوات الأمن السورية مع الشاهد في أيار/مايو 2012 وطالبوه أن يحضر بنفسه إلى أحد أقسام الشرطة، وعليه ذهب الرجل في اليوم التالي، وهناك تم استجوابه عن منشوراته الناقدة للنظام التي قام بنشرها على شبكة الفيس بوك. وبالرغم من أنه تم السماح له بعدها بالمغادرة فقد طُلب منه الحضور مرة أخرى في اليوم التالي.

وفي اليوم التالي تم نقله في سيارة إلى أحد السجون - لاحقاً علم الشاهد أنه كان في فرع الخطيب. عند وصوله تم تفتيشه وتعرض للضرب وأُحضر إلى زنزانة فردية. في الليلة الأولى تم "الاستماع" إلى أقواله. سأله أحد الموظفين مرة أخرى عن منشورات الفيس بوك الخاصة به بالإضافة إلى علاقاته بأشخاص من المعارضة وبالخارج. في اليوم التاني تم أيضاً "الاستماع" إلى أقواله ولكن هذه المرة من قبل موظف أخر. وطالبه هذا بأن يفصح له عن الرقمي السري لحسابه الشخصي على الفيس بوك وقد قام المُعتقل بذلك. لاحقاً تعرض الشاهد للضرب بالسياط وقبضات اليد والركل في أجزاء عديدة من جسمه منها رأسه وقدميه. وقد استمع مرة وراء الأخرى خلال فترة إحتجازه إلى صرخات الرجال والنساء العالية. وبعد ثلاثة أيام من احتجازه تم نقل الشاهد إلى مكان آخر ولاحقاً تم إعلان براءته وإطلاق صراحه في القصر العدلي في دمشق. وفي نيسان/ابريل 2012 احُتجز المتهم مرة أخرى، هذه المرة كانت لمدة شهر عند إدارة المخابرات الجوية.

تحدث **(هـ.)** عن أن الرجل قد قام برسم تخطيطي لفرع الخطيب خلال محادثتهما وقام **(هـ.)** بعرض هذا الرسم التخطيطي أمام المحكمة. بعدها قرأت القاضيات والقضاة* تقريراً صادراً عن معهد بحوث ***ماكس بلانك*** ويدور التقرير حول السؤال عن كيف يُعرَف القانون الجنائي السوري القتل والقتل الخطأ والإيذاء البدني. والجواب هو أن الجرائم المزعومة في ألمانيا تعتبر أيضاً جرائم قتل وإيذاء بدني (جسيم) في سوريا ويمكن أن تصل عقوبتها هناك إلى سجن لسنوات عدة أو إلى الحبس المؤبد أو حتى إلى درجة حكم الإعدام. ولكن هذا الأمر نظري فقط. فالمخابرات العامة السورية تستمتع بحصانة واسعة بفضل حماية الرئيس *بشار الأسد* لها.

بعدها تبع قراءة قرار دائرة القضاء بخصوص طلب الدفاع الراجع ليوم 9 كانون الأول/ديسمبر لتقديم أدلة. فقد طالب الدفاع بأن يقوم أحد خبراء الخط اليدوي بتأكيد صحة الجواب الذي كتبه ***إياد أ.*** (انظر/ي* تقرير محاكمة يوم 50). قررت دائرة القضاء استنتاجها بلا شك أن ***أ.*** قد قام بنفسه بكتابة هذا الجواب وأنه ليس هناك حاجة إلى تقرير خبير كتابة يدوية.

حضر بعدها وقت تصريح القاضيات والقضاة* الرئيسيون والذي انتظره الكثيرون: قد قبلت المحكمة طلب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى القضائية ضد ***إياد أ.*** وعليه ستعالج جلسات يومي 17 و 18 شباط/فبراير –إذا لم تطرأ أي تغيرات مهمة- الدعوى القضائية ضد ***إياد أ.*** فقط. وفي يوم 17 شباط/فبراير سينتهى جمع الأدلة وسيقرأ الادعاء العام الاتحادي قراره النهائي. وسيقرأ الدفاع مرافعته النهائية وسيقول المتهم كلمته الأخيرة في يوم 18 شباط/فبراير. وفي يوم 24 شباط/فبراير سيتم إعلان الحكم. أما عن المواعيد المخططة في هذا الوقت لجلسة ***أنور ر.*** فستُعلق وستُتابع ابتداءً من يوم 10 آذار/ مارس.

محاكمة الخطيب، اليوم 56 ،14 كانون الثاني/يناير 2021:أذن دفاع *إياد أ.* بقراءة خطاب شخصي من قبل المتهم.

بدأ يوم 56 من المرافعة بمتابعة قراءة تقرير"لم نرى مثل هذا الرعب أبداً "We have never seen such horror" الذي أصدرته منظمة *هيومن رايتس وتش*. ودار التقرير حول انتهاكات وتعذيب المعتقلات والمعتقلين* والاعتقالات الموجهة وإخفاء الناس قسراً والإعدامات والمقابر الجماعية.

بعدها استمعت المحكمة إلى رئيس مباحث الشرطة الاتحادية وقد قام بفرز الهاتف المحمول وكارت الذاكرة الخاص *بإياد أ.* ضمن تحريات الشرطة الاتحادية، ووجدت الشرطة أربع صور على هاتفه، عاينتها المحكمة وكانت عبارة عن صورة وثيقة للقيد العائلي والترجمة الألمانية لهذه الوثيقة، بالإضافة إلى الجهة الأمامية والخلفية لبطاقة الهوية الشخصية وتثبت هذه البطاقة أن *إياد أ.* هو موظف في المخابرات العامة بفرع 251.

بعدها قرأت المحكمة ترجمة جواب مكتوب يدوياً من قبل *إياد أ.* والذي قام بكتابته ليصف رد فعله على تقديم الأدلة بخصوص صور قيصر.

يصف *إياد أ.* في جوابه مشاعره خلال، وبعد يوم المرافعة التي تحدث فيها الطبيب الشرعي *ماركوس غوتشيلد* عن صور قيصر وبعدما تم عرضهم في قاعة المحكمة (انظر تقارير المحاكمة يوم 42/41).

أوضح *إياد أ.* أنه يشعر بالألم والحزن تجاه الضحايا وأقاربهم كما أنه يشعر بالاحترام تجاه العمل التحليلي الذي قام به الأستاذ *غوتشيلد*. *إياد* لا يفهم كيف وصل الأمر لهذه الجرائم. وأكد أنه لم يعرف شيئًا عن هذه الصور. فهو نفسه فقد معتقلين وأفراد عائلة مختطفين ونظر بخوف كبير إلى الصور بحثاً عنهم وهو يدين النظام اليوم. بالإضافة إلى ذلك شرح أنه شخصياً منذ بداية الثورة في ربيع عام 2011 تم معاملته بسوء ظن وعدم ثقة بسبب كونه سني. ولذلك لم يكن لديه بديل لحماية عائلته ونفسه سوى أن يتبع التعلميات وأن ينتظر الفرصة المناسبة للهروب. لكن لم يتضمن الخطاب شرحاً لسبب انضمامه بنفسه إلى قسم الفرع الأربعين سيء السمعة أو أي تصريحات بخصوص الأشخاص رفيعي المستوى الذين أعطوه الأوامر - مثل *أنور ر.*-

بعد قراءة الجواب أوضح الدفاع طلبهم من اليوم السابق بخصوص سماع رأي متخصص إضافي ورفض المدعي العام الاتحادي والمدعيات والمدعون* المشتركون هذا الطلب.

ستُتابع المحاكمة يوم 27 كانون الثاني/يناير 2021 وعندئذ ستُعقد لأول مرة في القاعة 120 والتي تم إعادة بنائها في مبنى المحكمة الإقليمية العليا لكوبلنز.

محاكمة الخطيب، اليوم55، 13. يناير / كانون الثاني 2021: يتحدث أحد الناجين عن الاعتقال والتعذيب في فرع الخطيب:

بدأ اليوم الخامس والخمسون من المحاكمة بالاستماع إلى أحد الناجين الذي تحدث عن اعتقاله في سجون مختلفة من بينها فرع الخطيب وسُمح لهذا الشاهد أيضاً أن يدلي بأقواله بدون الكشف عن هويته وذلك بسبب قلقه على أمان أقاربه في سوريا.

كانت المرة الأولى لاعتقال الشاهد في عام 2011، وحدث الاعتقال ضمن أحد المظاهرات في دمشق. فقد كان الشاهد وقتها مع مجموعة من الناشطات والناشطين السياسيين في مظاهرة ضد نظام الأسد، وفجأة بدأ إطلاق النار، وتم وضعه في ميكروباص من قبل أشخاص يرتدون ملابس مدنية. وهناك تعرض الشاهد مع أشخاص آخرين للضرب والركل وتم إحضار الناشطات والناشطين إلى قسم الفرع أربعين، وتقييد أيديهم وإغماض أعينهم وبعدها وجب عليهم الانتظار واقفين أمام الحائط. وفي جلسة الاستماع التالية عذبهم العاملون في السجن بعدة وسائل من بينها الصعقات الكهربائية.

لاحقاً تم إحضار الشاهد إلى فرع الخطيب وبعد وصوله بفترة قصيرة جداً تعرض للانتهاكات خلال تفتيشه من قبل الحراس لدرجة أنه فقد الوعي. وأحضروه بعدها إلى القبو من أجل التحقيق معه وكانت رائحة الدم والكحول تفوح من القبو وهناك تعرض الشاهد للضرب والركل والجلد بالكبل عدة مرات.

وحسب تعبيره مازالت تعذبه حتى اليوم بالأخص ذكرى شنيعة لصبي كان يبلغ من العمر وقتها حوالي 15 عاماً، وقد جلس معه في الميكروباص في طريقه إلى قسم الفرع أربعين، وضرب ضباط الأمن الصبي بعصا مغطاة بالمسامير على ظهره. وقد رأى الشاهد ذلك الصبي مرة أخرى في قبو التحقيقات في فرع الخطيب وهناك تعرض لتعذيب قاسٍ مرة أيضاً.

قضى باقي فترة الحبس في زنزانة جماعية صغيرة للغاية. وكان هناك أيضاً أشخاص في وضع صحي سيء بشكل واضح. كان أحدهم يعاني من الصرع. بعد حوالي أسبوع تم نقل الشاهد إلى فرع آخر للسجن. هناك قضى 21 يوماً في زنزانة جماعية. وتحدث الشاهد عن الزيارات المنتظمة للحراس وقد اختاروا في هذا الزيارات معتقلين بشكل عشوائي وضربوهم بقسوة شديدة- حتى الكبار جداً في السن- ولم يستطع الشاهد النوم مرات عدة بسبب الصراخ المتواصل القادم من الزنزانات الأخرى.

في نيسان/ أبريل 2012 تعرض الشاهد للاعتقال مرة أخرى خلال عمله على مشروع سياسي مع ناشطات وناشطين سياسيؤن وعند هجوم قوات الأمن المسلحة على المبنى الإداري حاول الناشطات والناشطون* إخفاء عملهم وألقوا بأجهزة الكمبيوتر

المحمولة وبأجهزة التابلت من النافذة ولكن للأسف بلا جدوى. وأُحضرالشاهد من جديد إلى قسم الفرع أربعين، وهناك تم التحقيق معه مرتين وتعرض للتعذيب خلال ذلك، وبين كل تحقيق والآخر كان يتم إحضاره إلى القبو للتعذيب.

بعدها تم نقله مرة أخرى إلى فرع الخطيب ووُضع في البداية في أحد الطرقات وتم معاملتة بطريقة "عادية" فلم يعرف أحدٌ آنذاك سبب اعتقاله. بعدها تم نقله إلى زنزانة بداخلها ما يصل إلى المائتين شخص. وكانت الزنزانة تشبه كافتيريا تم تحويلها لزنزانة. بعد أول جلسة تحقيق تم إحضاره إلى زنزانة جديدة وكانت مكتظة بأكثر من 60 شخصاً على مساحة حوالي 20 متراً مربعاً. كان من الصعب الجلوس أو الإستلقاء وهكذا صرح الشاهد ولذلك "نام" ثلاثة إلي أربعة أيام وهو واقف. وحسب قوله فقد الناس صوابهم تحت هذه الظروف أو مرضوا، وهو نفسه عانى من الحمى الشديدة لعدة أيام.

كان سرد الشاهد عن صبي عمره حوالي 14 عاماً والذي كان معه في نفس الزنزانة محزناً للغاية. اعتقلت السلطات الصبي خلال بحثهم عن أخيه وكانوا يخرجونها كلَّ 30 دقيقة من الزنزانة على مدار يومين كاملين ويضربونه بالأخص على بطن قدميه وساقيه. وبعد سرد الشاهد قام بتحديد مواقع السجون المختلفة على مخطط قام برسمه جزئياً. وبعدها انهى الشاهد أقواله.

تابعت المحكمة قراءة تقرير"لم نرَ مثل هذا الرعب أبداً-We have never seen such horror" والذي أصدرته منظمة *هيومن رايتس وتش*. ويدور التقرير حول المظاهرات في *درعا*، ورد فعل قوات الأمن وعن رفض تقديم العناية الطبية للمصابين.

وفي نهاية اليوم بدأ الدفاع مناقشة دعوة خبير إضافي ولكن تم تأجيل هذه المناقشة لليوم التالي من المرافعة.

محاكمة الخطيب، اليوم 53 و 54، 6. /7. يناير / كانون الثاني 2021: يدلي أحد الناجين بأقواله ويطالب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى ضد *إياد أ.*

سألت القاضية الرئيسة أيضاً في بداية أول مرافعة بعد استراحة الأعياد إذا كان هناك ممثلات وممثلين معتمدين للصحافة المتحدثة بالعربية في قاعة المحاكمة وبحاجة إلى ترجمة فورية. ولأن أحداً لم يجب على هذا السؤال -كما جرى في الأسابيع السابقة-، قالت القاضية أنها لن تطرح هذا السؤال مرة أخرى لأن الجميع على الأرجح على علم بوجود ترجمة. أما بالنسبة للصحفيات والصحفين المتحدثين بالعربية فقد كان هذا السؤال محبطاً لأنهم يريدون الاستفادة من الترجمة الفورية ولكن يتم رفض طلبهم لأنهم ليسوا من الصحافة المعتمدة لدى المحكمة.

نجى الشاهد الذي أدلى بأقواله في هذا اليوم من التعذيب في فرع الخطيب. وكان وصفه واضحاً ومحدداً، وفرق بشكل واضح بين ما أمكنه تذكره بشكل دقيق وبين ما يتذكره بشكل ضبابي.

قال الشاهد أنه وقت اعتقاله من قبل المخابرات العامة السورية تم اتهامه بالمشاركة في مظاهرات ضد نظام بشار الأسد - والذي لم يكن صحيحاً وقتها بعد- وتم إحضاره إلى مكان غير معروف في البداية وبعدها نُقل إلى فرع الخطيب، وفي نفس اليوم تم اعتقال أشخاص عديدة من مدينته. وشرح الشاهد مثل الشاهدات والشهود السابقين كيف تم الترحيب له بالضرب وحبسه في زنزانة صغيرة مع أشخاص كُثُر. كانت ظروف الحبس شنيعة للغاية؛ فلم يكن الطعام كافٍ حتى لا يموتوا من الجوع فقط، وتعرض الرجل للضرب على قدميه ورجليه وبطنه وحتى اليوم يمكن رؤية آثار الإصابات على رجله.

تحدث الشاهد عن استطاعته سماع صراخ المعتقلين الآخرين طوال الوقت تقريباً. ويتذكر بالأخص رجلاً في حوالي السبعين من عمره والذي تعرض للتعذيب برغم معاناته من ارتفاع ضغط الدم. وقد قابل الشاهد أيضاً ولداً صغيراً في فرع الخطيب وقام برعايته. لم يكن الولد أكبر من 12 أو 13 عاماً، وكان مصاباً بطلقٍ ناري في قدمه. وبالرغم من طلبه العلاج عدة مرات ومعرفة الحراس بإصابة الولد تم منع الرعاية الطبية عنه وتعرض للتعذيب على الرغم من إصابته الشديدة.

بعد الانتهاء من سماع أقوال الشاهد طالب المدعي العام الاتحادي بفصل الدعوى ضد *إياد أ.* فالادعاء العام يفترض أن الأدلة اللازمة ضد *إياد أ.* ستكون موجودة بحلول منتصف شباط/فبراير، وسيصدر حكم في يوم 24 و 25 شباط/فبراير، أما الدعوى ضد المتهم الرئيسي *أنور ر.* فستُتابع بغض النظر عن ذلك.

بعد هذا التصريح وتصاريح أخرى من الادعاء العام تابعت المحاكمة قراءة أحد تقارير منظمة *هيومن رايتس وتش* بعنوان "لم نرى مثل هذا الرعب أبداً "We have never seen such horror" ويدور التقرير حول القتل والتعذيب الممنهج ضد المدنيات المدنيين خاصة خلال وبعد مظاهرات *درعا* عام 2011.

كان اليوم التالي للمحاكمة أقصر بكثير فقد تم دعوة أحد رؤساء المباحث الجنائية ليتحدث عن تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية حول القبور الجماعية في سوريا.

قامت الشرطة الجنائية الاتحادية بإجراء تحريات بعد ادلاء الشاهد المعروف ب "ز 09/07/30" - بأقواله يومي 30. و31. من المحاكمة (انظر تقارير المحاكمة السابقة) وتحدث الشاهد خلال جلسات الاستماع التي أجرتها الشرطة معه عن المقابر الجماعية من ضمنها *القطيفة* ولأن الشاهد "ز 30/07/19" استطاع وصف الموقع الجيوغرافي للمقابر الجماعية، استطاع ضباط التحريات بواسطة خرائط جوجل وخدمات صور أبل تأكيد وجود مقابر في الموقع الموصوف. فمن خلال صور القمر الصناعي استطاعوا التعرف على حفر عمقها حوالي 100 متراً وعلى هيكل يشبه الحفار. وبالنسبة للضباط كان ذلك تأكيد على وجود مقابر جماعية. بالإضافة إلى ذلك استطاعت الشرطة متابعة تغير موضع التربة بمساعدة صور إضافية للأقمار الصناعية من قبل مركز الطيران والفضاء الألماني. وحتى الآن يمكن إدخال الإحداثيات الجغرافية للموقع في أبل ورؤية حفر مملوؤة ومحاطة بسور. تؤكد أقوال الشاهدات والشهود الآخرين على وجود مقابر جماعية أخرى. لكن لم تنته تحريات الشرطة الجنائية الاتحادية بهذا الخصوص بعد.

ستُتابع المحاكمة يوم 13 كانون الثاني/يناير.

محاكمة الخطيب، اليوم 52، 16 ديسمبر 2020: إحدى الناجيات تتحدث عن اعتقالها في فرع الخطيب.

في اليوم الثاني والخمسين من المحاكمة المتعلقة بسوريا حضرت إحدى الناجيات بناءً على استدعائها للحديث عن فترة اعتقالها في فرع الخطيب. وقدمت محاميتها طلب بالسماح للشاهدة بالإدلاء دون الكشف عن هويتها وتغطيتها جزئياً بقطعة قماش إذ أن عائلتها التي تعيش تحت سيطرة النظام في سوريا يمكن أن تتعرض للخطر نتيجة أقوالها. وافقت المحكمة على الطلب وسمحت للشاهدة برفض تقديم أية معلومات من شأنها أن تمكن من التعرف عليها.

ثم بدأت الشاهدة إفادتها: كانت قد التقت في 29 مايو 2012 بخمسة أصدقاء فقط لمناقشة السياسة والأيديولوجيات عندما اقتحمت مجموعة من الرجال المسلحين فجأة المكتب الذي اجتمعوا فيه في دمشق وقاموا هؤلاء باعتقال الشاهدة وأصدقائها. تم عصب أعين الأصدقاء بينما أُمر لها بالنظر إلى الأرض. ومن ثم تم نقلهم أولاً إلى الفرع رقم أربعين حيث تعرض الآخرون للتعذيب والضرب "للترحيب بهم". كما تعرض أحد أصدقاؤها للتعذيب بالصدمات الكهربائية.

أما في اليوم التالي فتم اصطحابها بمفردها إلى فرع الخطيب (الفرع رقم 251) حيث أمضت عدة أسابيع في زنزانة صغيرة للغاية مع سجينة أخرى كان حملها قد أوشك على الانتهاء. واُضطرتا الامرأتان هناك إلى النوم على بطانيات مليئة بالقمل وبالكاد لم يصل لهما أي هواء نقي. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح لهما بالذهاب إلى دورات المياه المتسخة إلا في أوقات محددة. وفي طريقها إلى دورة المياه تمكنت من رؤية أقدام بعض المعتقلين الآخرين الملطخة بالدماء. كما لم يتم إحضار

طعام لها إلا مرتين في اليوم وكان هذا الطعام غالباً ما يكون متعفناً. وكثيراً ما كانت تسمع في الليل صرخات مروعة لآخرين تعرضوا للتعذيب الوحشي. وحسب أقوالها باتت تسمع هذه الصرخات طيلة فترة وجودها في الفرع 251.

وفيما بعد تم نقلها إلى عنبر جماعي مع ما يزيد عن حوالي عشرين امرأة أخرى. وكان الجو في هذه الزنزانة خانقاً وكانت الظروف الصحية فيها غير مقبولة أبداً وكان المكان ممتلئاً بالصراصير. ومع أنه تمت إبادة الصراصير بالمواد الكيميائية إلا أن النساء كدن أن يختنقن من الغازات السامة.

لم تتعرض الشاهدة نفسها للتعذيب ولكن العديد من النساء الأخريات في العنبر تعرضن للضرب المبرح. لذا تعتبر قصتها مميزة إذ أنها تدرك أنها عاشت معاملة أقل قسوة بكثير في الخطيب مما عاشها آخرون. ولم ترغب الشاهدة في الكشف عن السبب وراء ذلك لأن ذلك قد يكشف عن هويتها.

وتم التحقيق معها مرة واحدة خلال فترة وجودها في الخطيب ولكنها لم تفصح عن أية معلومات ولا حتى عندما تم تهديدها بالجلد. ولم يكن المحققون في هذه الحالة لا*أنور ر.* ولا *إياد أ.*

وبعد الاستماع إلى أقوال الشاهدة تلات المحكمة بياناً لمكتب المدعي العام الاتحادي بشأن طلب قدماه الممثلان عن المدعين بالحق المدني المحاميان الشريكان في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان CCHRE باتريك كروكر وسيباستيان شارمر اللذان كانا قد طالبا في العريضة بعدم التعامل مع حالات العنف الجنسي على أنها قضايا فردية بل على أساس أنها جزء من الجريمة ضد الإنسانية التي تُسند إلى المتهم الرئيسي *أنور ر.* ولم يعترض مكتب المدعي العام الاتحادي على الملاحظة القانونية هذه ووافق على أن العنف الجنسي كان ولا يزال يُستخدم في سوريا بشكل ممنهج بكل وضوح.

ستستمر المحاكمة في 6 كانون الثاني/يناير 2021.

محاكمة الخطيب، اليوم 51، 10. ديسمبر / كانون الأول 2020: يحكي أحد الناجين عن تعذيب جسيم في فرع الخطيب، وعن مركز للموت في حرستا.

أدلى أحد الناجين الذي حضر من النرويج خصيصاً يوم 51 من المحاكمة بأقواله. وقال الشاهد إن عند نقله إلى فرع الخطيب قد كانت لديه إصابات جسيمة من التعذيب في أحد المعتقلات الأخرى. وبالرغم من ذلك تعرض الشاهد في فرع الخطيب للضرب بشكلٍ منتظم وبالأخص على ظهره المصاب بشدة وكان جسده مغطى بالدم بشكل دائم حتى أنه صارت لديه رائحة كريهة. في الزنزانة التي شاركها مع حتى 400 شخصاً تم وضعه في الزاوية لأن رائحته كانت قوية للغاية ولأن أي لمسة له كانت مؤلمة بشدة. وكان غالباً عارياً لأن ملابسة كانت متسخة بالدماء. كانت فتحات التهوية موجودة فقط في دورات المياة مما دفع زملائه في المعتقل أن يذهبوا إلى الحمام حتى يستنشقوا بعض الهواء عدة مرات. وقرع الآخرون عدة مرات على الباب وطلبوا المساعدة وذلك لأن الرائحة الصادرة عنه كانت شنيعة للغاية. خلال جلسات استماعه لم يستطع حتى حراس السجن أن يتحملوا تلك الرائحة وكانوا يدفعون به إلى الفناء وهناك تعرض للركل والضرب من كل من يمر. وفي بعض الأحيان كان في مقدرتة مراقبة قدوم معتقلين جدد إلى فرع الخطيب والذين تعرضوا أيضاً للضرب.

خلال جلسات التحقيق معه اشتكى أحد الضباط ذا الرتبة رفيعة المستوى أن مكتبه اتسخ بالدم وأمر الحراس أن يواصلو "تربيته" في الخارج لأنه لم يعطى الإجابات المطلوبة على أسئلة الضابط. وبعد عدة تحقيقات في وقت ما أوضح له هذا الضابط أنه سيتم نقله إلى المستشفى. وبعد حوالي خمسة أو ستة أيام نُقل إلى مستشفى عسكري في ضاحية *حرستا*. ولم يكن هناك علاج وإنما تعذيب أسوء. فقد تم إحضاره إلى غرفة بها عشرين سريراً وعلى كل سرير تم تقييد معتقلين اثنين على الأقل. هناك تم مواصلة ضربه في بعض الأوقات بواسطة السوط وفي الليل قدم حراس آخرين من أجل متابعة الضرب. وقد تعرض للتعذيب أيضاً بواسطة سكينة. وفي كل يوم كان يموت أشخاص أكثر وهو نفسه كان يفقد الوعي بشكل منتظم. عندما اشتكى بعض الأشخاص من ألم في يدهم تم قطع هذه اليد.

ولذلك وصف الشاهد هذه" المستشفيات" العسكرية كمكان ترسل إليه المخابرات العامة المعتقلين المصابين بشدة حتى يموتوا أو لمواصلة تعذيبهم حتى الموت. فلم يتوفرهناك علاج طبي في أي وقت. وفي النهاية تم إلقائه في الشارع وكان جريحاً للغاية ومغطى بالذباب وبفضل معجزة وجده سائق تاكسي وهو مازال على قيد الحياة وأوصله إلى عائلته.

أحضرته عائلته إلى أحد الأطباء الذي قال لهم أنه لا يستطيع مساعدته وأن عليه ترك البلد بأسرع وقت ممكن. وأحضرته عائلته بالسيارة إلى الأردن في اليوم التالي وهناك مكث في مستشفى متخصص وأجرى عدة عمليات جراحية. بعد إنهاء الشاهد لأقواله تم عرض صورة لظهره والتي أخذتها الشرطة النرويجية عام 2017 خلال التحقيق معه، بعد ستة أعوام من التعذيب ورغم العمليات الجراحية كان ظهره مغطى بالندبات.

خلال سرد أقواله انتشر صمت مليء بالذعر في قاعة المحكمة حتى أن القاضية الرئيسة لم تعرف نفسها ماذا عليها القول في النهاية. وتم إيقاف المحاكمة عدة مرات من أجل أخذ استراحة. في النهاية تخلى الدفاع والإدعاء عن طرح أسئلة أخرى حتى لا يُصعبوا الأمر أكثر على الشاهد.

ستُتابع الجلسة يوم 16 من كانون الأول/ديسمبر

محاكمة الخطيب، يوم 50 التاسع من كانون الأول/ديسمبر 2020: يتحدث أحد الناجين من التعذيب في فرع الخطيب ويطالب محامي الدفاع عن *إياد أ.* بإدراج خطاب ضمن الأدلة

بعكس التوقعات استكملت جلسة يوم 50 من المحاكمة بحضور جميع أعضاء هيئة القضاء. فقد كان هناك اشتباه في إصابة أحد أعضاء الهيئة بالكورونا ولكن لم يصح هذا الاشتباه. ولذلك استطاع الناجي الذي تم اعتقاله في فرع الخطيب عام 2011 أن يدلى بأقواله في هذا اليوم أمام المحكمة، وقد عمل الرجل كطبيب في سوريا وتم اعتقاله بتهم واهية.

عند وصوله فرع الخطيب تم إجباره على خلع ملابسه. خلال جلسات التحري تعرض الرجل عدة مرات للضرب بالكابلات على قدميه. في أول أيام اعتقاله كان في زنزانة فردية بدون نوافذ و"الميزة" الوحيدة في هذه الزنزانة هي أنه استطاع أن يستلقي ولكنه شعر كما لو أنه في قبر، بعدها تم نقله إلى زنزانة جماعية. تحدث الشاهد مثل العديد من المعتقلات/ المعتقلين* السابقين عن الظروف الكارثية هناك فقد كانت الزنزانة دائماً ممتلئة على آخرها وبها عدد من المعتقلين يصل إلى 40. حتى أنه لم يكن هناك مساحة للاستلقاء على الأرض ووجب على الكثيرين أن يناموا وهم جالسين. وتحدث الشاهد عن وضعية أو طريقة خاصة للنوم تعلمها المعتقلون حتى يوفروا مساحة خلال النوم.

وقال الشاهد أن معظم جراح المعتقلين لم تتم معالجتها وقد انتشر القمل في كل مكان. وتورمت قدماه من الضرب حتى أن المشي أو الوقوف سببا له الآلام، وتم تهديده بأن أحدهم سيتكفل بحرمانه من القدرة على الإنجاب. وقد كان في استطاعته سماع الصراخ العالي للمعتقلين الآخرين من شدة التعذيب. بالإضافة إلى ذلك خسر الشاهد حوالي 10 إلى 12 كيلو جرام من وزنه خلال فترة اعتقاله، فلم يكن هناك طعام كافٍ. ولم تستلم عائلتة خلال هذه الفترة أي تأكيد رسمي على اعتقاله. بعد اعتقاله في فرع الخطيب تم نقله إلى معتقلين آخرين حتى تم إخلاء سبيله.

بعدما أدلى الشاهد بأقوله قدم الدفاع طلب تقديم أدلة: فقد أكد أحد خبراء الخطوط على أن *إياد أ.* كتب الوثيقة المُقدمة بيده وكانت الوثيقة عبارة عن خطاب كتبه *إياد أ.* إلى دفاعه. كتب *إياد أ.* تعليقاً بخصوص صور قيصر التي تم عرضها في القضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ووصف *إياد أ.* كيف أن صور الجثث جعلته مذهولاً وجعلته يبكي خلال عودته إلى السجن وشكر قيصر الذي أصبح بطلاً بنشره لهذه الصور. كان *إياد أ.* أثناء اندلاع الثورة عام 2011 وجرائم النظام أمام قرارصعب إما أن يمتنع عن تنفيذ الأوامر والذي يعني موته بالتأكيد وإما أن يهرب لكن كان عليه حينها أن يترك عائلته وراءه وحتى يحمي

عائلته قرر أن ينتظر حتى سنحت الفرصة له ولعائلته أن يهربوا سوياً في 2012. وسأل *إياد أ.* القضاء عن مقدار أهمية حمايته لعائلته، وطالب المحكمة أن تجاوب على هذا السؤال ليس له فقط، ولكن لكل الجنود في المستقبل الذين يندلع في بلادهم ثورة ويقفون أمام نفس القرار. وفي النهاية قدم الشكر لمجلس القضاء ولمقدمي الإدعاء في هذه الدعوى ولدفاعه. وبالأخص لكل الشهود الذين يدلون بأقوالهم ضد جرائم تعذيب نظام *الأسد*. وأراد أيضاً أن يذكر بكل من لازال يصمد في سوريا آملاً في الديموقراطية والحرية والسلام ويواجه النظام الذي مازال يقوم بتعذيب الناس.

ولكن ما لم يذكره في هذا الخطاب هو دوره الشخصي، فبحسب الدعوى القضائية *إياد أ.* بصفته موظف ذو رتبة قيادية في فرع الأربعين، هو أيضاً مسؤول عن اعتقال العديد من الأشخاص وبإحضارهم بشكل واعي إلى فرع الخطيب الذي يمارس التعذيب والقتل.

وأكد دفاعه أن موكلهم كتب هذا الخطاب بدون مساعدتهم. ورداً على سؤال القاضية الرئيسة إذا بإمكان المتهم تأكيد أنه كتب هذا الخطاب بنفسه وضح الدفاع أن *إياد أ.* سيتابع التزامه بالصمت. وعليه رد المدعي العام أنه يستلزم من أجل تقرير خبير كتابة يدوية عينة للمقارنة وأن هذه العينة غير موجودة.

محاكمة الخطيب، اليوم 48 و49، 1. / 2. ديسمبر / كانون الأول 2020: يتحدث أحد العاملين السابقين في المخابرات العامة عن دور *أنور ر.* في فرع 251

كانت أقوال أحد الضباط المنشقين عن المخابرات العامة السورية في بؤرة اهتمام يومي 48 و49 من المحاكمة أمام المحكمة الإقليمية العليا لكوبلنز. في البداية بدا على الشاهد القلق ولم يجب على الأسئلة بشكل واضح وإنما بشكل مراوغ. ولكن بمرور الوقت تحلى الشاهد بالهدوء وظهرت عليه الخبرة أكثر.

اتضح منذ بداية الإدلاء بأقواله أن الشاهد ملم جيداً بمعلومات حول تنظيم المخابرات العامة. وقد قال الشاهد أنه عمل لمدة 30 عاماً في المخابرات العامة في فروع مختلفة. عندما بدأت المظاهرات في عام 2011 ضد النظام السوري حتى انشقاقه وفي النهاية لجوئه إلى ألمانيا عمل الشاهد في الإدارة ولذلك فإن فرع الخطيب للتعذيب مألوف بالنسبة له. وقد ركزت أسئلة القاضيات والقضاة أيضاً على هذه المعلومات من الداخل. وذكر الشاهد أصحاب القرار الذين أداروا فرع الخطيب في 2011 و 2012 وهم اللواء توفيق يونس مدير الفرع. بالإضافة إلى العقيد *أنور ر.* مدير قسم التحقيقات في الفرع وكانت وظيفته هي الحصول على المعلومات "بأي وسيلة ممكنة". أما بالنسبة للقرارات المهمة مثلاً الاعتقال الجماعي فقد قام *حافظ مخلوف* باتخاذها. وقد وصفه الشاهد بأنه "منفذ تعليمات الأسد". أما *طالب حسن* وهو من أبناء الطائفة العلوية، فقد ساعد *أنور ر.* في تنظيم وإدارة جلسات التحقيق. وأحد النقاط المهمة بالنسبة للشاهد كانت أن نظام الأسد لم يثق إلا بأبناء الطائفة العلوية منذ اندلاع الثورة على أقصى تقدير. فالانتماء الديني لشخص مهم للغاية بالنسبة للنظام.

بعدها تحدث الشاهد عن جهاز إدارة المخابرات العامة- والذي لديه اطلاع عميق عليه-. ووصف الشاهد أن فروع المخابرات العامة الآخرى كانت ترسل مستندات إلى الإدارة وعليه قامت الإدارة بتسجيلها بشكل رقمي وحفظها في قواعد البيانات اختصت العديد من المستندات بالتعذيب وبحالات وفاة. وأوضح الشاهد احدى التعليمات المعتادة في جلسات التحقيق؛ إذا كتب المدير في التعليمات " اقتراحات للحصول على مزيد من المعلومات " يعنى ذلك أن هذا أمر بتعذيب المعتقل أو المعتقلة. وبحسب قول الشاهد يعرف جميع العاملين بالمخابرات العامة ذلك. ومنذ آذار/مارس 2011 ازداد عدد هذه التعليمات. وأضاف الشاهد أنه رأى تعليمات بالتعذيب من فرع 251 بشكل متكرر والتي قد وقع عليها *أنور ر.*

بالإضافة إلى ذلك أرسلت فروع المخابرات العامة ما يسمى بسجل الموت إلى الإدارة وفي هذا السجل تم تقيد أسماء المعتقلات والمعتقلين المتوفين. استلمت الإدارة كل يوم عدة قوائم عليها أسماء العشرات من الموتى. ولا يُذكر في العادة سبب الوفاة.

وبشكل مثير للإعجاب وصف الشاهد خوفه الشخصي: فقد تم التحقيق معه من قبل *أنور ر.* بعدما رفض أن يشارك في فض وقمع المظاهرات وتم إرساله إلى السجن عدة مرات لفترة زمنية قصيرة وتعرض للتعذيب. وقال الشاهد أنه خلال سنوات الثورة "انكسر كل شيء بداخلنا" وأن خوفه من النظام السوري مازال موجوداً وهو في ألمانيا.

خلال الإدلاء بأقواله نبه الشاهد عدة مرات على أن ظهوره أمام المحكمة يمكن أن يؤدي إلى تبعات سيئة لعائلته. فقد تعرضت عائلته بالفعل للتهديد من أتباع النظام الذين طلبوا من عائلته أن يحدوه عن الإدلاء بأقواله في كوبلنز. وقد شعر العديد من صديقاته وأصدقائه ب "انتقام النظام" وأظهر الشاهد قلقه حتى على سلامته الشخصية. أقرت القاضية الرئيسة بصعوبة الموقف ولكنها لم ترى مفراً من التزامات الشهود. ولذلك طالبت القاضية منه عدة مرات خلال المرافعة أن يدلى بشهادة صادقة وكاملة.

وفي صباح يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر، اليوم الخمسون من المحاكمة وصل تهديد وباء كورونا إلى المحاكمة، الأمر الذي سبب بإلغاء جلسة الاستماع لأحد المدعيين المشتركين حسب جدول المحكمة، وذلك لأن أحد أعضاء هيئة المحكمة وجب عليه أن يبقى بالعزل الصحي، ومن غير الواضح متى ستتابع الجلسة وكيف سيؤثر ذلك على مسار القضية.

محاكمة الخطيب، اليومان 46 و47، 25./ 26. نوفمبر / تشرين الثاني 2020: يقوم أحد الناجين من فرع الخطيب بالتعرف على *أنور ر.*

أدلى شاهد تم اعتقاله مرتين في فرع الخطيب بأقواله في اليوم 46 من قضية سوريا أمام المحكمة الإقليمية العليا *لكوبلنز* وطلبت محاميته في بداية المرافعة أن تسمح المحكمة له بأن لا يكشف عن هويته وبأن يغطي وجهه جزئياً خلال الإدلاء بأقواله. وذلك لأن الشاهد قلق على عائلته التي ما زالت تقيم في سوريا. ووافقت المحكمة على الطلب لأن أقوال الشاهد يمكن أن تعرض عائلته للخطر.

بعدها بدأ الشاهد بالإدلاء بأقواله: حكى الشاهد عن أول مرة تعرض فيها للاعتقال وكانت في آذار/مارس 2011 بالقرب من *دمشق* وذلك لأنه شارك في مظاهرة ضد نظام الأسد. وبعد أن تعرض للضرب القاس تم نقله إلى فرع الخطيب وهناك أُستقبل بما يسمى " حفلة الترحيب" سيئة السمعة ولكنها معتادة في سجون المخابرات العامة السورية. وهناك ضُرب بعصاة خشبية في وجهه وأدى ذلك إلى عدم قدرته على الرؤية بأحد العينين لفترة مؤقتة وفقدانه عدة أسنان. بالإضافة إلى كسرعدة ضلوع في الصدر مما صعب عليه التنفس.

وبعدها أُحضر الشاهد إلى زنزانة جماعية خانقة وممتلئة بأكملها. ولاحقاً فحصه أحد المسعفين الذي دبر إرسال الشاهد إلى المشفي. وعند وصوله هناك قام رجال الأمن الذين صاحبوه بإهانته بصوتٍ عالٍ مما جعل مرضى آخرين يبصقوا عليه. وبالرغم من قيام أحد الأطباء بإعطائه وصفة طبية، قام أحد رجال الأمن في الطريق إلى السجن بتقطيعها. وبعدها أُحضر الشاهد إلى التحقيق وهو معصوب العينين ولكنه استطاع من خلال فتحة رؤية ما يحدث حوله. اتهمه الضابط الذي قام بالتحقيق معه بأنه ينتمى إلى جماعة إرهابية. ورد الشاهد بشكل ساخر على هذا الاتهام، مما جعل الضابط يضربه عدة مرات في وجهه ويركله بركبتيه بقوه في بطنه. وسألته القاضية إذا كان بإمكانه التعرف على هذه الضابط وأشار الشاهد إلى دكة المتهمين، إلى *أنور ر.* واستقبل *أنور ر.* الاتهام بتعابير وجه جامدة. وهنا جرت وشوشة بين صفوف الحضور.

وقال الشاهد أنه تم التحقيق معه ثلاث مرات خلال اعتقاله الأول وتعرض للتعذيب- وأنه اعترف بمشاركته في المظاهرت فقط في آخر التحقيق. وأجبره أحدهم على التوقيع على أنه لن يشارك في أي احتجاجات آخرى. وبعد حوالى أسبوع من اعتقاله تم إخلاء سبيله.
بعدها بعام في آذار-مارس 2012 تعرض الشاهد للاعتقال مرة أخرى من قبل قوات الأمن وتم إحضاره إلى فرع الخطيب. وهناك انتظرته مرة آخرى "حفلة الترحيب" القاسية وتحقيقات بدون رحمة ومعايير نظافة سيئة. فالزنزانة التى قضى فيها الشاهد طوال اليوم والنهار مع 350 معتقلاً أخراً كانت مغلقة من جميع النواحى وفقط من خلال فتحة في الباب كان الأكسجين يدخل إليها. التهبت جروح المعتقلين الناتجة عن التعذيب بسرعة شديدة وامتلأت في بعض الحالات بالصدأ وفي بعض الأوقات اجتاحت الديدان الزنزانة. ولدى الشاهد ذاكرة معينة عن أحد المعتقلين المصابين معه في الزنزانة والذي مات بعد

عدة أسابيع طويلة من الآلآم الناتجة من إصابته في الزنزانة. وطلب زملائه في السجن من الحرس أن يوفروا له رعاية صحية ولكن بدون جدوى. وبدلاً من ذلك أمر الحراس المعتقلين بأن يضعوا المصاب بجانب المرحاض المتسخ وأن يتركوه هناك ليموت.
وصف الشاهد كيف أن زملائه في المعتقل جُنوا من ظروف الحبس هذه – الوقوف لعدة أيام، مصابين وبدون نوم- وأنه رأي آثار كبيرة للتعذيب على المعتقلين معه في الزنزانة. وبعد عدة أسابيع تعرض الشاهد للضرب مجدداً من قبل ضابطين في المخابرات العامة وبعدها وضعوه في غرفة مظلمة. وبعد عدة أيام تم التحقيق معه مرة آخرى في فرع الخطيب. ومن ثم تم نقله إلى سجن آخر تابع للمخابرات العامة.

وكان الشيء المحزن جداً للحاضرات والحاضرين هو وصف الشاهد لأفكار الانتحار القاسية التى تكونت خلال فترة اعتقاله. وبالرغم من أن الرجل استطاع بحد أقواله أن يسترد صحته الجسدية إلا أنه يعانى حتى الآن من اضطرابات في النوم ومن الذكريات الصادمة. الجزء المهم جداً للمحاكمة هو أن الشاهد استطاع التعرف على المتهم الرئيسى *أنور ر.* من بين ثمانية صور عُرضت عليه في أحد جلسات الاستماع السابقة من قبل مصلحة الشرطة الجنائية الاتحادية.

سأله الدفاع في اليوم التالي من المرافعة عن جلسة الاستماع لأقواله في فرنسا بحجة أنه عُرض عليه هناك الثمان صور أيضاً وطلب الدفاع أن يحدد الشاهد بوضوح اذا ما استطاع في ذلك الوقت التعرف على *أنور ر.* بين هذه الصور ولم يكن الشاهد متأكداً. ولكن النائبات والنواب العامون قد أبلغوا من قبل أن الشرطة الفرنسية استلمت صور *أنور ر.* بعد جلسة الاستماع مع الشاهد.

طرح ممثلي المدعيات والمدعين بالحق المدني بضعة أسئلة عن الاعتقال الأول في فرع الخطيب وتحديداً بخصوص وصف تفاصيل جلسة الاستماع الأولى حتى يتم مقارنتها مع أقوال *أنور ر.*

ستُتابع المحاكمة في يوم 1 من كانون الأول/ ديسمبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 45، 19. نوفمبر / تشرين الثاني 2020: تتحدث شاهدة عيان عن العنف الجنسي في السجون السورية.

كانت أقوال إحدى الناجيات والمدعية بالحق المدني في بؤرة اهتمام يوم 45 من المرافعة أمام المحكمة الإقليمية العليا *لكوبلنز*. عملت الشاهدة كمعلمة رياضيات وتم اعتقالها خمس مرات من قبل النظام. وفي هذا اليوم ركزت المحاكمة بالأخص على أول اعتقالين. وبمصاحبة دعم محامي المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان *باتريك كروكر* ممثلها في المحاكمة، استطاعت الشاهدة أن تدلى بأقوال عن هذه الاعتقالات بشكل واضح وهادئ ومستفيض.

تعرضت الشاهدة للاعتقال لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في دمشق عندما شاهدت هي وبعض المتظاهرات كيف ضرب أحد رجال الآمن شاب صغير في العمر وأرادوا مساعدته. وبعدها أحضرها رجال الشرطة إلى أحد مركز الشرطة وهناك كان يجب عليها أن ترقد مع المعتقلات الستة الآخريات على الأرض وتعرضنَّ جميعاً للضرب وبعدها تم نقلها إلى أحد هيئات الأمن الجنائي، وبعد ثلاثة أيام أفرج أحد القضاة عنها.

حدث الاعتقال الثاني في شباط/فبراير 2012. كانت الشاهدة في شقتها وكانت تفرز بعض الأدوية التي كان من المفترض إرسالها إلى حمص وحينها اقتحم غرفتها حوالي 20 موظفاً من المخابرات العامة. وتم اعتقال الشاهدة وأختيها وأخيها في فرع الخطيب. وهناك تم استجوابها لمدة ثلاثة أيام. وقام شخصان باستجوابها عن الأسئلة واحتمالية انتمائها لأحد الحركات السياسية. وفي اليوم الثالث تم احضارها إلى فرع 285 التابع إلى المخابرات العامة وهناك قضت 21 يوماً.

بشكل واثق ومستفيض وصفت الشاهدة كيف كانت تسمع باستمرار في كلا الفرعين صراخ الشباب وكيف رأت أجسامهم الهزيلة ملقاة على الأرض في الممر. وفي فرع 285 شهدت على "حفلات الترحيب" التي قام فيها حراس السجن بضرب

المعتقلات والمعتقلين الجدد وركلهم وضرب رؤوسهم في الحائط. لم ترى الشاهدة جثث في الزنازين ولا في الممرات ولكنها استطاعت مرة واحدة أن ترى من خلال نافذة زنزانتها كيف حمل أربعة موظفين في الفرع جسد ملفوف في لحاف- وكان هناك علامات واضحة للتعذيب على هذا الجسد وكان هزيلاً. ومن خلال نافذة زنزانتها استطاعت مرة واحدة أيضاً أن ترى كيف احتشد موظفون مسلحون في الفرع. وافترضت الشاهدة انهم قاموا بقمع المظاهرات.

وبحسب أقوال الشاهدة فهي لم تتعرض شخصيًا للتعذيب. ولكن في طريقها من وإلى جلسات التحقيق والحمام قام الحراس بضربها بيديهم أو بواسطة عصاة غليظة. وكانت النظافة والعناية الصحية في فرع الخطيب سيئة. وصحيح أنهم أعطوها مرة حبوب مسكنة للألم عندما طلبت ذلك ولكنهم رفضوا أن يعطوها فوط صحية خلال دورتها الشهرية.

بالإضافة إلى ذلك أخبرتها العديد من المعتقلات الآخريات عن العنف الجنسي في السجون. وعند وصولها إلى فرع 251 تم فحصها من قبل ممرضة الهلال الأحمر وعندما خلعت ملابسها بالكامل حاول أحد العاملين في السجن دخول الغرفة. وأوقفته الممرضة بقولها أن الشاهدة " لديها الدورة الشهرية"- ولكنه رأها عارية على الرغم من ذلك. وكان أحد حراس فرع 251 والذي كان يحضرها إلى التحقيق يقترب منها كثيراً ويلتصق بها ويلمس ثديها. وتكررت الحادثة عدة مرات.

كانت الإهانات المختلفة حتى الإهانات ذي الطبيعة الجنسية على الأجندة اليومية في الفرع. تتذكر الشاهدة أنه طوال فترة اعتقالها لم تُدعى باسمها ولكن نُعتت بأسماء مهينة مثل "عاهرة". بالإضافة إلى ذلك تحدثت الشاهدة عن التهديدات بالاغتصاب التى تلقتها أيضاً أمام أختاها وأخيها. ورداً على سؤال القاضية الرئيسة أكدت الشاهدة أنها أخذت هذه التهديدات على محمل الجدية وخافت أن يصيبها أو يصيب أفراد عائلتها سوء من جديد.

وبناءً على أقوال الشاهدة قدم ممثلي المدعيات والمدعين* بالحق المدني المحاميان الشريكان للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR، *باتريك كروكر* و*سباستين شارمر* باسم ثمانية مدعية ومدعٍ بالحق المدني طلباً بعدم معاملة حوادث العنف الجنسي كحوادث فردية بحسب القانون الألماني كما تم التعامل معها حتى الآن. بل باعتبار العنف الجنسي جزءاً من الجرائم ضد الإنسانية والتي يُتهم فيها*أنور ر.* فالاغتصاب وكل أنواع العنف الجنسي يعتبروا جزءًا من الهجوم الواسع النطاق والممنهج على الشعب السوري ويتم استخدامهم بشكل موجه بهدف القمع. وقد أكد المحاميان على قولهما بالإشارة إلى مرافعات سابقة أثبتت هذه الجرائم ومواضع آخرى عديدة في ملف الخطيب تم نشرها للرأي العام بالإضافة إلى ذلك دعم المحاميان حجتهما بواسطة تقارير منظمات دولية وطالبا بقراءة هذه التقارير كأدلة إثبات.

وطالب المحاميان بتحديث الاتهام وتحضير أنور ر. لاتهام جديد محتمل بالعنف الجنسي الذي وصفاه بـ "أحد أفظع الجرائم ذات العواقب الوخيمة وتم ارتكاب هذه الجرائم بشكل واعي لقمع الناجيات والناجين*"وأنهى المحاميان أقوالهما بأن موكلاتهما وموكليهما يجمعهم "الأمل أن الأشخاص الذين اختاروا الطريق الصعب وكسروا الصمت سيسمع مجلس القضاء لهم". وخلال قراءة الطلب ضرب*أنور ر.* رأسه عدة مرات في يديه. أما عن الدفاع والمشاركات والمشاركين الآخرين في القضية فقد امتنعوا عن أخذ موقف بخصوص الطلب.

ستُتابع المحاكمة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 43 و44، 17./ 18. نوفمبر / تشرين الثاني 2020: رئيس تحريات منظمة غير ربحية-*كرستوفر إنجل* - يدلي بأقواله.

أيضاً في محاكمة *كوبلنز* أصبحت إجراءات تقليل انتشار فيروس الكورونا أكثر صرامة، فعلى زائرات وزائري المحكمة الآن أن يملؤا استمارة تسجيل ويظهروها عند دخولهم. وهكذا أصبح الطابور أمام المحكمة في يومي 43 و44 من محاكمة الخطيب أطول في نفس الوقت الذي جرى فيه الاستماع إلى أقوال الشاهد *كرستوفر إنجل* رئيس التحريات في لجنة العدالة والمسائلة الدولية(CIJA) في *كوبلنز*. ومن يهتم بمتابعة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم في سوريا يعرف (CIJA) وهي منظمة خاصة تقوم بتجميع أدلة لدعم التحريات القانونية. ومنذ فترة طويلة يناقش خبراء وخبيرات القانون الجنائي الدولي ما إذا كانت هذه

الأدلة صالحة للاستخدام في المحاكمة بالفعل أم لا. واليوم في *كوبلنز* تم عرض الأدلة لأول مرة بشكل مفصل أمام الرأي العام ولذلك أيضاً انتظر الكثيرون أقوال *إنجل* بترقب شديد. وقد قامت المنظمة الغير الهادفة للربح الاستقصائية منذ عام 2012 بحسب قول *إنجل* بجميع وتأمين وإرسال حوالي 800.000 صفحة لوثائق أصلية تابعة للمخابرات العامة السورية والجيش إلى خارج سوريا. و*إنجل* هو رئيس التحريات في اللجنة ومسؤول عن التعاون مع المصالح المحلية المختصة بالملاحقة القانونية وفي هذا السياق تعاون أيضاً مع المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في قضية الخطيب.

وفي البداية وصف *إنجل* طريقة عمل مؤسسته وبالأخص ما يتعلق بتأمين وضبط الوثائق وبعدها تحدث عن معلوماته عن الهيكليات الأساسية والهيئات المسؤولة عن قمع المظاهرات والاضطرابات في عامي 2011 و2012. وبرهن على أقواله بواسطة وثائق تابعة للمخابرات العامة السورية التي تم تجميعها من قبل لجنة العدالة والمسائلة الدولية. فمثلاً في يوم 5 آب/أغسطس 2011 تم إعطاء تعليمات إلى مراكز المخابرات ومراكز الشرطة تضمنت عدة أشياء منها ذكر مجموعات من الأشخاص التي يجب التركيز عليهم ضمن عمل المخابرات والشرطة. وهم أشخاص يمولون المظاهرات مادياً أو يدعون إليها أو أشخاص من المعارضة أو أشخاص لهم اتصال مع الخارج. وفي الوثائق الصادرة من قبل جهات عالية المستوى صارت النبرة أقسى بشكل تدريجي وصار واضحاً أكثر وأكثر أنه يجب التعامل مع المظاهرات بالعنف. وأوضح الشاهد بواسطة تقارير داخلية من قبل مؤسسات مختلفة طريقة سير التعليمات من أعلى سلطة على مستوى الحكومة إلى حيز التنفيذ- مثلاً عن طريق محاضر الاستماع إلى المعتقلات والمعتقلين والتي من ناحية أخرى عادت مجدداً إلى السلطات العليا وأدت إلى وضع أشخاص آخرين تحت الملاحقة.

تؤكد بعض الأدلة الآخرى على أن وثائق لجنة العدالة والمسائلة الدولية(CIJA) أصلية. وبالمجمل أجرت لجنة العدالة والمسائلة الدولية(CIJA) محادثات مع 16 شاهدة وشاهد تم ذكرهم بالاسم في الوثائق التي تم تجميعها من قبل لجنة العدالة والمسائلة الدولية (CIJA). هناك بالإضافة إلى ذلك وصف لظروف الوفاة لأربعة أشخاص تم التعرف عليهم في صور قيصر.

وعندما كان المشاركون في المحاكمة ينظرون بانتباه إلى الشرائح المعروضة كان المتهمان مهتمين بالدرجة الأولى بالوثائق الأصلية باللغة العربية. بعض الوثائق التي قدمها *إنجل* كانت قد نُشرت من قبل في محاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي شريحة أخرى عرض *إنجل* كيف تم نقل المعتقلين بعرض البلد بأكمله- تم إحضار الكثير منهم من مناطق عدة في سوريا إلى دمشق ونقل بعضهم إلى مدن أخرى. هذا يحدث غالباً في حالة تقدير المخابرات العامة أحد الأشخاص كشخص مهم أو قيم من أجل الحصول على المعلومات. وشرح *إنجل* أن الجرائم ووسائل التعذيب التي وصفها الشاهدات والشهود* أمام لجنة العدالة والمسائلة الدولية(CIJA) كانت متشابهه في كل الأماكن في سوريا، وهذه إشارة على منهجية التعذيب. واستنتج من ذلك أن هذه الجرائم تقابل معايير النموذج القانوني لجرائم ضد الإنسانية لأن النظام قابل الانتفاضات بتعذيب ممنهج وواسع النطاق وبعنف واعتقالات.

بعد استراحة الغداء تحدث *إنجل* عن فرعي 251 و285 التابعين للمخابرات العامة. فرع 285 هو فرع رئيسي مختص أما عن فرع 251 الخطيب فهو مسؤول عن دمشق والمناطق الريفية المجاورة. وسألت القاضيات والقضاة الشاهد عدة مرات عن معلوماته عن اختصاص كل فرع بأي نوع من المعتقلين- ولكن بحسب أقوال *إنجل* لم يمكن التعرف على ذلك بوضوح. وشرح الشاهد أن القسم الفرع أربعين التابع إلى فرع 251 كان ذا سمعة سيئة واستقلالية كبيرة. وكان *حافظ مخلوف* مدير القسم وهو قريب عائلة الرئيس الأسد. وقد ذكر حارس أمن القسم أمام أحد الشهود أن العديد من المعتقلات والمعتقلين ماتوا في فرع الخطيب بسبب التعذيب وظروف الحبس.

بالإضافة إلى ذلك وجدت لجنة العدالة والمسائلة الدولية(CIJA) أدلة على قيادة *أنور ر.* لفرع التحريات المركزي للمخابرات العامة السورية (فرع 285) لبضعة أشهر بعد رحيله عن فرع 251 في صيف 2012 وأثبت على هذا بواسطة وثائق تظهر دخول محاضر التحقيق أو معلومات من أو عن المعتقلات والمعتقلين. وبالإضافة إلى ذلك بحوزة (CIJA) ثلاثة تقارير تحريات تثبت أن *أنور ر.* كان رئيس ما يسمى باللجنة المركزية للتحقيقات. وذكر أحد هذه التقارير أحد الأشخاص الذين تم استجوابهم والذي تحدثت معه (CIJA) لاحقاً. وتضمن محتوى التقرير ظروف الحبس والتحريات والاتهامات-ولكن لم تظهر التعذيب

والانتهاكات التى وصفها الشاهد أمام (CIJA) في التقرير. ودار التساؤل بين متابعي القضية عن أسباب عدم محاكمة هذه الجرائم أمام محكمة *كوبلنز*؟

وفي اليوم التالى استجوبت دائرة القضاء والمشاركات والمشاركين في المحاكمة الشاهد. ودار الاستجواب في المقام الأول حول نشأة وطريقة عمل وممولي (CIJA) وهنا وضح *إنجل* المعلومات التى شاركتها (CIJA) مع المدعي العام الاتحادي بخصوص المحاكمة الجارية ومتى. بالإضافة إلى ذلك أراد دفاع المتهمين أن يعرفوا ما الذي تعرفه (CIJA) عن عصيان الأوامر والعواقب الممكنة بالنسبة إلى العاملين في المخابرات العامة السورية. وصف *إنجل* أن النظام بعث رسائل واضحة بلا شك: من لا ينفذ أوامر قمع المظاهرات المعارضة بشكل صحيح، يجب الإبلاغ عنه وهكذا يصير رافضي أوامر التنفيذ أنفسهم هدفاً محتمل.

بعد انتهاء الشاهد من أقواله أشارت هيئة القضاة إلى تفصيل تنظيمي مهم: وهو أن مجلس القضاء يخطط حالياً لفصل قضية *إياد أ.* ابتداءً من 17. شباط/ فبراير 2021 والاستماع إلى القرار النهائي. وأرادت المحكمة أن تعلن يوم 24 شباط / فبراير الحكم النهائي. ولكن سيكون حكم مع التحفظ لأن أشياء غير متوقعة يمكن أن تحدث في قضايا كبيرة مثل هذه القضية -بالأخص في وقت انتشار الكورونا- والتي يمكن أن تؤثر على الخطة الزمنية.

بالإضافة إلى ذلك ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2021 لن تنعقد المحاكمة في قاعة المحكمة الكبيرة التابعة للمحكمة الإقليمية ولكنها ستنعقد في قاعة آخرى في المحكمة الإقليمية العليا. ويتم إعادة بناء هذه القاعة الآن لتتسع للمشاركات والمشاركين في المرافعة مع المحافظة على قواعد التباعد. ويعني هذا أيضاً أنه سيتوفر أماكن أقل بكثير للحضور. أما في الأيام المهمة جداً مثل يوم النطق بالحكم يمكن الانتقال مرة آخرى إلى قاعة 128 في المحكمة الإقليمية.

محاكمة الخطيب، اليوم 41 ويوم 42، 3. /4. نوفمبر / تشرين الأول 2020: يعطى الخبير دكتور *ماركوس غوتشيلد* رأيه عن صور قيصر

انشغلت المحكمة الإقليمية العليا في *كوبلنز* في اليوم 41 مثل ما فعلت في الأسبوع السابق بالنظر في صور قيصر. تم دعوة دكتور *ماركوس غوتشيلد* (جامعة كولونيا) كخبير ليقوم بتقديم فحوصاته. فقد قام الطبيب الشرعي منذ عام 2017 بفحص كل صورة من صور قيصر على حدى والتي وصل عددها في المجمل إلى 26.938 صورة للمتوفين في المعتقلات السورية. وقد قام بهذا الفحص سوياً مع زميلٍ له. وقد انتهى هذاالفحص الذي استغرق عدة أعوام منذ بعضة أسابيع فقط.

قدم *غوتشيلد* شرح مفصل أمام المحكمة. فقد وصف حتى أصغر التفاصيل عن الإصابات التي عانى منها الأفراد في صور قيصر وفق تقييمه. كما شرح أيضاً كيف تؤكد هذه الإصابات على أقوال الشاهدات والشهود حتى الآن. ولكل نوع من الإصابات والتعذيب عرض الخبير العديد من الأمثلة من الصور وأظهرت الصور قسوة الجرائم. وبالرغم من أن الخبير عرض الصور بشكل رزين، سيطر على الأجواء في المحاكمة هدوء مليء بالتوتر. ومع كل صورة عرضها الخبير ازدادت الأجواء كآبة وباقتراب نهاية المرافعة. وجه العديد من الحاضرين والحاضرات نظرهم بعيداً عن الصور المعروضة، فمشاهدة هذه الصور القاسية كان مثيراً للإضطراب لدرجة يصعب تحملها.

في بداية أقواله ركز الخبير على الفحص البصري للصور والذي قام بعمله بطلب من الشرطة الألمانية الاتحادية وقد أظهر *غوتشيلد* منهجية واضحة للإصابات يسهل التعرف عليها، فقد حدث أكثر من مرة أنه هو وزميلته كانا مقتنعين أنهما قد رأيا صورة من قبل بالرغم من أنهم لم يروها وهذا لأن الصورة تشابه صور آخرى بدرجة كبيرة. كانت الإصابات متشابهه لهذه الدرجة.

وقد عرض الطبيب الشرعي الاحصائيات الناتجة عن بحثه؛ فقد استطاع أن يثبت بشكل مؤكد في 88,6 بالمائة من الحالات أن الشخص الظاهر في الصورة متوفى وكانت باقي الحالات وفق تقييمه أيضاً متوفاة ولكن لم يظهر عليهم علامات مؤكدة

للموت مثل الصَمَلٌ المَوتِيّ وازرقاق الجثة ولا آثار تعفن وهذا لأنهم كانوا بشكل جزئي مغطيين بالملابس أو متسخين بشكل كبير. وعلاوة على ذلك كان لدى الكثير من المتوفين إصابات سابقة في معظم الحالات بسبب تأثير تعذيب بدون أدوات حادة. بالإضافة إلى ذلك أظهرت العديد من الصور أفراداً مشوهين لدرجة أن الطبيب الشرعي -برغم خبرته التي تفوق الأربعين عاماً- اضطر أن يقوم ببحث عن كل إصابة على حدى. وقد استدل على أن الكثير من الأجسام تعرضت لعنف عن طريق أدوات حادة وأظهرت بعض الجثث آثار خنق وحوالي نصف الأشخاص الظاهرين في الصور كانوا عراة بالكامل وعلى رأي الخبير فقد تم نزع الملابس الداخلية خصوصاً لغرض الصور ولكن لم يجد الخبير تعليلاً لذلك.

في الجزء الثاني لأقواله قارن *غوتشيلد* أقوال الشاهدات والشهود مع نتائج الطب الشرعي وبالأخص الأقوال والنتائج المتعلقة بفرع الخطيب. ونتيجته هي أن وصف الناجيات والناجين* توافق بشكل كبير فحوصات الطب الشرعي التي قام بها. وقد تنوع التعذيب في المعتقلات السورية من الضرب والحرق واقتلاع الأظافر وأُجبر الكثير من الضحايا على الوقوف لفترات طويلة وقد استطاع الخبير معرفة ذلك عن طريق الأورام الموجودة في الساقين. وأخيراً قال *غوتشيلد* أنه يظن أن من المرجح جداً أن الوفاة في العديد من الحالات تمت عن طريق الإعدام أو تم تركهم ليلاقوا حتفهم وهذا أيضاً يتوافق مع أقوال الناجيات والناجين.

وفي الجزء الثالث من تقريره شرح *غوتشيلد* إلى أى حد يمكن الاستدلال من صور قيصر على معايير النظافة والرعاية في المعتقلات السورية وبالأخص في فرع الخطيب. وقد أدلى العديد من الشاهدات والشهود في تقرير مرحلي من المكتب الإتحادي للشرطة الجنائية مثلاً أن الزنزانات كانت غالباً ممتلئة بشكل كامل. واستطاع *غوتشيلد* أن يؤكد على صحة أقوال الشاهدات والشهود عن الإصابة بالطفيلات والتى تشير على قلة النظافة في فروع السجن. أما بخصوص الغذاء والعناية الصحية فلم تظهر الصور رؤية واضحة ولكنها بهذا عكست الأقوال المختلفة. فبحسب الأقوال تلقى بعض الأفراد تغذية كافية والبعض تلقوا رعاية صحية وعلى عكس ذلك عانى البعض من نقص الغذاء ووضُمدت جروحهم فقط بقصاصات قماش متسخة.

وباختصار أفاد الخبير أنه يمكن الاستدلال من ملفات قيصر على وجود تعذيب ممنهج وإهمال في السجون السورية. وقد أشارت كل نتائج فحوصاته على ذلك. بالإضافة إلى ذلك أكد *غوتشيلد* أن معظم أقوال الشاهدات والشهود تتوافق مع المعلومات التي تعطيها الصور.

وفي اليوم التالي للمحاكمة تم مناقشة ترجمة ملف سيرة ذاتية وبعدها تمت قراءة بيان رسمي صادر عن جهاز الاستخبارات الفيدرالي الذي دار حول هيكلية ونظام المخابرات العامة السورية.

ستتابع المرافعة يوم 17 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 39 و40، 28. / 29. 2020: ملف قيصر- انشغلت المحكمة بتقارير مكتب محاماة *كارتر روك* وتقارير المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية

كان من المخطط في اليوم التاسع والثلاثين واليوم الأربعين من المرافعة أن تتطرق المحكمة إلى *قيصر*-المصور في الشرطة العسكرية المنشق- والصور المهربة ولكن على عكس ذلك قرأت المحكمة في اليوم التاسع والثلاثين تقريراً صادراً من قبل مكتب محاماة *كارتر روك* الصادر عام 2014 والذي يقوم بتقييم مصداقية بعض أدلة تعذيب وإعدام أشخاص تم اعتقالهم من قبل نظام الأسد الحالي.

كوّن مكتب المحاماة فريقاً من خبراء في القانون الجنائي الدولي في متابعة جرائم الحرب لكتابة هذا التقرير بتكليف من حكومة قطر. وقد استجوب الخبراء *قيصر* عدة مرات في كانون الثاني 2014 لتقدير مصداقيته وتقييم الصور. وأخبرهم *قيصر* أنه عمل 13 عاماً كمصور للشرطة العسكرية السورية. منذ بداية الحرب الأهلية عام 2011 اختلف عمله فبدل تصوير مواقع الجرائم والحوادث كان عليه تصوير المعتقلين المتوفين. أُحضِرَت جثث المتوفين إلى عدة أماكن منها المستشفيات

العسكرية المزة *وتشرين*. وقد تم إرساله إلى هذه المستشفيات بمرافقة طبيب وأحد أعضاء القضاء. وحملت الجثث رقماً مرجعياً للجثة وأخر لرقم الفرع التابع للمخابرات العامة المسؤول عن اعتقال ووفاة الشخص. وفي المستشفيات العسكرية تلقت الجثث رقم ثالث من المفترض أن يثبت أن الوفاة حدثت في المستشفى. وبسبب قلقه العميق مما يحدث أرسل قيصر نسخ هذه الصور على وحدة ذاكرة إلكترونية "يو اس بي ستيك" إلى "سامي" وهو أحد المسؤولين عن التواصل معه والذي يثق به قيصر. كان مجمل الصور 50000 ويظهروا أكثر من 11000 ضحية. وفحص فريق الطب الشرعي في المجمل 5500 صورة تظهر حوالي 1300 جثة. وبحد رأي أخصائي الكمبيوتر لم يتم تغيير أو تعديل أي من الصور بشكل رقمي. وتوصل فريق الخبراء من تحقيقات الصور واستجواب قيصر أن هناك دليل واضح للتعذيب والقتل الممنهج للمعتقلات والمعتقلين من قبل النظام السوري.

في اليوم التالي، اليوم الأربعون من المرافعة طلبت المحكمة من رئيس مكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية الاتحادية (BKA) أن يدلي بأقواله بخصوص صور قيصر وبخصوص جلسة الاستماع إلى "سامي" من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات.

وقد جهز رئيس التحقيقات الجنائية من أجل أقواله كل ما يعرفه عن ما قامت به الشرطة الجنائية الاتحادية بتجميعه في السنوات الماضية بخصوص ملف قيصر. ويتضمن ذلك بجانب رؤية وفرز الصور من قبل *سامي* نفسه أيضاً تحليل الطب الشرعي من قبل جامعة *كولونيا* والتي سيتم إدراجها في المحاكمة الأسبوع القادم. بالإضافة إلى شهادة *سامي* في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 وأقوال آخرين من شاهدات وشهود معنيين تعرفوا على جثث في صور قيصر. إلى جانب تحليل صور القمر الصناعي التابع إلى مركز الطيران والفضاء الألماني لمستشفى المزة العسكري من المزعم أنه تم تخزين بعض الجثث هناك في العراء. وتقرير مكتبة محاماة *كارتر روك* الذي تم قراءته في اليوم السابق. وقدمت لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) وثائق داخلية خاصة بالمخابرات العامة السورية إلى الشرطة الجنائية الاتحادية وهذه الوثائق تدور حول ضحايا التعذيب في السجون بالإضافة إلى شهادات وفاة سُلمت إلى أقارب الضحايا من قبل النظام السوري. وبحد قول رئيس المباحث الجنائية تؤكد وتُكمل هذه الأدلة بعضها البعض ويعطون صورة كاملة حول مصداقية صور *قيصر* وتصرف النظام السوري. وأكمل موضحًا أنه خلال تحرياته لعدة سنوات عن ملف قيصرلم يجد أي مؤشر لتزوير أى من صور قيصر أو أصلها. بالإضافة إلى أن أقوال الشاهد *سامي* وقت التحقيقات كانت دقيقة وهادئة وذات مصدقية.

واستطاع رئيس التحقيقات الجنائية أن يتحدث عن جلسة الاستماع إلى *سامي* من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية في ألمانيا في شباط الثاني / نوفمبر 2017، فان *قيصر* في بداية الثورة كان يصور حوالي 10 إلى 20 جثة يومياً. لاحقاً كان يصور أكثر من 50 جثة عليها آثار واضحة جداً للتعذيب والتقييد والخنق ومات الكثيرون من الجوع. كان غالباً كل الضحايا رجالاً بين العشرين والأربعين من العمر. وقد أكد *سامي* أيضاً على أقوال *قيصر* بخصوص عملية التوثيق الدقيق للموتى من قبل الشرطة العسكرية السورية. وأمكنت هذه التوثيقات إصدار شهادة وفاة بدون أن ترى عائلات ضحايا التعذيب، الجثث على أرض الواقع. بالإضافة إلى أن الصور تم استخدامها في نطاق بيروقراطية الحكومة كدليل على أن أوامر الإعدام تم تنفيذها. وتم إخبار العائلات أن أقاربهم قد توفوا عن طريق سكتة قلبية أو بسبب مشاكل ضيق تنفس.

وأكد *سامي* أن *قيصر* أراد أن ينشق في آذار/مايو 2011 بسبب ما رآه يومياً وأنه –*سامي*- أقنعه بالإقلاع عن هذه الفكرة. وبدلاً عن ذلك عليه أن يعمل على تجميع أدلة حتى يتم تتبع القاتلين بشكل قانوني وعليه تقابل *سامى* مع *قيصر* يومياً في شقة *سامى* حتى يحفظ وينظم *قيصر* نسخ صور التعذيب على كمبيوتر *سامى*. وهكذا سجل *سامى* الملفات المختلفة بحسب رقم الفرع الذى أُحتجز فيه المتوفي ورقم المعتقل وتاريخ التسجيل ونظم الصور بحسب الفروع المختلفة التابعة للمخابرات العامة. و قال أنه في النهاية كان هناك أربعة نسخ للملفات. إحدى النسخ كانت مضغوطة وتم تحميلها من قبل مجموعة تدعم *قيصر* على ملف جوجل درايف Google Driveوإرسالها إلى *ليشتينشتاين*. ونسخة غير مضغوطة تم تحميلها أيضاً على "جوجل درايف "Google Drive تلقاها المدعى العام الاتحادي في ألمانيا عام 2013. وهناك نسخة مضغوطة موجودة على "هارد ديسك"-وحدة تخزين إلكترونية-لدى *سامى* والأخيرة نسخة غير مضغوطة موجودة أيضاً على "هارد ديسك"- وحدة تخزين إلكترونية في مكان سري في سوريا.

وقال رئيس التحقيقات الجنائية للمحكمة أن الشرطة الجنائية الاتحادية قدمت على طلب مساعدة قانونية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 لإمارة *ليشتنشتاين*. وعليه سلمت *ليشتنشتاين* ملفات *قيصر* الموجودة هناك في ذلك الوقت إلى الشرطة الجنائية الاتحادية والطب الشرعي التابع إلى جامعة *كولونيا* من أجل التحقق والمعالجة التقنية. اشتمل الملف القادم من *ليشتنشتاين* على حوال 98000 ملفاً، من بينهم 55000 أظهروا نفس المحتوى. وأرادت المحكمة معرفة مدى اختلاف الملفات المضغوطة القادمة من *ليشتنشتاين*عن الملفات الغير المضغوطة التى تلقاها المدعى العام الاتحادي. وشرح الشاهد أن الملفات غير المضغوطة لم تحتو فعلاً على قيمة إضافية. لأن أي عملية نسخ وبالأخص عملية تحميل الملفات على الشبكة الإلكترونية تغير بيانات تعريف الملفات.

بعد تقييم ملفات *قيصر* والاستماع إلى أقوال *سامى* وأقوال شاهدات وشهود آخرين بالإضافة إلى مراجعة بيانات إضافية تلقتها الشرطة الجنائية الاتحادية من مبلغين عديدين ومن لجنة العدالة والمساءلة الدولية، استطاعت الشرطة الاتحادية الجنائية تأكيد أن كل الصور في ملفات قيصر التي التُقِطَت بين آيار/مايو 2011 وآب/أغسطس 2013 تم أخذها بأمر الشرطة العسكرية التابعة للنيابة العامة العسكرية السورية.

اخُتتم يوم المرافعة بعرض صور مختارة من صور قيصر. وبهذه الصور القاسية في الأذهان خرج المشاركات والمشاركين في المحكمة إلى الخارج تحت الأمطار.

ستتابع المحاكمة يوم 3. تشرين الثاني/نوفمبر 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 38، 27. أكتوبر / تشرين الاول 2020: الصحافية الفرنسية *جاغونس لوكان* تتحدث عن صور قيصر.

بعد أسبوعين استراحة بدون مرافعة واصلت المحكمة في اليوم الثامن والثلاثين من محاكمة الخطيب بالاستماع إلى الصحافية *جاغونس لوكان*. ففي آذار/مارس 2016 صدر كتاب "كودنيم قيصر" بقلم الصحافية الفرنسية*لوكان* وحكت فيه قصة المصور العسكري السابق الذي هرّب أكثر من خمسين ألف صورة لضحايا التعذيب من قبل نظام الأسد.

دعت المحكمة *لوكان* كشاهدة لتحكى عن علاقتها بقيصر وكيف وصلت لصور قيصر. وبصوت واضح متماسك حكت *لوكان* أولاً عن مسارها المهني كصحافية مستقلة وعملها على مدى عقود في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام 2011 تلقت مهمة متابعة موجة التظاهرت المعروفة ب" الربيع العربي" وعليه سافرت عدة مرات خلال هذه الفترة إلى تونس وليبيا وسوريا وحضرت في ربيع 2014 مؤتمر صحفي دولى بتكليف من الصحيفة الفرنسية "لو جورنال دي مانش، صحيفة يوم الأحد" وبالمؤتمر تم عرض وثائق القيصر للرأي العام. هناك أخذت على عاتقها محاولة إيجاد *قيصر* وإجراء لقاء معه.

ولتكسب انتباه *قيصر* وتريه طريقة عملها قامت بترجمة ثلاث مقالات إلى العربية. وعلى حد قولها تأثر أحد المَسْؤُولِين عن التواصل التابعين لها بهذه المقالات جداً وكان هذا الشخص من معارف *قيصر*الموثوقة. وعليه وصل هذا الشخص المعروف ب "سامي" الصحافية *بقيصر*. وقد طمئنته أن الكتاب لن يكون عن *قيصر* ولكن عن الفظاعات في سجون المخابرات العامة السورية وبعد مقابالات عدة *بسامي* سمعت *لوكان* صوت قيصر لأول مرة خلال مكالمة على تطبيق السكايب في مارس/آذار 2015 والذي أكد حضوره وبعدها بفترة قصيرة تقابلوا لأول مرة وتوالت بعدها اللقاءات.

"كيف توصل *قيصر* لهذه الصور وماذا كان دوره بالضبط؟ " أرادت المحكمة معرفة ذلك. منذ بداية الحرب الأهلية 2011 تمثلت مهمة القيصر في تصوير جثث القتلى من المتظاهرات والمتظاهرين الذين لقوا حتفهم في المستشفى المدنية 601 في حي المزة وفي المستشفى العسكرية 607 في حي *تشرين*. قبل ذلك كانت مهمة *قيصر* الرئيسية هي تصوير وقائع مثل حوادث لها علاقة بالجنود. وقد حكى القيصر أن الجثث في بداية الثورة كانت تحمل لوحات عليها أسمائهم، لاحقاً اقتصرت اللوحات على ثلاث أرقام. رقم لكل مسجون، ورقم أحد الفروع الأربعة للمخابرات مثلاً 215، 248، 227 ورقم يوثق سبب الوفاة- سكتة قلبية. وكان ضمن الجثث أطفال وكبار وآثار واضحة لتعذيب وعنف شديد للغاية يصعب وصفه. وبحد تعبير *قيصر*، زعم

الجنود الذين أحضروا الجثث إلى المستشفيات أن الجثث تعود إلى إرهابين. بالإضافة إلى ذلك تلقت الصحافية صورة استمارة من *قيصر* ووجب على *قيصر* أن يملأ هذه الاستمارات وأن يلحقها بصور الموتى. وظيفة هذه الاستمارات هي مساعدة الطب الشرعي في عمل الأرشفة. وأعطت *لوكان* صورة الاستمارة إلى القاضية المسؤولة وأثارت الاستمارة وترجمتها أسئلة بخصوص المحتوى والصحة وتظليل بعض السطور عند الدفاع وممثلات وممثلين المدعيات والمدعين بالحق المدني.

سألت المحكمة *لوكان* عن رد فعل *قيصر* على عمله في تصوير المدنيين المعذبين، على حد قول *لوكان* فإنه لم يستطع تصديق ما رآه يومياً. ولكن تزايد عدد الموتى بشكل ضخم دفعه للرغبة في الانشقاق. وقد أخبر صديق طفولته بذلك في ربيع عام 2011 ولكن صديقه نصحه أن لا يقوم بذلك وأن يتابع عمله حتى يستطيع جمع أدلة توثق جرائم نظام الأسد. وظل القيصر عاماً ونصف يقوم بنفس الوظيفة وفي ذات الوقت بحفظ ثلاثة وخمسين صورة على " يو اس بي ستيك" وحدة ذاكرة إلكترونية وبتهريبها من المكتب واخفائها في كعب حذائه أو في حزامه وإعطائها إلى صديقه وقد قام الثاني بنسخها وتأمين الملفات التي سلكت طريقها لاحقاً إلى النيابات العامة في فرنسا وألمانيا ولِيشْتنْشَتاين ومكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (اف بي اي) بمساعدة مجموعة قيصر كما حكت *لوكان*.

وفي صيف 2013 اختفى قيصر وبعدها بفترة قصيرة استطاع مغادرة سوريا بمساعدة من معارضة النظام. وهرّب شخص ثالث الصور من سوريا على وحدة تخزين الكترونية "external hard drive". وفي تركيا استطاع صديق *قيصر* بمساعدة منظمة حقوق إنسان أن يصنف الصور ويقوم بأرشفتها. هنا أراد الدفاع معرفة إذا استلم المدعى العام الاتحادي الملفات الأصلية؟ حكت *لوكان* عن حديث مع صديق *قيصر* الذي أخبرها فيه أنه أرسل الملفات للمدعى العام الاتحادى كما استلمها. وعلى حد قول *لوكان* فان الصور ذات جودة عالية.

بعد استراحة الغداء عاينت المحكمة صور منتقية من صور قيصر. وطُلبت من *لوكان* أن تعطي تقييمها؛ وأكدت الصحافية أن الصور المعروضة تشبه صور قيصر. كم عدد الناس الذين يستطيعوا تأكيد صحة الصور؟ طُرح هذا السؤال من قبل ممثلات وممثلين المدعيات والمدعين المشتركين. وردت *لوكان* أن أقارب معتقلين ومعتقلات مختفين استطاعوا التعرف على 700 جثة عندما نشرت منظمة حقوق الإنسان التركية الصور على موقعها الإلكتروني. وأراد الإدعاء معرفة ماذا كان يأمل *قيصر* من نشره للصور وأجابت *لوكان* أنها تظن أن قيصر أراد أن تتوقف الجرائم عن طريق نشر هذه الصور ولكن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن وهكذا انتهت مرافعة اليوم بشكل مخيب للآمال.

ستتابع المرافعة في اليوم التالي ومن المخطط أن يتم قراءة تقرير مكتب محاماة *كارتر روك* الواقع في لندن.

محاكمة الخطيب، اليوم 37، 8. أكتوبر / تشرين الأول 2020: يدلي مراسل جريدة شبيجيل -كرستوفر غويتا- بأقواله أمام المحكمة.

في اليوم السابع والثلاثين من المحاكمة تم دعوة *كرستوفر غويتا* كشاهد في القضية وهو مراسل صحفي لمنطقة الشرق الأوسط بجريدة *شبجيل* ومعروف أيضاً بكتبه عن الحياة في ظل الحرب في العراق وتحت حكم داعش وبسبب معرفته الملمة بالوضع في سوريا قررت المحكمة الإقليمية العليا *كوبلنتز* أن تستمتع إلى أقواله كخبير. وكان تطور الوضع في سوريا في السنوات 2011 و2012 بالإضافة إلى لقائه الشخصي مع المتهم الأساسي *أنور ر.* هما الموضوعان الرئيسان في أقوال *غويتا*.

درس الشاهد والخبير في التسعينيات من القرن الماضي في سوريا وقد عاد إلى هناك عدة مرات لزيارات قصيرة ولكنه في عام 2011 قدم إلى سوريا لأول مرة كمراسل صحفي لجريدة شبيجيل وفي البداية دار بحثه بشكل أساسي حول فهم رؤى المعارضة وأسباب الصراع القائم.

"متى بدأ النظام السوري بإطلاق الرصاص على المدنيات والمدنيين كرد فعل على المظاهرات؟" طرحت المحكمة هذا السؤال وجاوب *غويتا* أن النظام قد بدأ بإطلاق الرصاص على المتظاهرات المتظاهرين منذ شباط / فبراير أو آذار / مارس 2011 ولكن النظام أنكر ذلك مراراً وتكراراً .بالإضافة إلى ذلك اعتقل النظام متظاهرات ومتظاهرين تعرضوا في هذا الوقت

للضرب وفي العادة أُطلق صراحهم بعد فترة قصيرة باستثناء واقعة واحدة حدثت في حمص في نيسان / ابريل أو أيار/مايو 2011 والتي اختفى فيها حوالي 200 شخص بدون أي أثر.

ووصف الشاهد المظاهرات ك "*فلاش موبس* تجمع خاطف"؛ فقد تجمع الناس في لحظة ومشوا في الشارع سوياً رافعين اليافطات وقاموا بتصوير هذه المظاهرات لعدة دقائق وبعدها اختفوا. وليستطيعوا الرد على أي هجوم محتمل من النظام قسم المتظاهرت والمتظاهرين أنفسهم بشكل معين بحيث من يستطيع الجري بسرعة سار في وسط الشارع والأكبر في العمر كان يسير على طرف المظاهرة. أما بخصوص وقت حدوث المظاهرات فقد لاحظ نظام معين، ففي يوم الجمعة مظاهرات بها جرحى وموتى ويوم السبت تشييع الموتى واعتداءات من قبل النظام مجدداً وبين الآحاد والخميس هدوء. ورداً على سؤال دفاع المتهم الثاني *إياد أ.* أكد الخبير أن المخابرات العامة هي المسؤولة عن إطلاق النار.

شرح الشاهد أن مهمة المخابرات العامة تغيرت منذ ربيع 2011 فقد كانو سابقاً يتنافسون بين بعضهم أما الآن فهم يعملون سوياً بشكل متصاعد. وحتى لو لم تقتصر المهمة المعتادة للمخابرات على تجميع المعلومات بل تضمنت أيضاً التدخل العسكري. فقد تحولت المهمة الثانية إلى مهمة رئيسية في الفترة السابقة. بالإضافة إلى ذلك اعتقلت أجهزة المخابرات العامة عدد أكبر بكثير من الناس وقامت بتعذيبهم والجديد أيضاً هو عمليات القتل الجماعي وتوزيع الجثث على المستشفيات العسكرية. وقد سمع *غوبتا* لأول مرة عن ذلك في نيسان/ابريل 2012 عندما سمع بالمستشفيات العسكرية في حمص. أما بالنسبة للمستشفيات العسكرية في *تشرين* و*حرستا* فقد أخبره عنها فقط رجل واحد كان يبحث عن جثة أخيه هناك.

كان لقاء *غوبتا* مع *أنور ر.* بعد انشقاق المتهم في عام 2012 في الأردن قصيراً. وكان هدف المراسل من هذا اللقاء هو تكوين فكرة عن طريقة عمل النظام وأراد بالأخص القيام بالبحث عن " تنظيم إثارة الرعب" التي اتبعها النظام ليعرض نفسه بطريقة "أقل سوءاً" بالمقارنة بداعش ومجموعات أخرى. وكان *على مملوك* -رئيس إدارة المخابرات العامة في هذا الوقت- خبيراً في ذلك.

لم انشق المتهم من وجهة نظر الشاهد؟ منذ عام 2011 لم يعد "عمل التحقيق الاحترافي" ممكناً لأن التعذيب أُستخدم بالرغم من عدم وجود معلومات لدى الناس. وقد ازعج هذا " التعذيب عديم الجدوى" المتهم بحسب رأي *غوبتا*. أما عن ما الذي يمكن *لغوبتا* القول بخصوص الخطيب؟ في حديثه مع المتهم لم يتحدث عن المعتقلات المعتقلين المتوفين ولكن *غوبتا* عرف بالرغم من ذلك أن الناس كانو يخافون أن يتم نقلهم إلى الخطيب وبشكل عام استنتج المراسل أن المخابرات العامة والمخابرات الجوية تعاملت بأقسى الأشكال مع المعتقلات المعتقلين.

في المجمل وصف *غوبتا* الأحداث والسياقات في سوريا منذ 2011 و2012 بشكل حيوي وواضح. وبعدما أدلت أكثر من شاهدة وشاهد معنين بأقوالهم في الأيام السابقة للمرافعة، جاءت أقوال شاهد اليوم لتعطي مجدداً سياقاً لهذه الأقوال ولكن هذه المرة بعدسة صحفي.

ستُتابع المرافعة في يوم 27. تشرين الأول/أكتوبر 2020

محاكمة الخطيب، يوم 35 ويوم 36، 7/.6. أكتوبر / تشرين الأول 2020: شاهد يبحث عن أخيه

دار يوما 35 و36 من محاكمة الخطيب حول مصير مالك (تم تغيير الاسم) ، ومن المرجح أن مالك توفى في فرع الخطيب. أخو مالك كان الشاهد الذي أدلى بأقواله أمام المحكمة في يوم 35. الشيء الوحيد المؤكد هو أن مالك أختفى هناك وأن العائلة لا تعرف حتى الآن ما الذي حدث له وقد دارات الأقوال في يومي المحاكمة بشكل كبير حول محاولات البحث عن مالك أو عن جثته وخلال ذلك اتضح مجددًا أن وراء هذه القضية والجرائم المزعومة ضد الإنسانية من قبل النظام السوري مصير الآلاف من الأفراد وعدد لا ينتهي من العائلات المفجوعة.

استطاع الشاهد -وهو في نفس الوقت مدعي مشترك في القضية- أن يروي ماسمعه عن إختفاء أخيه، فقد كان مسجونًا في نفس الوقت الذي اختفى فيه أخوه الطبيب ولذلك لا يستطيع أن يدلي بشهادة مباشرة عن ما حدث ولكنه استند في أقواله بشكل كبير إلى ماسمعه من أخ آخر له واقترح على المحكمة أن يتم الاستماع إلى أقوال هذا الأخ كشاهد في القضية.

اليوم الخامس والثلاثون: في البداية تكلم الشاهد بشكل ملخص عن اعتقاله من قبل المخابرات الجوية في أيار/مايو 2012 وبعدها مرة آخرى في تموز/يوليو 2012 من قبل المخابرات العسكرية وتزامنت المرة الثانية مع اختفاء أخيه مالك.

عرض الشاهد دلائل تدعم حقيقة موت مالك ومنها أن أحد العاملين في فرع 251 أراد اعطاء أخيه الآخر متعلقات مالك الشخصية ووثيقة تقر أنه توفى بسبب فشل كلوي أو صدمة قلبية- مع العلم أن كل السوريات والسوريين* يعرفون أن هذه الوثيقة تعني أن الشخص مات من التعذيب. ودليل آخر هو أن المتهم الأساسي *أنور ر.* قد أمر الأخ الآخر بأن لا يطرح أسئلة آخرى عن أخيه المختفي وأن يذهب إلى مستشفى *حرستا* وأن يأخذ جثته من هناك وبالإضافة إلى ذلك قام أحد الهاربين من الجيش بتسريب قائمة بأسماء المعتقلات/المعتقلين* الذين لاقوا حتفهم في فرع الخطيب وأرسل هذا الشخص الشاهد صورة لهذه القائمة عبر تطبيق واتس آب- كان اسم مالك رقم 71 في القائمة وقد حكى أحد المعتقلين المفرج عنه من نفس الفرع للشاهد لاحقًا بشكل مفسر أن مالك تلقى تعذيب شديد وتم نقله إلى مكان فيه مقابر جماعية.

يوم 36: استطاع شاهد هذه الجلسة أن يحكي تفاصيل أكثر دقة عن الأحداث والسياقات لأنه قام بالبحث عن مالك بنفسه. وقد قُبض عليه لأنه طبيب كان يعالج مصابيين من المعارضة وقد بحث عن مالك مع الأخ الآخر وبمساعدة أحد العاملين من العائلة في المخابرات العامة وبمساعدة أشخاص ذوي علاقات بالنظام استطاعا الدخول إلى فرع 251 وأن يقابلا *أنور ر.* هناك. وقد دفع الشاهد لأجل ذلك حوالي 400.000 ليرة سورية (في ذلك الوقت ما يعادل حوالي 3.800 يورو) ولا يعرف الشاهد كم دفع أخو مالك علاوة على ذلك.

ذهبا الشاهد والأخ الآخر مرتان إلى فرع الخطيب وفي زيارتهما الأولى تموز/يوليو 2012 أراد العاملون في الفرع أن يسلمهما متعلقات مالك الشخصية ولكن لم يأخذ أخو مالك المتعلقات لأنه لم يرد أن يتوقف عن البحث عنه.

بعد عدة أيام ذهب الشاهد مرة ثانية إلى فرع الخطيب وفي هذه المرة قابل الشاهد *أنور ر.* شخصياً وكان عليه أن ينتظر على دكة خشبية في قاعة أمام المكتب وكانت القاعة تقود إلى غرف عدة. كان وقت الانتظار هذا بمثابة تعذيب نفسي "لتحذيره" كماخمن الشاهد :كان المعتقلات/المعتقلين* راكعين على الأرض بأعين معصوبة وأياديهم مربوطة خلف ظهورهم وكانوا مبللين كما لو أنه تم رشهم بالماء وقد سُمع صراخٌ عالٍ وضَرب.

بعدها ظل الشاهد فقط مدة قصيرة في مكتب *أنور ر.* وقد أراد *أنور ر.* أن يذهب الشاهد بسرعة قائلًا "خُذ الجثة واختفِ من هنا! أو خُذ أي جثة" وقد وضع أيضاً عدة شروط منها أن الأخ الرابع عليه أن يعود من السعودية. وعلى إثر المقابلة ذهب الشاهد مع الأخ الآخر إلى المشارح في المستشفيات العسكرية *تشرين* و *حرستا* وهناك وجدا جثثاً لا تُعدُّ ولا تحصى، جثثاً عاريةً و مُرقَّمة; مرة على الصدر ومرة على الواجهة. كان منظر بعض الجثث يوحي بأنَّها توفيت منذ فترة كبيرة ومنظر البعض الأخر يوحى بأنها توفت منذ وقت قصير و ظهر على بعض الجثث علامات التعذيب و على البعض الأخر ظهرت إصابات طلقات نارية. وجب على الأخ أن "يختار" جثة ولكن مالك لم يكن ضمن هذه الجثث. .

وواصل الشاهد إفادته قائلًا أنه بعد فترة تحدث معه أحد الأصدقاء وكان جاره في *حرستا* لديه معلومات عن مالك. وفي المقابلة كانت علامات التعذيب والجوع مازالت واضحة على الجار. وقد حكى أن مالك تعرض لتعذيب قاس جعله يهذي وبهذا أنهى الشاهد أقواله وتم تسريحه.

في نهاية الجلسة استلم شاهد اليوم السابق الكلمة متحدثاً أيضاً باسم أمه وموجهاً الكلام بشكلٍ مباشر إلى *أنور ر.* وسأله عمّا حدث لأخيه. وبعدها قرأ الدفاع تفسير المتهم: لم يكن *لأنور ر.* أي اتصال بشاهد يوم 36 ولا بأخو مالك وأنهما لم يزوراه وأنه لا يعرفهما.

انتهت الجلسة بقراءة موجزة لأحد تقارير *هيومن رايتس وتش* Human Rights Watch.

محاكمة الخطيب، اليوم 34، 1. أكتوبر / تشرين الأول 2020: شاهدة عيان تروي عن التعذيب والعنف الجنسي – ومقابلتها *لأنور رسلان*.

من الملاحظ أن المشاركات والمشاركين في المحاكمة أصبح عندهم روتين معين الآن وحتى المشاهدون والمشاهدات يحيون بعضهم بود ويتناقشون بمزيج من الألمانية والإنجليزية والعربية حول ما حدث في الأيام الماضية للمحاكمة.

في اليوم الرابع والثلاثين تم دعوة شاهدة أمام المحكمة العليا *لكوبلنز* حتى تدلي بأقوالها كناجية من التعذيب وكي تحكي عن اعتقالها في فرع الخطيب وعن لقائها الشخصي بالمتهم *أنور ر.*- الأمر الذي قامت به بشكل مثير للإعجاب. فمنذ عام 2011 أُعتقلت الشاهدة مرتين في فرع الخطيب – أيضاً في الوقت الذي كان فيه *أنور ر.* مديراً لقسم التحقيقات وفي المرتين تم اعتقالها من مظاهرة سلمية ونُقلت أولاً لبضعة ساعات مع متظاهرات ومتظاهرين آخرين إلى فرع الأربعين وهناك تعرضت لضرب مبرح وبشكل جزئي لاعتداء جنسي قبل أن يتم نقلها في نفس اليوم إلى فرع الخطيب.

وفي فرع الخطيب بعد فحص جسدي تم إدخالهم ما يسمي "المنفردة"، وهي زنزانة حجمها حوالي كحجم الطاولة التي تجلس أمامها في المحكمة وارتفاعها كاف فقط للوقوف فيها بشكل مستقيم. زنزانة "كالقبر"-على حد قول الشاهدة- بدون نور النهار.

كان المروع في فرع الخطيب هو صراخ الناس الذين يتم تعذيبهم وكان بإمكان المرء سماع صرخاتهم بدون انقطاع وفي ساعات الصباح انمزج صراخهم مع غناء فيروز- أحد أهم المغنيات العرب- الذي دوى في أنحاء الفرع. أما عن الشاهدة نفسها فكانت محظوظة لأنها نادراً ما تعرضت للتعذيب. سردت الشاهدة شعور الصعقات الكهربائية التي تعرضت لها: كان حجم الجهاز كحجم مؤشر الليزر وإذا تم وضعه على الرقبه يرتجف الجسد كله وفي هذه الحالة لم يمكن لها أن تفرق بين الصعقة والأخرى وهكذا لم تعرف عدد الصعقات التي تلقتها.

ضحكت الشاهدة ساخرة عندما سأل المدعي العام عن النظافة في السجن فلم يكن هناك نظافة، كان هناك حشرات في كل مكان. استغرق الطريق إلى المرحاض الذي كان مسموح لهم بدخوله مرة واحدة في اليوم للذهاب والرجوع في المجمل ثلاث دقائق وقد استخدم الحراس هذا الطريق حتى "يظهروا عضلاتهم" ففي هذا الطريق قام الحراس مثلاً بضربها على مؤخرتها وعندما سألت عن مستلزمات النظافة الشخصية عند دورتها الشهرية سخر الحراس منها وفي النهاية اضطرت إلى استخدام جواربها.

لاحقاً تحدثت الشاهدة بتفاصيل أكثر عن العنف الجنسي الذي تعرضت له في فرع الخطيب؛ وصفت ضمن ما حكت كيف أنه تم فحصها عارية وكيف أنهم مزقوا حجاب أحد المعتقلات الأخريات. بالإضافة إلى ذلك تم عزل النساء مجتمعياً بعد اعتقالهم وخاصة إذا تعرضوا للاغتصاب. وفي هذا السياق أشارت الشاهدة إلى فيلم "*سوريا الصرخة المكتومة*" *Syrie – Le Cri Etouffé*, الذي رشحته إلى الدفاع الذي قام بطرح أسئلة لأول مرة من أجل معلومات إضافية.

وأخيراً جاء وقت حديث الشاهدة عن المتهم الرئيسي، حيث أنها تعرف *أنور ر.* شخصياً وبطلب من القاضية المسؤولة استدارت الشاهدة تجاه *أنور ر.* وأكدت معرفتها له فقد قابلته مرتين. في اللقاء الأول أُحضرت إليه وهي ترتدي ملابس ممزقة من الضرب وبأمر منه تم نزع عصابة عينها: كانت صورة رئيس سوريا *بشار الأسد* معلقة على الحائط واستجوبها *أنور ر.* عن شخصها وعائلتها والأحداث السياسية في سوريا على حد قولها كان *أنور ر.* لطيفاً معها وعرض عليها قهوة وسمح لها بالتدخين.

في اليوم التالي تم نقلها إلى فرع المخابرات العامة *كفر سوسة* ومن ثم تم الإفراج عنها. وسبب ذلك على الأغلب، كم تظن الشاهدة هو زيارة مبعوث خاص من الأمم المتحدة *كوفي عنان* قبل ذلك بفترة قصيرة لسوريا والذي طالب أيضاً بالإفراج عن المعتقلات والمعتقلين السياسين - كما تبين في مقال صحفي تم ذكره لاحقاً في المرافعة-.

لاحقاً قابلت الشاهدة*أنور ر*. مجدداً مع أحد المعارف في كافيه في الأردن. كان موقفاً غريباً أن تشرب قهوة مع شخص سمح بممارسة التعذيب ضد المعتقلات والمعتقليين. والأكثر غرابة كان تبريره لسؤاله لها عن الغوطة أثناء التحقيق وقوله بأنه كان يريد أن يعرف كيف يمكن له ولعائلته ان يذهبوا من دمشق إلى الغوطة. وقد كان هو من عمل في المخابرات العامة. في المجمل كان هذا اللقاء لطيفاً أيضاً وذكر*أنور ر*. فقط على الهامش انشقاقه عن النظام لكنه لم يظهرأى شعور بالندم ولم يعتذر لها.

سأل المدعى العام أسئلة دقيقة أكثرعن هذا اللقاء الشخصي مع*أنور ر*. لأن أقوال الشاهدة مختلفة بشكل كبيرعن أقوال المتهم نفسه وقد جرى الحوار كالآتي:

المدعي العام: هل صحيح أنه تم إحضارك إلى مكتب*أنور. ر* بعد ساعة من اعتقالك؟

الشاهدة: لا غير صحيح

-هل كنت تعملين مع ال بي بي سي؟

- الشاهدة: لا غير صحيح.

-هل أنت من معربا؟

- الشاهدة: لا لست من معربا

-هل أنت مسيحية ؟

- الشاهدة: لا لست مسيحية.

هز أنور ر. رأسه صامتاً. ولم يسأل المدعي العام ولا الدفاع أي أسئلة آخرى.

في نهاية يوم المرافعة أخلى طرف الشاهدة. كانت أقوالها مباشرة وواضحة لدرجة أن المشاركات والمشاركين في المحكمة لم يكن لديهم أي أسئلة آخرى ولدرجة أن المحكمة ألغت جلسة اليوم التالي الذي كان مخطط من أجل متابعة الاستماع إليها.

وفي ختام الجلسة قرأت رئيسة المرافعة قرار المحكمة بخصوص طلب سابق مقدم من قبل الدفاع مطالباً إعادة جلسات المرافعة من يوم 1-23 بسبب قلة توفر الترجمة العربية للصحافيات والصحافيين المعتمدين. وكان القرار بالرفض وفسرت المحكمة أن هذا الأمر لا يعتبر انتهاك لمبدأ العلنية ولكن أن قرار المحكمة الاتحادية العليا يعتمد أكثر على مبدأ حرية الصحافة وعلى حق المساواة في التعامل مع الصحافة ولا يعتمد على الدعوى الجنائية نفسها.

ستتابع المرافعة يوم 6 أكتوبر/شباط الأول.

محاكمة الخطيب، اليوم 32 و 33، 15./16. سبتمبر / أيلول 2020: نظام الأسد يستخدم التعذيب كأدة للقصاص والردع

من يتابع الأوضاع في سوريا وبالأخص انتهاكات نظام بشار الأسد يعرف بالتأكيد الشاهد الذي كان مركز جلسة اليوم الثاني والثلاثين والثالث والثلاثين من محاكمة الخطيب: مازن درويش وهو صحفي ومحامي سوري متخصص في حقوق الإنسان وقد أسس عام 2004 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير Syrian Center for Media and Freedom of Expression (SCM) ومنذ عام 2016 يعد أحد الشركاء المهمين المتعاونين مع المركز الأوربي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR.

أعتقل درويش عدة مرات وتعرض لتعذيب قاسي ولكن لم يكن اعتقاله مركز اهتمام محكمة *كوبلانز* بقدر خبرته الملمة عن النظم والتطورات في سوريا- أيضاً قبل 2011 أى قبل المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد. ساعدت خبرة درويش الشخصية وعمل منظمته في تلخيص الأحداث السياسية والمجتمعية منذ عام 1958 والتى أدت إلى النظم الديكتاتورية تحت قيادة حافظ بشار الأسد.

هدف الأسد بحسب رأي درويش هو السيطرة على المجتمع السوري بأكمله وهكذا تتم عملية تلقين الأطفال والطلبة في المدارس والجامعات عن طريق منظمات الشباب والمناهج الدراسية ودُمرت بعض النقابات واتحاد العمال بشكل دموي وقُمعت حرية الصحافة ويتم تتبع المجتمع المدني النشيط: بالإضافة إلى عدم وجود برلمان حقيقي في سوريا. كل هذه هي أدوات معتادة للنظام الشمولي وهذه خلاصة ما قاله الشاهد. سوريا هي بمثابة شركة عائلية أكثر من كونها دولة حيث أن الحكم يُورث وأحد الوسائل القمعية المهمة هو جهاز الأمن الذي له كامل حرية التصرف ولا يخاف أي مساءلة جنائية.

منذ بداية الربيع العربي يستخدم الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات العنف والعشوائية بدون أي رادع. تذكر درويش أمام المحكمة كيف أن الكثير من المتظاهرات والمتظاهرين السلميين قُبض عليهم حتى في بداية المظاهرات في يوم 15 من مارس/ آذار عام 2011 وفي اليوم التالي أيضاً عندما تظاهر الناس من أجل الإفراج عن المتظاهرات والمتظاهرين المعتقليين. في نهاية مارس/ آذار 2011 هدد الرئيس الأسد المتظاهرات والمتظاهرين السلميين بشكل علني واضح قائلاً "إذا أردتم حرباً مفتوحة فلتكن هكذا" وقال محامي حقوق الإنسان إن التعذيب كان يحدث في سوريا دائماً ولكن منذ عام 2011 ارتفع عدد المفقودين والمفقودات والمعتقلين والمعتقلات ممن تعرضوا للتعذيب بشكل كبير بالإضافة إلى ذلك لم يستخدم نظام الأسد منذ ذلك الوقت التعذيب بشكل أساسي لإجبار المعتقليين على الاعتراف ولكن كأداة للقصاص والردع.

بناءً على طلب المحكمة تحدث الشاهد عن فرع 251: الخطيب وليدعم أقواله قدم الشاهد عدة وثائق أمام المحكمة بينهم قائمة بأسماء ورتبة 93 عضواً في فرع 251 وعرض درويش أقوال أحد الشهود عن جثث أُحضرت من فرع الخطيب إلى المستشفى العسكرية *حرستا* وقدم أيضاً قائمة بأسماء الموتى من فرع الخطيب مع أرقام الشاحنات المثلجة وأرقام الجثث بالإضافة إلى 103 صورة لقتلى من هذا الفرع.

تم تجميع وترجمة الوثائق من قبل منظمة درويش SCM وشارك هو في هذه العملية بشكل جزئي ويُلاحظ ذلك على توقيعه على حد تعبير درويش. بعد بضع مناقشات بين المشاركات والمشاركين في المحكمة أضافت المحكمة الوثائق إلى سجل القضية وستُسلم الوثائق إلى المشاركات والمشاركين في المحاكمة ومن ثم سيتم إدراجها في المرافعة -لأن بإمكان هذه الوثائق أن تكون ذات أهمية كبيرة في القضية.

لم يقابل درويش المتهم الأساسى *أنور ر.* على حد قوله ولكنه سمع أن المتهم مثلاً كان رئيس قسم التحقيقات في فرع الخطيب. وأكد درويش على ما قاله شاهدات وشهود آخرين إنه من غير الممكن أن *أنور ر.* في منصبه هذا لم يدرى بأي شيء عن التعذيب فأي شخص يطلب تطوعاً أن يعمل في المخابرات العامة السورية يعلن من البداية استعداده أن يقوم بكل مهمات هذا النظام ولكن فقط الموالين للنظام مائة بالمائة يتم قبولهم للعمل هناك.

رداً على سؤال أحد المحامين الشركاء التابعين ل ECCHR وهو ممثل أحد المدعين المشتركين *سباستين شارمر* إذا ما كانت المخابرات العامة تمارس العنف الجنسي شرح الشاهد أنه هناك دائماً تعديات جنسية ضد الرجال والنساء وقد شهد على ذلك بنفسه فعند اعتقاله هو وزوجته، وهي ناشطة حقوقية منذ سنوات عديدة، سأله أحد العاملين بالمخابرات العامة إذا كان لديه الحق أن يُطلق زوجته بدون أن يدفع المهر في حالة اغتصابها وهو كمحامي كان يعرف الإجابة ولكن كان واضحاً للشاهد أن الإجابة لم تهم موظف المخابرات العامة ولكنه بسؤاله كان يرسل إشارة لا تُخطئها العين.

في اليوم الثالث والثلاثين تم الاستماع إلى أقوال شاهد آخر بعد الاستماع إلى درويش وظهر الرجل مرتدياً قناعاً للفم والأنف خوفاً على أخيه في سوريا كما ذكر ولكن أصرت المحكمة على أن ينزع القناع. ذكر الشاهد أنه صديق لزوجة *أنور ر.* وقد قابل المتهم سنة 2015 في جنازة وفيما بعد زاره في مكتبة في دمشق واحتسى معه القهوة وأنه قد عرف أن *أنور ر.* ضابط مخابرات عامة ولذلك لجأ إليه عام 2012 عندما اعتقلت المخابرات العامة التابعة للجيش احد أقاربه ووصف له *أنور ر.* أن

موقف قريبه حرج. بالإضافة إلى ذلك قال الشاهد إن*أنور ر.* أخبره عن شخص تعرض لإيذاء شديد. "القلب ينزف عند سماع شيئاً كهذا" هكذا عبر الشاهد ولكنه اعترف أنه لم يتلقى انطباع أن عمل المخابرات العامة يُدين*أنور ر.* بصفة عامة وتابع أنه تحدث بعد عدة سنوات هو والمتهم أكثر من مرة في ألمانيا ولكنهم لم يتحدثا عن موقفهما تجاه النظام السوري وعلم الشاهد عن انشقاق*أنور ر.* عن النظام عن طريق التلفاز في أخر عام 2012 وفي المجمل لم تساعد هذه الأقوال المتهم ولم تكن إضافة كبيرة للمحاكمة.

ستُتابع المرافعة يوم 1. أكتوبر/تشرين الأول

محاكمة الخطيب، اليوم 30 و31، 10/.9 سبتمبر / أيلول 2020: شاهد عيان على المقابر الجماعية

في اليوم الثلاثين والواحد والثلاثين من المحاكمة استمعت المحكمة الإقليمية العليا التابعة الى كوبلنز الى شهادة شاهد محمي الهوية كالذي دعته في اليوم الثاني والعشرين والثالث والعشرين من محاكمة الخطيب (انظر التقارير). ولأن من المهم أن تظل هوية شاهد جلسة اليوم سرية لم ينزع الشاهد قناع الأنف والفم الذي كان يرتديه طوال وقت للإدلاء بأقواله. وقد حاول الدفاع أن يعترض على سرية هوية الشاهد ولكن المحكمة قابلت هذا الاعتراض بقرار محكمة ينص على أن الخطر الذي يهدد أقارب الشاهد في سوريا هو سبب كافٍ لعدم الإعلان عن هويته وقد جاء هذا القرار مؤكداً على صحة الإجراءات التي اتخذتها القاضية الرئيسة لجلسة اليوم.

الشيء الأخر الذي يميز جلسة مرافعة هذا اليوم هو حضور ممثل صحفي سوري مُعتمد لهذه القضية لأول مرة وبمقتضى ذلك قام الصحفي أولاً بالاستماع إلى الترجمة العربية. وبهذا قامت المحكمة باتباع أمر قضائي عاجل من المحكمة الدستورية الاتحادية العائد ليوم 18 أغسطس/ آب (انظر تقرير المحكمة يوم 24).

تحدث "ز 09/07/30" - كناية عن الشاهد- عن عمله في المقابر في محافظة دمشق بشكل مفصل. روى أن ضابطان من المخابرات العامة قدما إليه في أخر عام 2011 وأمراه وزملاء له آخرين أن يساعدوا في عملية نقل ودفن الجثث من هذا الوقت فصاعداً. أعطاه الضابطان عربة نقل صغيرة بدون لوحة رقم ولكنها ملزقة بصور للرئيس بشار الأسد وبهذه العربة قام بنقل الزملاء عدة مرات أسبوعياً من المستشفيات العسكرية تشرين والمزة وحرستا الى مقابر القطيفة ونجها وكان عادة يصحبهم ضباط المخابرات وشاحنات مبردة كبيرة. كانت هذه الشاحنات مليئة بمئات عديدة من الجثث.

عند المقابر توقفت الشاحنات بجانب حفر عميقة وأخرج زملاؤه الجثث من العربة، بأيادى عارية وعادة بدون معدات وقاية ولذلك يعانى بعضهم الآن من آمراض عدة بعضها خطير للغاية. وفي المقابر كلما امتلئ قسم من الحفرة بالجثث أغلقته جرافة. وبسبب إحضار جثث أكثر في كل مرة تم حفر قبور جديدة طوال الوقت. هكذا وصف الشاهد الوضع في المقابر.

كانت وظيفة الشاهد أن يقود السيارة لنقل الآخرين وبالإضافة إلى أن يكتب المعلومات التي يتلقاها من الضباط عن عدد ومصدر الجثث في قوائم. "أُحضرت الجثث من سجون مختلفة تابعة لأجهزة مخابرات متعددة من بينهم سجن الخطيب التابع للمخابرات العامة و سجن صيدنايا التابع للجيش"، هكذا صرح الشاهد أمام المحكمة.

كان واضحاً للجميع في قاعة المحكمة كيف أن الشاهد مازال يعاني من منظر ورائحة الجثث بشدة حتى هذا اليوم. فقد حدث مرات أنه لم يستطع أكل أي شيء لعدة أيام. يوماً ما لاحظ هو والآخرون كيف أن رائحة الجثث صارت كرائحة عطر نفاذ لن يستطيعوا التخلص منه حتى بالاستحمام.

ذكر الشاهد تفاصيل مهمة عن بعض المواقف: فهو نفسه قد رأى عن قرب جثث قادمة من سجن صيدانا وخمن الرجل أن الجثث معدومة شنقاً فقد كانت جثث لم تتعفن بعد وعليها آثار خنق. هذه الأقوال تتفق مع ما ذكرته أمنستى انترناشونال في تقريرها عن سوريا: "عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا".

أخبره سائقو الحفارات وزملاؤه الذين كان ينقلهم عن الجثث الآخرى القادمة من المستشفيات. تحدث الشاهد عن إعطاء الجثث أرقام وعلامات على الجبهة والصدر. كانت أيادي بعضهم ما زالت مقيدة على ظهورهم بأصفاد يدوية أو بروابط كابلات. رأى الشاهد علامات زرقاء ودماء وأصابع أرجل وأصابع أيادى منزوعة وفي بعض الأحيان شوهت وجوه الجثث بمواد حامضية حتى أنه من الصعب التعرف عليها.

بعض المواقف أنهكت الشاهد نفسياً بشكل كبير. في أحد المرات كان أحد "المشنوقين" مازال يتنفس حتى جاء أمر من أحد الضباط أن تدهسه مجرفة. وفي مرة آخرى وجد بين الجثث امرأة أحاطت طفلها وعند رؤيتهما كان الشاهد على وشك الانهيار. هذا ما وصفه الشاهد.

ما زالت فكرة وذكرى الجثث تُشعر الشاهد بالإضطراب حتى خلال الإدلاء بأقواله اليوم فقد تم إيقاف المرافعة اليوم عدة مرات على إثر طلب منه وبعد الظهر طلب الرجل أن لا يدلى بأقوال أكثر هذا اليوم.

في اليوم الواحد والثلاثين سيستمر الاستماع إلى الشاهد، في البداية ستعرض وثائق مختلفة على الحائط: مثل مخططات القوائم التي كتب الشاهد فيها أسماء السجون والفروع التي قدمت منها الجثث -منها فرع الخطيب- وهذه المخططات قد رسمها الشاهد خلال الاستماع إلى أقواله من قبل الشرطة.

بالإضافة إلى المخططات طلبت القاضية المسؤولة عن الجلسة من الشاهد أن يحدد أماكن المستشفيات والمدافن على صور القمر الصناعى. ولكن تعسر هذا الأمر عليه لأن الخرائط تمثل معظمها صحراء كبيرة بالإضافة إلى أن العلامات كُتبت بحروف لاتنية لا يستطيع الشاهد أن يقرأها.

انتهت جلسة اليوم بمناقشات آخرى بين القاضية وممثلة المدعى العام الاتحادى والمدعيات/المدعين المشتركين من ناحية والمدافعين من ناحية آخرى عن شخصية الشاهد وتحديد هويته.

الذي سيتبقى من هذين اليومين بالتأكيد هو التفاصيل الوحشية عن جثث لا تُعد- هذه التفاصيل تظهر حجم الانتهاكات في سجون تعذيب الأسد مثل فرع الخطيب.

ستتابع المحاكمة يوم 15. سبتمبر/أيلول

محاكمة الخطيب، اليوم 29، 3. سبتمبر / أيلول 2020: القبض على *إياد أ.* من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية

في اليوم التاسع والعشرين من المحاكمة تم دعوة شاهدين. أحدهما هو مفتش جنائي أول والأخر هو مفتش جنائي رئيسي تابعين للشرطة الجنائية الاتحادية. طلب من الاثنين أن يدلوا بشهادتيهما عن عمليتي اعتقال *إياد أ.* المتهم في قضية الخطيب.

بدأ المفتش الجنائي الأول كشاهد أول يحكي من الذاكرة كيف تمت عملية القبض من قبل الشرطة الجنائية الاتحادية في يوم 12 فبراير/شباط عام 2019. سبب القبض كانت مذكرة اعتقال من قبل المحكمة الاتحادية العليا. وبعدها شرح الشاهد لماذا لم تتم عملية القبض في شقة *إياد أ.* فالشرطة الجنائية الاتحادية على علم بأن الرجل لديه أطفال صغار في العمر وأنهم مقيمون معه. ولذلك على أثر وصول مذكرة الاعتقال إلى الشرطة الجنائية الاتحادية، قامت بالتواصل مع مصلحة الأجانب المسؤولة حتى يتجنبوا وجود الأطفال وقت اعتقال أبيهم.

وصف المفتش الجنائي الأول كيف اندهش *إياد أ.* بشدة عندما أعلمه المفتش بمذكرة الاعتقال وكيف أنه مازال متذكراً جيداً تعابير وجه المتهم المليئة بالذهول. خلال السفر إلى المحكمة الاتحادية العليا في *كارلسروه* أُعلم المتهم بحقوقه. وتابع الشاهد واصفاً أن المتهم أكد عدة مرات أن هناك بالتأكيد سوء تفاهم كبير. على الرغم من ذلك كان المتهم خلال جميع الإجراءات لطيفاً ومؤدباً ومتعاوناً.

خلال شهادته احتاج موظف الشرطة الجنائية الاتحادية أن يتأنى قليلاً حتى يجد نبرة مناسبة لما سيقول وهو أن *إياد أ*. كان مضطرباً بشكل واضح أثناء نقله من المحكمة الاتحادية العليا إلى السجن (JVA) في *ساربروكين*. وكان *إياد أ*. يكرر طوال الوقت أنه لابد من وجود سوء تفاهم وأنه سيذهب عن قريب إلى بيته لعائلته.

بعد مدة قصيرة تم إلغاء مذكرة الاعتقال وأُفرج عن *إياد أ*. بشكل مؤقت إثر طعن موجه لرئيس التحقيق من قبل المحكمة الاتحادية العليا وسبب ذلك هو وجود خطأ في الإجراءات. فالمتهم في محاكمة اليوم كان قد أدان نفسه في التحقيقات وبعدها فقط تم إعلامه عن حقوقه كمتهم. وهذا خطأ اجرائي ولكنه لم يكن كافياً لإلغاء المذكرة. ولذلك تم القبض على *إياد أ*. مرة أخرى بعد أسابيع قليلة من إطلاق سراحه.

حكى الشاهد الثاني وهو مفتش جنائي رئيسي كيف تمت عملية القبض الثانية على *إياد أ*. والتي نُفذت يوم 24 يونيو/حزيران. كان المتهم قد اشتكى من مشاكل صحية وكان هناك تساؤل إذا كان في استطاعته الذهاب إلى المحكمة في *كارلسروه* هذا اليوم. ولذلك فقبل أى شيء فقد رافقه طبيب الطوارئ إلى مستشفى قريب ولأن مذكرة الاعتقال مازالت موجودة نُقل *إياد أ*. بعد إقامة قصيرة في المستشفى إلى المحكمة الاتحادية العليا ومن ثم إلى سجن *سار بروكن* مجدداً.

النقطة الثالثة في مرافعة اليوم التاسع والعشرين كانت مثل اليوم السابق وهي قراءة التقارير الموجودة على أجندة المرافعة مثل ترجمة تقرير الأمم المتحدة للجلسة الخاصة رقم 31 والذي يوثق العنف الممنهج في السجون السورية.

تناوب القضاة على قراءة وصفٍ مفصلٍ عن عمليات القبض العشوائي على المعتقلات والمعتقلين* وعن عمليات التعذيب التي أدت في بعض الحالات إلى الوفاة. حكى أحد الناجين كيف أن

عين رجل أخر أُحرقت بأعقاب السجائر وكيف أن جسمه طُعن بقضيب معدني ساخن وبعدها تركه الحرس يحتضر ألماً. ومن ثم تم التخلص من الجثث. عم الصمت في قاعة المحاكمة عندما قرأت القاضية قول أحد المعتقلين عن موت أحد زملائه في السجن "مات وأغلقنا أعيننا ولففنا جسده بلحاف عسكري وقرأنا القرآن في قلوبنا".

اخُتتمت الجلسة بقراءة تقرير وزارة الهجرة واللجوء الراجع إلى يوم 16 من يناير/كانون الثاني 2012. وقد اختص هذا التقرير بشكل أساسي بالاحتجاجات في سوريا وبردود فعل كل من النظام السوري والحكومات الدولية. ذكرت الوزارة كيف انتشرت المظاهرات إبان الربيع العربي وكيف تلقى الجيش مع ذلك أوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرات والمتظاهرين* السلميين. لم يكف الوقت لإنهاء قراءة التقرير بالكامل ولم يتبق للمشاركين في المحاكمة إلا صور العنف في سوريا.

ستتابع المحاكمة يوم 9 سبتمبر/ أيلول 2020

محاكمة الخطيب، اليوم 28، 2. سبتمبر / أيلول 2020: المحكمة تنظر في تقارير الأمم المتحدة *وأمنستي وهيومن رايتس وتش* المتعلقة بسوريا

في اليوم الثامن والعشرين من محاكمة *كوبلنز*، كان استقبال أشعة الشمس الساطعة للمشاركين في القضية مختلفاً تماماً عن القصص القاتمة التي سمعوها خلال اليوم. قبل الظهر تم استجواب شاهدين وهما موظفان في الشرطة الجنائية الاتحادية في *ميكنهايم*. أحدهما هو رئيس التحقيق في قضية الخطيب. طلبت القاضية المسؤولةلة عن الجلسة بعد ذلك من الشاهدين أن يشرحا مصدر الوثائق والمعلومات التي قاما بأنفسهما بمراجعتها من قبل لصالح الشرطة الجنائية الاتحادية واستخدماها كإثبات في الدعوة ضد كلا من *أنور ر. وإياد أ*. وجراء ذلك كان مهم للحاضرين في قاعة المحاكمة أن يعرفوا بعض التفاصيل المسبقة عن المحاكمة وهي أن الشرطة الجنائية الاتحادية منذ عام 2011 تجمع في إطار التحقيقات الهيكلية في سوريا أدلة يمكن استخدامها في محاكمات لاحقة مثل محاكمة الخطيب.

بصوت هادئ قام الشاهد الأول عن ظهر قلب بذكر تفاصيل توصله لتقاريرالأمم المتحدة وتقارير منظمة *هيومن رايتس وتش* و منظمة *أمنستي انترنشونال* وأكمل موضحاً الإجراءات الذي دعته هذه التقارير إلى اتخاذها. وصف الشاهد الاعتقال العشوائي التي تقوم به أجهزة المخابرات السورية وظروف الحبس غير الإنسانية في سجون *الأسد*. ولأن القضاة مهتمون بشكل خاص بمقارنة معلومات عن ظروف الحبس، قام الشاهد بوصف تفاصيل موضحة لوسائل التعذيب وأسباب الوفاة في السجون مثل وسيلة "بساط الريح" والصعقات الكهربائية أو سحب أظافر القدم. قام القضاة في بعض الحالات بعرض صور شنيعة على الحائط توضح وسائل التعذيب التي ذكرتها الأمم المتحدة في تقاريرها.

وضح الشاهد عقب ذلك أهمية العمل التي تساهم به منظمة "لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA)". أخذت هذه المنظمة على عاتقها تجميع وتوثيق جرائم ضد الإنسانية وإتاحتها للقضاء الجنائي الدولي وإعطاء الشرطة الجنائية الاتحادية معلومات تخص *أنور ر.* ومعلومات بخصوص بنية السجن في فرع 251.

كان استجواب الشاهد الثاني أسرع قليلاً فبعد نصف ساعة انتهى استجواب الموظف الثاني التابع للشرطة الاتحادية الجنائية بعد أن سأله القضاة الأسئلة نفسها التي طرحوها على الموظف السابق وقد أيدت أقواله أجوبة سالفه.

وهكذا وصل القضاة لأخر نقطة في أجندة مرافعة اليوم وهي قراءة وثيقتين تابعتين للأمم المتحدة الجمعية العامة للأمم المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في العامين 2011 و2012. قراءة هذه الوثائق كان لازماً فعلى المحكمة عرض كل شيء بشكل رسمي أمام الرأي العام ضمن جلسات المرافعة إذا أردت أن تستخدمه كدليل في القضية. هذا ينطلبق أيضاً على تقاريرالأمم المتحدة. استمرت قراءة هذه التقاريرعدة ساعات وكانت تترجم في نفس الوقت إلى العربية حتى يفهم المتهمون أيضاً كل كلمة منها.

هذه المرة استخدمت تقارير الأمم المتحدة لغة واضحة-وهي في العادة تُكتب بشكل حذر ودبلوماسي-. اعتمد هذا التقرير على استماعات إلى ناجيين من ملاحقة النظام والمنشقين عنه. أعطى التقرير نبذة مختصرة عن التاريخ الحديث لسوريا وعن تطور أو بشكل أصح تدهور حقوق الإنسان على مدى عقود حكم حافظ وبعده حكم بشار الأسد. من النص يتجلى بقوة خوف الناس من التعذيب والانتهاكات والقتل. فقد وصف النص ضمن أشياء آخرى أن الجنود أُجبروا على إطلاق النار على الناس وأن الحوامل لم يجرئن على الذهاب للمستشفى وأن الأمهات والأباء الذين فقدوا أبنائهم تم نصحهم بأن ينسوا أبنائهم لأنهم بأية حال لن يستطيعوا رؤيتهم مرة آخرى.

دقائق قليلة قبل انتهاء قراءة الوثائق انطلق جرس الإنذار في أرجاء مبنى المحكمة انذاراً بوجود قنبلة. وبهذا انتهى يوم المرافعة بإخلاء طوارئ.

محاكمة الخطيب، اليومان 26و27، 26./27. أغسطس / آب 2020: شهادة *رياض سيف* لم تبرئ *أنور.ر*

في اليومين 26 و27 كان على المشاركين في محاكمة الخطيب والمتفرجين التكيف مع وضع جديد تماماً حيث تم الاستماع إلى *رياض سيف* وهو الشاهد الوحيد المستدعى لهذين اليومين من المحاكمة عبر الفيديو. *سيف* - سياسي سوري معارض معروف منذ سنوات عديدة - مريض لذا نظمت المحكمة الإقليمية العليا في *كوبلنز* بتعاون مع محكمة *برلين* الإقليمية جلسة الاستماع معه عبر الفيديو.

فبدايةً تحدث *سيف* بتفصيل كبير عن خلفيته الشخصية ومسيرته المهنية كصاحب مصنع نسيج وأخيراً حياته كسياسي معارض: لقد بدأ الرجل البالغ من العمر 73 عاماً بمقدمة طويلة ووضع التطور السياسي والاقتصادي في سوريا منذ أن تولت عائلة *الأسد* الحكم في سياق أوسع. وفي هذا الصدد أكد الشاهد عدة مرات: "كل ما عشناه في سوريا منذ عام 1963 يتبع أوامر مركزية. لا أحد ينفذ أي شيء ما لم يأمر به *الأسد*. ومهما حدث فهو بناءً على أوامر *الاسد*."

واعتباراً من عام 1994 برز *سيف* كنائب مستقل في البرلمان السوري باعتباره ناقداً حاداً للسياسة الإقتصادية والمالية للحكومة. وهكذا أغضب عائلة *الأسد* وكانت العواقب كما وصفها سيف للمحكمة لم تكن تتمثل في اعتداءات ومضايقات لنفسه ولشركته فحسب بل أيضاً في "الاختفاء" الغامض لابنه في عام 1996.

وبعد وفاة *حافظ الأسد* واستيلاء ابنه الرئيس الحالي *بشار الأسد* على السلطة أصبح *سيف* يأمل في إصلاحات سياسية واقتصادية. بصفته أحد المبادرين لـ "ربيع دمشق 2001" قام بتنظيم لقاءات ومحاضرات وتجمعات مع ما وصل إلى مئات المشاركين في منزله. وأدت هذه النشطات في نهاية المطاف إلى اعتقاله الأول في سبتمبر 2001 والحكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة "الاعتداء على سلطة الدولة". وشرح *سيف* للمحكمة أن الظروف التي احتُجز فيها في ذلك الوقت كانت مريحة نسبياً - لا سيما مقارنة بما عاشه عندما اعتقل في 2008 إلى 2010 و2011.

ويعرف *سيف* فرع الخطيب من تجربته الخاصة حيث اُحتجز واُستجواب هناك عدة مرات. وذات مرة في فبراير 2006 أُجبر في الخطيب على الانتظار في العراء وفي البرد القارس لمدة عدة ساعات لغاية البدء في التحقيق معه. ولقد شاهد هناك أدوات تعذيب - مثل الهراوات والقضبان الحديدية والسياط - ولكن لم يسيئوا معاملته. ولكن أكد *سيف* أن فترة الاعتقال في سجن عدرا من يناير 2008 إلى يوليو 2010 كانت أسوأ من ذلك إذ أنه تم زجه في زنزانة مع كبار المجرمين وكانت الظروف وأساليب التحقيق مهينة وغير إنسانية.

ومع ذلك لم يتردد في المشاركة في الاحتجاجات السلمية ضد *الأسد* التي انطلقت منذ آذار/ مارس 2011. وشدد *سيف* على أن قوات الأمن وخاصة أجهزة المخابرات أصبحت تقمع الاحتجاجات بوحشية متصاعدة في ذلك الوقت. لقد اختبر هذا الأمر بنفسه، على سبيل المثال في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 عندما ضربته مجموعة من عملاء المخابرات بشكل وحشي. وفيما بعد في شهرحزيران/يونيو 2012 قرر مغادرة سوريا وهو مقيم الآن في *برلين*.

وفي ألمانيا سمع لأول مرة عن المتهم الرئيسي *أنور ر.* عندما طلب منه صهره في آب/أغسطس 2013 بناءً على طلب شخص صديق له منذ فترة طويلة أن يساعد ضابط منشق للمخابرات السورية - هكذا وصف *سيف* للمحكمة كيفية إنشاء الاتصال. *أنور ر.* ينحدر من منطقة الحولة التي أغلبية سكانها من السنة. وبعد مقتل أفراد من عائلته في مذبحة هناك في أيار/ مايو 2012 انشق عن نظام *الأسد* وهرب إلى الأردن وهو الآن خائف على حياته.

أوضح *سيف* أن سبب مناصرته لطلب *أنور ر.* لدى وزارة الخارجية الألمانية كانت رغبته في دعم المنشقين عن نظام الأسد القمعي. كما أعرب عن أمله في الحصول على بعض المعلومات حول مصير منتقدي النظام المعتقلين من ضابط في مثل هذا المنصب المهم داخل جهاز المخابرات العامة. "ولكن لم يأتِ شيء من *أنور ر.* ولا كلمة."وأكد *سيف* أنه لم يسمع عن اتصالات محتملة *لأنور ر.* بالمعارضة خلال الفترة التي ترأس فيها قسم التحقيق في فرع الخطيب.

ورداً على أسئلة القاضية ومحامي الدفاع عن *أنور ر.* كرر *سيف*: "لا أعرف الرجل شخصياً. ولا أستطيع أن أحدد ما إذا كان مقرباً من المعارضة في سوريا ولا إذا كان يساعد سجناء". نعم، هناك سوريون أبدوا تعليقات إيجابية حول المتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن أكثر من ذلك برز بعد اعتقال *أنور ر.* عدد متزايد من الأشخاص الذين تحدثوا عن التعذيب في الخطيب. إن تصريحاتهم تدين المتهم الرئيسي تماماً كما لم تشكل جلسة الاستماع مع الشاهد *سيف* تبرئة ذمة *لأنور ر.*

وستستمر المحاكمة في 2 أيلول/ سبتمبر.

محاكمة الخطيب، اليوم 25، 20 أغسطس / آب 2020: إطلاق نار على المتظاهرين وتعذيب جسدي ونفسي للسجناء

بدا *حسين غرير* - مدّعي بالحق المدني وناجي من التعذيب يدعمه المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان **ECCHR**-مركّزاً وواثقاً بنفسه عند وصوله إلى المحكمة. في اليوم الخامس والعشرين من محاكمة الخطيب كان هو الشاهد الوحيد المستدعى. وأثناء عبوره للأمتار الأخيرة قبل دخوله القاعة لم يرافقه المحاميان الشريكان في المركز *باتريك كروكر*

و*سيباستيان شارمر* فحسب بل كان برفقته أيضاً فريق تلفزيوني ألماني. كما جلست شقيقتا غرير وزوج أخته الذين أتوا خصيصاً من هولندا في المقاعد المخصصة للزوار في قاعة المحكمة وهي كلها مشغولة.

وفي البداية فصل مهندس البرمجيات مسيرته المهنية ونشاطه السياسي في سوريا حيث أسس منذ أيام الدراسة الجامعية في دمشق موقع مدونة من دون ذكر اسمه من أجل الكتابة الناقدة لنظام الأسد. ومنذ عام 2010 عمل أيضاً كمدرب لدى منظمة **BBC Media Action** وهي منظمة مخصصة لتطوير الإعلام. أما في عام 2011 - مع بداية الاحتجاجات السلمية ضد نظام الأسد – فقد شارك *غرير* في عدة مظاهرات. وشاهد عن كثب كيف أطلقت الشرطة والجيش النار على الناس بالذخيرة الحية وشاهد أيضاً ناس لقوا حتفهم جراء ذلك. وقام هو بتصوير القمع العنيف للمتظاهرين تصويراً فوتوغرافياً وبالفيديو**.**

وفي تاريخ 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، كان غرير جالساً في أحد المطاعم مع صحفية سورية شابة عندما تم إلقاء القبض عليه. تم نقله أولاً إلى الفرع أربعين وبعد بضع ساعات إلى الفرع 251 التابع لجهاز المخابرات العامة. وهنا استفسر القاضي المساعد منه عن مصدر معرفتها اليقينية هذه. فرد غرير إنه أثناء نقله إلى الفرع أربعين الذي لم يدم طويلاً لم تكن عيناه معصوبتين كما أنه كان قادراً على متابعة السير إلى الفرع 251 رغم تعصيب عينيه. وأكدوا له السجناء الأخرون ذلك أيضاً**.**

احتُجز غرير في الفرع 251 لمدة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر يوماً. ولم يستطع أن يحدد الفترة بدقة إذ أن الزنزانة كانت تتواجد في طابق تحت الأرض لا يدخله ضوء النهار. وفي المقابل كان وصفه للزنزانة نفسها أدق بكثير: متران في ثلاثة أمتار ونافذة صغيرة مزودة بقضبان وباب من المعدن بفتحة للتهوية وأخرى لتقديم الطعام. واضطر السجناء المحتجزون هنا ووصل عددهم إلى 25 شخصاً إلى الشرب من خرطوم في مرحاض الزنزانة بينما تناوبوا على النوم في أوقات مختلفة. قارن القضاة هذه الأوصاف بالرسومات التي رسمها *غرير* أثناء استجوابه من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية والتي عُرضت على شاشة كبيرة في قاعة المحكمة**.**

أفاد *غرير* أن التحقيقات - وما يرتبط بها من تعذيب - جرت في الغالب في الردهة. ومن خلال فتحة الباب استطاع متابعة سوء معاملة سجناء آخرين. كما رأى امرأة وسمع أخريات. وقد تم التحقيق معه حوالي خمس مرات وكان يُساء معاملته في هذه الأثناء طيلة الوقت تقريباً. "كنت معصوب العينين واضطررت إلى الاستلقاء على بطني وكانت قدميّ مرفوعتين نحو الأعلى. وكان المحقق جالساً أمامي ووقف حارس خلفي. وإذا لم تعجب المحقق إجابتي فإن الحارس أصبح يضربني بأمر من المحقق. مرة بحزام عسكري وأخرى بسلك سميك. كانت قدميّ حمراء وزرقاء ومتورمة لدرجة أن العودة إلى الزنزانة سراً على الأقدام تحولت إلى محنة أخرى"، أوضح *غرير*. تبين على الشاهد أن هذه الأوصاف التفصيلية أرهقته ولذا علقت القاضية الرئيسة جلسة الاستجواب مؤقتاً.

وبعد استراحة قصيرة واصل *غرير* الإدلاء بشهادته دون أي تردد. قال إنه ذات مرة نُقل إلى غرفة مليئة بأدوات التعذيب: "لم أكن معصوب العينين بشكل استثنائي ورأيت جهازاً للصعق بالصدمات الكهربائية وعشرات الأسلاك والأحزمة والهراوات. على ما يبدو كان من شأن ذلك أن يخيفني. تماماً مثل الحارس الذي كان يتلاعب بزردية كان من المعروف أنها أُستخدمت من أجل نزع أظافر السجناء**."**

وفي حالة أخرى تم إدخاله إلى مكتب مسؤول رفيع المستوى على ما يبدو. وخاطب المحقق الآخر الرجل بـ "سيدي". وهذا الأخير بدوره هدد مرؤوسه: "إما أن تحصل على الأسماء منه أو ستجرب ما يجربه هو**."**

أما بالنسبة ما إذا كان هذا المسؤول الرفيع المستوى *أنور ر.* المتهم الرئيسي في محاكمة الخطيب فلم يتضح في يوم المحاكمة هذه. بينما أكد *غرير* أنه يتذكر صوته تماماً سارع محامي الدفاع عن *أنور ر.* إلى التوضيح مرة أخرى: لن يوافق على أخذ عينة صوتية وطالب بعدم تكرار السؤال عن ذلك في المستقبل**.**

وفي نهاية يوم المحاكمة أعلن المحاميان الشريكان في المركز اللذان يمثلان كل من *غرير* والمدعي المشترك *وسيم مقداد* عن بياناً بخصوص اليوم السابق من المحاكمة جاء فيه أن *أنور ر.* ذكر في إفادته في 18 آذار/مارس 2020 أنه شخصياً حقق مع

مقداد. وفي دوره أكد *مقداد* في شهادته على أن نفس الرجل كان يقوم بالتحقيق معه دوماً وأنه نفسه أمر بتعذيبه. لذا لا يمكن أن يكون المسؤول عن تعذيب *مقداد* إلا*أنور ر*.

ستستمر المحاكمة في 26 آب/أغسطس.

محاكمة الخطيب، اليوم 24، 19 أغسطس / آب 2020 : "عرفوا بالضبط كيف يسببون أقصى قدر من الألم"

بدأ اليوم الرابع والعشرون من محاكمة الخطيب بشكلٍ مختلفٍ عما كان مخططاً له، حيث أعلنت القاضية الرئيسة قبل بدء جلسة المحاكمة أمام جميع الحاضرين عن أمر مؤقت صادر عن المحكمة الدستورية الاتحادية التي قررت في 18 آب (أغسطس) 2020، أي منذ ساعات قليلة فقط، أنه من الآن فصاعداً يجب منح ممثلي وسائل الإعلام المعتمدين الذين لهم صلة بالصراع السوري الفرصة لمتابعة المحاكمة باللغة العربية. ونفذت المحكمة هذا الأمر على الفور ففسرت القاضية أن بإمكان الصحفيين المعتمدين خلال جلسة اليوم الاستماع إلى الترجمة الفورية المخصصة للمشاركين في القضية والناطقين بالعربية. وأراد اثنان من السوريين الاستفادة من ذلك مباشرة وبينهما أحد المتقدمين اللذين طالبوا بهذا الأمر. ولكنه كانت هناك مشكلة: مع أن كلا السوريين حضرا كل جلسات المحاكمة حتى الآن إلا أنهما غير معتمدين بشكل خاص للمحاكمة. وعلى الرغم من أنه تبين توفر سماعات غير مستخدمة لهما، وكذلك وجود الإمكانية التقنية لمتابعة المحاكمة باللغة العربية دون أي جهد إضافي، فقد منعتهما القاضية من إمكانية الاستماع إلى الترجمة الفورية بسبب عدم كونهما معتمدين. وأثار هذا القرار عدم تفهم الحاضرين – أيضاً بين ممثلي وسائل الإعلام الألمان- في القاعة.

وفيما بعد افتتحت القاضية الجلسة أخيراً، ولكنها قرأت أولاً قرار المحكمة الدستورية مرة أخرى بالكامل. ثم نادت على الشاهد الوحيد المستدعى لهذا اليوم وهو أحد الناجين من التعذيب الشاهد والمدعي بالحق المدني *وسيم مقداد*. يدعمه المركزالأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR ويمثله في المحاكمة المحاميان المتعاونان مع المركز *باتريك كروكر وسيباستيان شارمير*.

أوضح الشاهد السوري منذ البداية أنه يهمه أن يدلي بشهادته أمام المحكمة باللغة الألمانية وهذا حدث لم يسبق له مثيل في هذه المحاكمة. روى *مقداد* كيف كان هو واثنان من أصدقائه في *دوما* بالقرب من *دمشق* في أيلول/ سبتمبر 2011 يتجولون ويبحثون عن إحدى المظاهرات، وأرادوا الانضمام إليها حيث كان هو في ذلك الوقت كثيراً ما يشارك في المظاهرات رغم أن هكذا مشاركة كانت دائماً تشكل خطراً إذ أن قوات الأمن كانت تستخدم العنف بشكل منتظم وتوصل الأمر حتى إلى إطلاق الرصاص الحي. لم يشهد قط مظاهرة في سوريا دون انتهاكات من قبل الشرطة. وذكر مقداد أنه في ذلك اليوم كان هناك العديد من القوات العسكرية والأمنية منتشرة في الشوارع وفي نهاية المطاف اعتقلته هو وصديقه. وتعرضوا للشتم والركل والضرب. كما كسر شرطي أو جندي أحد ضلوعه بينما أضرم آخرون النار في شعر المعتقلين. ومن ثم تم نقلهم إلى المعتقل بحافلات – وخصيصاً إلى فرع الخطيب.

واحتُجز *وسيم مقداد* هناك لمدة خمسة أيام. وكان يتقاسم خلال هذه الفترة زنزانته الصغيرة (حوالي ستة أمتار مربعة) مع ما يصل إلى تسعة سجناء آخرين. وتم التحقيق معه ثلاث مرات. مرة تلو الأخرى وكل مرة من قبل نفس المحقق وبنفس الروتين: كان الحراس ينادونه ليخرج من الزنزانة واقتادوه نحو التحقيق وهو معصوب العينين. وهناك كان عليه أن يستلقي على بطنه على الأرض وساقاه مثنيتان وقدماه مرفوعتان. وإذا لم تعجب المحقق إجابته يأمر بالتعذيب. شرح *مقداد* بكل هدوء: "كانت دائماً نفس الدورة: قلت شيئاً وضُربت، قلت شيئاً وضُربت وهكذا دواليك". وقد ضُرب بشكل أساسي في أخمص قدميه وكذلك على كعبيه ورجليه. "لقد عرفوا بالضبط كيف يسببون أقصى قدر من الألم ". وتحدث *مقداد* عن انتصار شخصي صغير له في هذا الوضع: "لقد استلقيت على يدي. أنا موسيقي وكنت أخشى أن يؤذوا يديّ. كانت تلك طريقتي في المقاومة هناك."

حقق معه رجل واحد فقط. وأكد مقداد أنه لا يزال بإمكانه التعرف على صوته حتى اليوم، أنه خزنه في ذهنه. لكن كما حصل في السابق فقد رفض المتهم *أنور ر*. تقديم عينة صوتية في هذا اليوم أيضاً وحسب أقوال *مقداد* فقد ذكر أثناء التحقيق أساساً أسماء كان يعرف أنها كانت "محروقة" أي أسماء كان النظام قد عرفها من قبل. كان هو وأصدقاؤه قد استعدوا لمثل هذه المواقف. وعلى أي حال لم يكن هدف التحقيقات الحصول على معلومات بل كل ما يريده النظام السوري هو تخويف الشعب بشكل ممنهج حتى لا يجرؤ أحد على مقاومته في المستقبل.

وبعد خمسة أيام قضاها في الفرع 251 نُقل إلى *كفر سوسة*. ولم يتعرض للتعذيب هناك إلا أن الظروف في العنابر الجماعية كانت مروعة: لا مكان للنوم وأسوأ الظروف الصحية وطعام سيء وغير كاف وأمراض كانت تنتشر بين السجناء. "الآن، في زمن كورونا، يمكن اعتبار الحبس هناك بمثابة حكم بالإعدام،" هكذا قال *مقداد*.

وفي نهاية استجوابه كشاهد خاطب *وسيم مقداد* المحكمة مرة أخرى: لقد أراد التأكيد صراحة على أنه سعيد لمحاكمة *أنور ر.* و*إياد أ*. في ألمانيا أي في محاكمة نزيهة في دولة ذات سيادة قانون ولا يمكن تخيل وقوع ذلك في سوريا بهذا الشكل.

محاكمة الخطيب، اليومان 22 و23 من محاكمة الخطيب، 12 و13 أغسطس / آب 2020: شاهد خاص

لقد كرست المحكمة يومين لهذا الشاهد الخاص. ولم يعرف لا القضاة ولا أطراف المحاكمة الآخرون اسمه حيث لم يدخل القاعة كما هو المعتاد بالنسبة للشهود من غرفة الانتظار المجاورة الخاصة بهم بل بدلاً من ذلك تم إدخاله وهو متنكراً ببروكة شعر ولحية اصطناعية من خلال الباب الذي عادة ما يدخل المدعى عليهم فقط إلى القاعة من خلاله. كما بقي المكان الذي مكث فيه خلال فترات الاستراحة أثناء الجلسة سراً. ولم يرد هو على الأسئلة التي من شأنها أن تكشف عن هويته بل كان محاميه هو الذي يرد: "نحن لا ندلي بأي شيء في هذا الخصوص" وكانت كل هذه الاحتياطات ضرورية إذ أن الكشف عن هويته كان سيؤدي حسب أقوال محاميه إلى تعريض أسرة الشاهد لخطر كبير.

لقد عمل الشاهد لمدة تزيد عن 20 عاماً في جهاز المخابرات السورية. وبناءً على ذلك فقد قدم خلال اليومين التالين معرفة تفصيلية ملفتة للانتباه عن التنظيم الداخلي وسير العمل والمسؤوليات المناطة بالفروع المختلفة في الجهاز. وشرح كيف كانت سلاسل القيادة تعمل وما الدور الذي لعبه الموظفون المختلفون في المخابرات وما تبقى لديهم من حرية تصرف أم لا في إطار هذا الدور. وبين فترة وأخرى تم عرض المخططات التنظيمية التي رسمها الشاهد على الشاشة الكبيرة خلف القضاة. وكان الحديث في الساعات القليلة الأولى من الجلسة تقنياً جداً. ولكن بعد ذلك انتقل هذا الشاهد أيضاً إلى الحديث عن الأفعال الكامنة وراء المخططات التنظيمية: كل السجون السورية كانت مكتظة للغاية. واستخدمت أجهزة المخابرات أساليب تعذيب وحشية مختلفة ومات الناس. وكانت سمعة الفرع 251 سيئة بشكل خاص في هذا الصدد. كما أوضح الشاهد إلى أية درجة كان النظام خبيثاً وغداراً حيث تم ابتزاز سجناء كي يتجسسوا على سجناء آخرين. وأثناء التحقيق لم تكن هناك أصلاً إمكانية للسجناء للرد بإجابات بالمعنى الحقيقي للكلمة بل كان الأمر برمته بمثابة عمل انتقامي. وقد كانت التهم المزعومة التي من المفترض الاعتراف بها مثبتة من ذي قبل. وهذا كله سرده الشاهد بثقة وبصوت قوي. وكانت الشهادة مفصلة لدرجة أن اليوم الثاني والعشرين من المحاكمة استمر حتى وقت متأخر من فترة العصر. وبعد أن سرحت القاضية الرئيسة الشاهد دار الحديث حول شهود محتملين ذكرهم *أنور ر.* في إفادته. وفسرت ممثلة المدعي العام الاتحادي بشكل منهجي سبب عدم وجود ضرورة أو وجوب لسماع المحكمة لأي من هؤلاء الشهود. وتم ضم هذا البيان إلى ملف القضية وسيتم إرساله قريباً إلى الأطراف المشاركة.

في اليوم الثالث والعشرين من المحاكمة دخل الشاهد المتنكر قاعة المحكمة مرة أخرى من خلال الباب الذي عادةً ما يتم إدخال المتهمين فقط من خلاله. وقبل أن يتمكن المشاركون من طرح أسئلتهم عليه باشر هو بالحديث قائلاً إنه يريد تصحيح ما قاله بالأمس لأنه لم يحدد بدقة الحجم الحقيقي لأحد فروع المخابرات. وبعد أن صحح ذلك استفسر المشاركون عن المزيد من التفاصيل. متى بالضبط تم الإعلان عن حالة الطوارئ في سوريا؟ وكيف تم نقل السجناء إلى الفروع بالضبط؟ ومراراً سأل الدفاع: من أين للشاهد هذه المعلومات؟ وكما فعل في اليوم السابق فقد أجاب الشاهد بهدوء وتفصيل. فقط

عندما حاول الدفاع معرفة المزيد عن مصدر معرفة الشاهد رفض محاميه الإجابة في إيجاز شديد. وفي حالتين تسبب هذا في اعتراض الدفاع على الرفض والمطالبة بأمر من المحكمة بشأن نطاق حماية الشاهد. وفي كلتي الحالتين قررت هيئة المحكمة أن الإجابة على الأسئلة يمكن أن تسمح باستخلاص استنتاجات حول هوية الشاهد وبالتالي لا يجب الإجابة على الأسئلة.

واهتز ثبوت الشاهد مرة واحدة فقط عندما سأله أحد محاميي المدعين بالحق المدني عما إذا كان هناك عنف جنسي. وأخذ الشاهد نفساً عميقاً قبل أن يروي عدة حالات ذات وحشية كبيرة.

وفي ظهر اليوم غادر الشاهد القاعة برفقة موظفي المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية وهو متنكراً دون السماح بأي استنتاجات بشأن هويته. وهذا علامة واضحة على درجة شدة الأفعال التي تتم محاكمتها في *كوبلنز* وعلى المخاطر التي يتحملها بعض المشاركين من أجل تسليط الضوء عليها.

ستتابع المحكمة جلساتها في 19 و20 آب/أغسطس بالاستماع الى اثنين من الناجين من التعذيب في الفرع 215 واللذين هم مدعون فرعيون في القضية

محاكمة الخطيب، يوم 21، 31 يوليو / تموز 2020: يوم مضطرب

بدأ اليوم الواحد والعشرون للجلسات في محاكمة الخطيب في *كوبلنز* بشكل روتيني حيث تحدث الشاهد السوري الوحيد المستدعى لهذا اليوم عن اعتقاله. أفاد بهدوء وموضوعية كيف أُعتقل في الشارع واقتيد إلى فرع الخطيب وتم التحقيق معه هناك مرة واحدة وبعد ذلك سرعان ما أطلق سراحه. وفي البداية لم يتكلم عن تفاصيل إقامته هناك. وعندما سألته القاضية الرئيسة بالتحديد عن سوء معاملة أخذ نفساً عميقاً ولكنه ظل غامضاً. كان على الرئيسة أن تستفسر بشكل مفصل عن حجم الزنزانة والطعام والظروف الأخرى للاحتجاز. فقط عندما انتقلت إلى الحديث عن التحقيق معه أصبحت الشهادة أكثر تفصلاً.

لكن الصورة التي رسمها كانت مختلفة تماماً عن تلك التي وصفها الشهود السابقون. قال إن التعامل معه في فرع الخطيب كان لطيفاً ومهذباً للغاية. قد يكون السبب وراء ذلك أنه كان يعمل في الإدارة السورية. وعلى أي حال لم يتعرض لسوء معاملة وبعد التحقيق أكدوا له أنه سيتم الإفراج عنه قريبًا. ومع ذلك فقد سمع هو وسجناء آخرون كيف تم تعذيب سجناء.

وانقطع استجواب الشاهد فجأة عندما سأل أحد القضاة الشاهد عما إذا كان قد تعرف على المتهم. ورد الشاهد إنه ليس متأكداً وعبر عن رغبته في طرح بعض الأسئلة على المتهم *أنور ر.* كي يتأكد من أنه قابله من قبل. ولم يكن أحد الحاضرين ليتوقع هذا الطلب الاستثنائي جداً.

فإذن انقطعت الجلسة قبل أن يُسمح *لأنور ر.* بالإجابة على أسئلة الشاهد. ومُنح للأطراف بعض الوقت للتكيف مع الوضع الجديد. لقد اجتمع محامو الدفاع أثناء الاستراحة كما تشاور بعض المحامين الممثلين للمدعين بالحق المدنيين ما كان القضاة قد انسحبوا. كان التوتر ملموساً. انتظر الجميع لمعرفة ما إذا كان ر. سيوافق على الإجابة على أسئلة الشاهد. وبعد عشر دقائق بعد استئناف الجلسة من قبل القاضية الرئيسة تحدث أحد محامي الدفاع قائلاً إن ر. سيبقى صامتاً. فإذن لم يقبل بأسئلة الشاهد.

ورغم الحل غير المذهل لهذا الوضع الاستثنائي فإن المحاكمة لم تعد إلى مسارها الهادئ السابق. لقد نشأت مشاجرات كلامية صغيرة بين الأطراف المختلفة. وصدرت عدة تحذيرات أن الأسئلة اللاحقة للشاهد لا يجب أن تفترض أنه تعرف على ر. وناقش المحامون ما إذا كان يجوز طرح أسئلة معينة على وجه التحديد في هذا السياق. واضطرت المحكمة إلى الانسحاب مرة أخرى، هذه المرة لاتخاذ قرار شكلي بشأن مقبولية أحد الأسئلة– ما يعتبر حدث غير مسبوق في هذه المحاكمة. ثم ركزت الأسئلة على جوانب مختلفة من استجواب الشاهد السابق لدى الشرطة والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. وقال الشاهد إنه لم يعد يتذكر بعض الأشياء بينما يتذكر الآن بعض الأشياء الأخرى بشكل مختلف. حاولت أسئلة المدعين العامين والدفاع وممثلي المدعين بالحق المدني إذن توضيح الاختلافات بين أقوال الشاهد الحالية والسابقة.

إن الأسئلة الكثيرة عن التفاصيل زادت من اضطراب الشاهد تدريجياً. أصبح يتجنب الأجوبة المباشرة وطلب محام. انسحبت المحكمة مرة أخرى. وبعد خمس دقائق أعلنت للحاضرين أن الشاهد قادر على تحمل الجلسة دون مساعدة محام. وطمأنت القاضية الرئيسة الشاهد بأن الجلسة لن تعد تطول وكانت على حق في قولها إذ أنها سرحت الشاهد بعد ذلك بوقت قصير. وهكذا انتهى هذا اليوم المضطربمن المحاكمة فجأةً.

محاكمة الخطيب يوم 20، 30 يوليو / تموز 2020: شهادة أحد الناجين

كان يوم متقلب في المحكمة وبدأ اليوم بانتظار قصير لأن أحد المتهمين تأخر قليلاً. واستغل الحاضرون الوقت لتبادل وجهات النظر أو استمتعوا ببساطة بأشعة الشمس التي كانت تطل من خلال النوافذ المؤمنة. بمجرد وصول جميع المشاركين نادت القاضية الرئيسة على الشاهد الوحيد المستدعى لهذه الجلسة كي يدخل إلى القاعة. وكانت الكثير من التفاصيل لشهادته تشبه شهادة اليوم السابق: مرة أخرى تم القبض على الشاهد لأن مدينة مشبوهة ذُكرت في بطاقة الهوية كمنشأ. ومرة أخرى زج به في زنزانة مكتظة بالكامل. شرح الشاهد كيف خصص السجناء لبعضهم البعض مناطق صغيرة محددة يسمح لهم باحتلالها وكيف لم ينجح البعض في الحصول على مكان خاص بهم ووقفوا حتى فرغ مكان ما وكيف فقد كل من قام مكانه المخصص للجلوس. وإذا كان على سجناء مغادرة الزنزانة فلم يتمكنوا من الخروج إلا بالدعس على سجناء آخرين. لم تجد قدميهم ولا مساحة حرة على الأرض. ولم يعد يرى الشاهد ضوء النهار والهواء النقي ولم يشعر بهما إلا عندما أُقتيد للتحقيق.

وأثناء الحديث عن ذلك أُضطر الشاهد، الذي كان يتكلم عدا ذلك بتركيز كبير وواقعية عالية، إلى الضحك: لأنه لم يستطع النوم في الزنزانة أبداً وفي هذه اللحظة التي شعر بها ببعض الضوء والهواء النقي أصبح بكل بساطة يغفو. ولكن عبثية هذه اللحظة لم تنجح في إخفاء جدية الوضع إذ أن الشاهد سرعان مابدأ يتحدث عن سوء المعاملة وفصَّل أن أشياء كثيرة حصلت أثناء احتجازه لدرجة أنه لا يستطع أن يروي كل شيء: القليل من الطعام السيء والإساءة الشديدة والتهديدات. وذات مرة كان التعذيب شديداً لدرجة أنه كسر قيوده. في ذلك الوقت صار يتمنى لو أنه يموت.

بعد استراحة غداء قصيرة استمر الاستجواب. وتحدث الشاهد عن فترة ما بعد الحبس. وازداد اضطرابه الظاهر وبدأ يرتجف أثناء الحديث عن حالات الخوف والأرق. وأوضح بشكل عاطفي ومنفعل جداً أن ما شهده وعاشه تجربة لن ينساها أبداً - لا يستطيع أن ينساها أبداً. لم يكن ليتخيل أن توجد مثل هذه الوحشية على الإطلاق. وحتى بالنسبة للمشاهدين الذين لم يتمكنوا إلا من رؤية ظهر الشاهد كان من الواضح مدى تأثير الذكريات عليه. وعندما انفجر بالبكاء قاطعت القاضية الرئيسة الجلسة وغادر القضاة القاعة وانسحب الشاهد إلى غرفة الشهود بينما بقي معظم الحاضرين جالسين وهم صامتين.

وعندما تم استئناف الجلسة بعد عشر دقائق تأكدت القاضية الرئيسة بشكل سريع أن الشاهد بخير. وبعد رده المختصر "كل شيء على ما يرام" أصبح يجيب على الأسئلة العديدة من قبل المشاركين في المحاكمة بهدوء واضح وبصبر. واستخدم خلال ذلك مؤشر الليزر للإشارة إلى الصور الجوية التي تم عرضها على الشاشة الكبيرة خلف منصة القضاة. وبعد يوم محاكمة دام أكثر من أربع ساعات سرحتها لقاضية الرئيسة أخيرًا شاكرًة له "بجزيل الشكر" تمامًا كما فعلت مع الشاهد في اليوم السابق. وخلال هذه الساعات الأربع لم يمكن أن يُخفي على الحاضرين ما كان يعنيه التعذيب في فرع الخطيب للمعتقلين. مرت ثماني سنوات بين الحدث والشهادة. تلاشت بعض الذكريات منذ ذلك الحين. ومع ذلك لا تزال تبقى بعض الآثار موجودة حتى الآن.

محاكمة الخطيب، اليوم 19، 29 يوليو / تموز 2020: شهادة أحد الناجين

كان الجو العام السائد في القاعة لطيفاً عندما حضر المشاركون في المحاكمة واحد تلو الآخر إلى القاعة 128 في المحكمة الإقليمية العليا في مدينة *كوبلنز* الألمانية إذ أنهم رحبوا ببعضهم البعض بودية بعد استراحة دامت لمدة ثلاثة أسابيع وكان البعض واقفين معاً وهم يتبادلون بضع كلمات. وبعد دخول القاضيات الثلاث والقاضيين الإثنين سجلت رئيسة الهيئة بكلمات خفيفة حضور جميع الأطراف في المحاكمة.

ولقد تغير المزاج بسرعة عندما دخل الشاهد الوحيد الذي تم استدعاءه لهذا اليوم إلى القاعة وهو رجل طويل القامة يأتي متردداً من باب جانبي. وبعد أن ذكر بياناته الشخصية للقاضية الرئيسة باشر بالحديث:

في عام 2012 اعتقلته إحدى الميليشيات الموالية للنظام في دمشق وهو في طريقه إلى مكان عمله وكان عمره آنذاك إثنين وعشرين عاماً. وما ورط الشاهد في الورطة هو أن السلطات سجلت بالخطأ في هويته أنه من *حلب* بينما كان يعيش ويعمل في *دمشق* منذ زمن طويل. وهكذا اصطحبته الميليشية ومعه عدة أشخاص آخرين. وعندما دفعوه إلى داخل زنزانة لم يسقط على الأرض كما كان متوقعاً بل كانت الزنزانة مزدحمة لدرجة أنه سقط على أشخاص آخرين. وأصبح أعضاء الميليشيا يرشون البنزين عليه وعلى السجناء الأخرين وسمعهم يناقشون ما إذا كان أحدهم سيشعل سيجارة ويلقيها على السجناء الآن. وفي هذه اللحظة ظن الشاهد للمرة الأولى أنه سيموت.

ولكن بدلاً من ذلك تم اقتيادهم إلى فرع الخطيب تحت الضرب. وهناك تم جرهم إلى زنزانة مزدحمة مرة أخرى. وعندما طلبت القاضية الرئيسة منه تفاصيل عن الإقامة في الزنزانة وقف الشاهد وعرض أمام منصة القضاة بشكل واضح كيف أن السجناء وهم عدة مئات من الأشخاص مكدسين في زنزانة واحدة لم يستطيعوا الجلوس إلابشكل أشبه بالقرفصاء. وجلس بعضهم في حضن سجناء آخرين. وبمجرد أن وقف شخص ما فلم يعد يتمكن هذا الأخير من الجلوس مرة أخرى حيث كان شخص آخر قد احتل مكانه على الفور. وتحول الجو في قاعة المحكمة وأصبح يميل إلى المرح إلى حد ما عندما تحدث الشاهد عن أن السجناء في لحظة ما أصبحوا على وشك البكاء عندما تم إدخال رجل ضخم جداً إذ أن المكان كان أصلاً ضيقاً بما فيه الكفاية. ولكن لم تدم لحظة المرح هذه نظراً إلى فظاعة الحديث عن الأمراض الجلدية والرائحة الكريهة والإساءات والإذلالات المستمرة والطعام القليل السيء. ولم يستطع الشاهد إلا التخمين بالنسبة لمدة سجنه هناك بسبب عدم دخول ضوء النهار إلى الزنزانة. ولكنه توقع أنها كانت بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وخلال هذه الفترة أُقتيد عدة مرات إلى غرفة تحقيق وكان عليه أن يجيب على أسئلة هناك أثناء سوء معاملته.

وبعد أن انتهى الشاهد من حديثه طرح جميع المشاركين في المحاكمة عليه أسئلة حول تفاصيل سوء المعاملة وموضوع التحقيقات. وعندما سرحت القاضية الرئيسة الشاهد "مع الشكر الجزيل" لم يتبق أي شيء من الجو اللطيف الذي ساد في البداية حيث توضح للجميع في القاعة تعسف النظام إذ أن الشاهد تعرض لسوء معاملة شديدة لمدة عدة أسابيع لمجرد ذكر مدينة غير صحيحة في بطاقة الهوية. وأكد هو مرارًا على هذا التعسف حيث قال إنه ما لا يزال يعذبه حتى اليوم هو السؤال عن السبب. لماذا كان عليه وعلى السجناء الآخرين تجربة كل ذلك؟ كان الشاهد في طريقه إلى العمل فقط بينما كان سجين آخر باع الخضار في المكان الخطأ فقط. على أي حال تركت الفترة التي قضاه في فرع الخطيب أثراً كبيراً عليه حتى كانت الجملة الأولى التي قالها الشاهد لأسرته بعد إطلاق سراحه في حالة رهيبة: يا الله اجعلني لا أبقى أعيش في هذا البلد. وغادر سوريا بالفعل في عام 2013.

محاكمة الخطيب، اليوم 18، 6 يوليو / تموز 2020: شهادة ابن خال *إياد أ*.

في اليوم الثامن عشر من محاكمة الخطيب كان هناك عدد أقل بكثير من المتفرجين حاضرين مما كان عليه في بداية المحاكمة لكن حوالي عشرة أشخاص - نشطاء سوريون وألمان وصحفيون وأطراف معنية أخرى - راقبوا المحاكمة. وهكذا كان في كل يوم منذ بدء المحاكمة في 23 أبريل: لم تكن المنصة فارغة في أي يوم بل حضر دائماً من قام بتوثيق المحاكمة وتغطيتها. كما أنتقل المدافعون والمتهمان في هذا اليوم إلى مقاعد جديدة وذلك بناءً على طلب المدافعين من أجل رؤية الشهود في القاعة بشكل أفضل حيث كانت اللوحات من الزجاج الشبكي لا تزال موضوعة بين المقاعد بسبب وباء كوفيد-19.

قبل البدء استجواب الشاهد حذرت القاضية الرئيسة صحفياً كان موجوداً بين الجهور والتقط صوراً في قاعة المحكمة دون إذن وأشارت مرة أخرى إلى أن التصوير والتسجيلات الصوتية محظورة في المحاكمات في ألمانيا. وفي المستقبل ستقوم بمعاقبة انتهاكات من هذا النوع بفرض غرامات.

كان الشاهد الوحيد المستدعى في هذا اليوم ابن خال المتهم *إياد أ.* السيد أ. وهو أيضاً مقيم في ألمانيا. وأفاد الشاهد أنه كان مهتم بالسياسة منذ زمن بعيد. وعندما انطلقت الانتفاضة في مارس 2011 شارك في المظاهرات وحاول حتى تنظيم اجتماعات بنفسه.

وحسب أقوال الشاهد تم اعتقاله بعد مظاهرة فاشلة في أبريل / نيسان 2011 في مقهى إنترنت أثناء الكتابة عن الاجتماع في الإنترنت. ويبدو أن قوات الأمن لحقته إلى هناك. وطبقاً لتصريحاته تم اعتقاله من ثم أخذه إلى فرع فلسطين. وقال إن فروع المخابرات كانت معروفة بأنها "مجازر مخصصة لذبح الأشخاص". ولذا بدا له من المدهش جداً أن الشخص الذي حقق معه أكد له أنه يريد التحدث معه فقط. وأفاد أ. إنه تعرض للإهانة ولكن لم يتعرض للضرب على الإطلاق - على عكس المعتقلين الآخرين الذين رآهم في أروقة الفرع: كانوا يجلسون على الأرض وأيديهم مربوطة خلف الرأس مواجهين الحائط وهكذا تم ضربهم وإذلالهم كلما مر بهم موظفو الفرع. وفسر أ. أنه تم إطلاق سراحه من الفرع بعد 10 ساعات - مع التنبيه السخيف أنه يستطيع الاتصال بالفرع في أي وقت إذا كانت هناك مشاكل ويطلب المساعدة أو حتى مشاركة المعلومات مع موظفي القسم. ورداً على سؤال أجاب الشاهد أنه لم يقبل هذا العرض أبداً. وليس لديه تفسير لسبب التعامل الإستثنائي هذا معه هو بالذات. ورغم النهاية السعيدة لإعتقاله، إلا أنه على حد قوله لم يغادر منزله لمدة أسابيع بسبب الخوف.

ومع ذلك، لم تكن هناك إشكالية بالنسبة له هو الذي تم اعتقاله وشاهد السلوك الوحشي لقوات الأمن أثناء المظاهرات إزاء كون ابن خاله يعمل في جهاز أمن الدولة. إذ أن *إياد. أ.*أفصح مراراً عن دعمه للانتفاضة وقام حتى بتسريب معلومات كلما اكتشف أن هناك نية في القبض على بعض المعارف وتحدث باستنكار عن زملائه الوحشيين. هذه الأقوال لم تثر استغراب الجمهور فحسب بل أيضاً استغراب القاضي المستشار الذي ظل يسأل الشاهد مراراً عما إذا لم يكن من الصعب عليه كشخص ينتقد النظام أن يكون له ابن خال يعمل في خدمة الحكومة أو كيف يمكن المطابقة بين أقوال *إياد أ.* أنه يدعم الإنتفاضة وبين عمله المحدد في جهاز أمن الدولة. كما سأله إذا لم يكن هو كمعارض قد قلق يوماً إزاء عمل ابن خاله. رد الشاهد على كل هذه الأسئلة بالنفي.

وبحسب أ.، فهو لم يعرف بالضبط ما كان يفعله المتهم لدى جهاز أمن الدولة. تطوع ابن خاله للعمل في الأمن حيث توظف في البداية كمدرس رياضة ثم في قسم الشؤون الدينية. أما بالنسبة لأنشطته هناك فلم يتبادل الإثنان الحديث عن ذلك. ولا يمكنه أن يحدد ما إذا كان *إياد أ.* قد عمل في أي وقت في الفرع أربعين - إلا أن المتهم كان يتحدث كثيراً ما عن السلوك الوحشي *لحافظ مخلوف* أيضاً تجاه مساعديه. وكان *مخلوف* آنذاك يترأس الفرع أربعين.

ونبهت القاضية الرئيسة والهيئة الشاهد مرة تلو الأخرى إلى أن عليه قول الحقيقة وأنه أفاد لدى الشرطة في خريف 2019 بمعلومات أكثر تفصيلًا عن *إياد أ.* – بما في ذلك عن أنشطته المحددة والوقت الذي قضاه في الفرع أربعين. ورغم أن أجزاء من هذه التصريحات عُرضت عليه تمسك الشاهد بقوله إن *إياد أ.* لم يخبره أبداً بما كان يفعله بالضبط. لذلك فهو ليس قادرًا على الحديث عن أي شيء بالنسبة للاتهام بأن *إياد أ.* ساعد في نقل أشخاص إلى الفرع 251.

وستستمر المحاكمة بعد فترة انقطاع في 29 تموز/يوليو 2020.

محاكمة الخطيب، اليومين 16 و17، 2./.3 يوليو / تموز 2020: سجان يعطي شهادة تفصيلية ومقنعة

في 2 تموز/يوليو تم مرة أخرى على بعد بضعة خطوات من حيث اصطف الزوار والموظفون الإداريون والصحفيون لدخول المحكمة لليوم 16 من محاكمة الخطيب وضع مائة واثنين وعشرين صورة لسوريين مختفين. فُرشت الصور التي شملت رجالًا ونساءً وأطفالاً مسطحةً على الأرض وتم تزيينها بزهور بيضاء لإحياء الذكرى. ونظمت هذا المعرض منظمة "عائلات

من أجل الحرية '' وهي حركة لعائلات سورية تنشط ضد الاعتقال والاختفاء غير القانونيين بقيادة نساء. أما بعد الدخول إلى قاعة المحكمة فكان لا يزال بإمكان الزائرين رؤية أعمال الفنان المفاهيمي والناشط *خالد بركة* الذي كان قد نظم معرضاً في اليوم السابق (انظر تقرير المحاكمة لليوم 15). وقد تم جمع خمسين تمثالاً لبّسها الفنان ملابس لسوريين مقيمين في المنفى على شكل يحي أنها تشارك في مظاهرة صامتة. كان المعرض صدى للغضب والفزع بخصوص الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري في سوريا ورُفعت قبضات التماثيل احتجاجاً على الجرائم ذاتها التي أُتهم بها المتهمون الجالسون في قاعة المحكمة.

وركز اليومين السادس عشر والسابع عشر للمحاكمة على شهادة أحد الشهود الرئيسيين وهو السيد إ. فكانت شهادته مفصلة ومقنعة وأدلى بها بثقة تامة. كان يعمل كحارس في الفرع 251 منذ 2011 لغاية صيف 2012. وشهد السيد إ. أن*أنور ر.* - الذي تعرف إليه في قاعة المحكمة - كان حاضراً في الفرع 251 حتى توقيت مغادرة الشاهد لمنصبه. وشرح الشاهد لهيئة المحكمة كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة لرسم رسمه للفرع 251. وبينما كان يصف خارطة الموقع ركزت أسئلة القضاة والمدعين العامين مرة تلو الأخرى على نقطة حاسمة بعينها - مكان وجود زنازين الاحتجاز نسبةً لمكاتب*أنور ر.* وزملائه. وكان السبب وراء ذلك واضحاً إذ أنهم حاولوا من خلال ذلك إثبات معرفة*أنور ر.* بالتعذيب وسوء المعاملة في الفرع 251. ووصف السيد إ. كيف شهد حتى من نقطة حراسته خارج مباني الفرع سوء المعاملة والاحتجاز اللاحق لمئات من الأشخاص الذين وصلوا إلى الفرع حيث تم إدخالهم إلى غرف التحقيق أو إلى الاحتجاز. كما وصف سماع صرخاتهم من الألم من قبو الفرع أثناء تعرضهم للضرب وهم ينشجون أنهم "لم يفعلوا شيئاً."

أظهر رسم الشاهد قرب مكتب*أنور ر.* من مواقع التعذيب بينما أصر*أنور ر.* في تصريحاته المسجلة على عدم معرفته به. فحسب رأي الكثير من المتفرجين زادت شهادة الشاهد في تآكل مصداقية أقوال*أنور ر.* أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة لليوم الخامس).

كم تم الاستماع إلى شهادات من ضابط الشرطة وموظف لدى سلطات الهجرة الذان كانا مسؤولين عن المقابلات الأولية مع السيد إ. في 3 يوليو، يوم 17 من المحاكمة. وكانت شهادتهم تتماشى مع ما قاله السيد إ. ودعمت الانطباع بأن ذكريات السيد إ. وتأملاته أثناء المحاكمة كانت متسقة مع شهادته السابقة.

وقُبيل نهاية الجلسة تقدم محامي أحد المدعين بالحق المدني بطلب للاستماع إلى شاهد إضافي. فهذا الشاهد المقيم حالياً في تركيا هو إمام معروف تم احتجازه في الفرع 251 وتعرض هناك للتعذيب في عام 2011.

ووصف المحامي في طلبه أن هذا الشاهد لاحظ أثناء الإفراج عنه كيف تم توبيخ*أنور ر.* من قبل الضابط المشرف عليه بسبب قراره اعتقال وتعذيب شخصية دينية معروفة. وفي وقت لاحق بعد أن هرب كل من*أنور ر.* والشاهد من سوريا اتصل *أنور ر.* بالشاهد ليقول له إنه يشعر بالأسف "على كل ما حدث" وأنهما "كلاهما في نفس الجانب الآن". ومن شأن الاستماع إلى أقوال هذا الشاهد، الأمر الذي تحتاج للسلطات الألمانية من أجل تحقيقه إلى دعم دبلوماسي أو تقني، أن يزيد من إثبات معرفة وسلطة*أنور ر.* لاعتقال ومعاملة وتعذيب أولئك الذين عانوا وتعذبوا في الفرع 251.

ستستمر المحاكمة في 6 يوليو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 15، 1. يوليو / تموز 2020: استجواب أحد الناجين من التعذيب وفعالية فنية أمام المحكمة

لا يمكن إسكاتهم: هذا الموقف يجمع بين الناشطين السوريين الذين يحتجون أمام مبنى المحكمة في *كوبلنز* وبين الناجي من التعذيب الذي شهد في قاعة المحكمة في اليوم الخامس عشر من محاكمة الخطيب.

أمام مبنى المحكمة:"MUTE" أو "صامت" هو عنوان العمل الفني *لخالد بركة*، الفنان المختص في الفن المفاهيمي والناشط الثقافي من الجولان (سوريا)، المثبت مقابل مدخل جانبي للمحكمة: 50 تمثالاً يرتدون ملابس لناشطين سوريين مقيمين في

المنفى "يتظاهرون" بشكل سلمي ضد القمع والعنف والجرائم المرتكبة من قبل نظام الرئيس السوري *بشار الأسد*. ويتم دعم العمل الفني هذا من قبل منظمات تبني ثورة وعائلات من أجل الحرية والحملة السورية وكذلك من قبل المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.

"إن الفن والعمل القانوني يكملان بعضهما البعض. فالهدف المشترك هو عملية مجتمعية تعالج التعذيب وجرائم أخرى بشكل شامل"، هذا ما يشرحه *أندرياس شولير*، مدير القسم الخاص ب "الجرائم الدولية والمسؤولية القانونية"، عن السبب وراء دعم المركز للعمل الفني.

أما في الداخل، في القاعة 128، يتبين نجاح هذا المنهاج: القاضي الرئيس وبعض القضاة المستشارين وممثلي النيابة العامة الاتحادية ومحامي المدعين بالحق المدني والمدافعين عن *أنور ر.* و*إياد أ.* وكذلك جميع الحاضرين من الجمهور تقريباً يقفون عند النوافذ وينظرون إلى "المتظاهرين الصامتين". وحتى الناجي من التعذيب المدعو اليوم للمثول أمام المحكمة سيتفرج على العمل الفني وفقاً لأقواله.

الرجل البالغ من العمر 30 عاماً والذي كان سابقاً صاحب فندق ومقاول بناءً من بلدة السيدة زينب (10 كم جنوب دمشق) ويعمل الآن في التسقيف في ولاية *ساكسونيا* – أنهالت يمثل أمام المحكمة دون محام كمساعد قانوني. وعندما تطلب القاضية منه بعد إتمام الإجراءات الشكلية الأولية أن يسرد قليلاً، فإنه يبدأ بالارتجاف بشكل واضح للأعين ولكنه يمسك نفسه بسرعة ويبدأ بالحديث: عن الوضع في المنطقة التي ينحدر منها اعتباراً من عام 2011 وعن التصعيد في استخدام العنف من قبل نظام الأسد والجيش السوري الحر والميليشيات الأجنبية وعن العدد الكبير من النازحين حيث كان بينهم الكثير من النساء والأطفال ومعظمهم من السنّة مثل الشاهد. وإيواؤه للنازحين هو ما سبب له المشاكل حسب أقواله.

حسبما أفاد الشاهد تم إلقاء القبض عليه في تموز/يوليو 2012. وفي البداية كان معتقلاً في أحد مراكز الإحتجاز التابعة للمخابرات في السيدة زينب حيث قام بعض أفراد الميليشيات بتعذيبه بوحشية لمدة خمسة أيام. ومن ثم تم نقله إلى فرع الخطيب أي فرع 251 للمخابرات العامة الذي تركز عليه هذه المحاكمة.

ويصف الشاهد الوضع في فرع الخطيب بكلمات وصور مؤثرة حيث يقول إنه على القاضية أن تتخيل الزنازن الجماعية مثل ناقلات الخنازير أو مثل وعاء مليء بالمكرونة المغلية: مئات من الأشخاص العراة والمُعذبون مكدسون ومحشورون في مكان ضيق للغاية. وتعالت الصرخات من الزنازن الأخرى بينما تناثر المصابون وجثث الموتى في الممرات. ولقد عاش وجرب ذلك بنفسه أو شهده بأم عينيه أو سمعه من سجناء آخرين. وبفضل السجناء الآخرين فهم أيضاً أنه موقوف في فرع الخطيب.

وقد تم التحقيق معه عدة مرات وتعرض خاصةً للضرب. ولكن لم يتضح تماماً من خلال أقوال الشاهد من بالضبط حقق معه أو أساء معاملته في أي وقت وفي أي مكان. ولم يذكر المتهم الرئيسي *أنور ر.* إلا على هامش حديثه ولم يتحدث أبداً عن *إياد أ.* وأكثر من مرة يحاول القضاة والمستشارون توضيح بعض التناقضات مع التصريحات التي أدلى بها الرجل إزاء الشرطة في *ساكسونيا* - أنهالت في عام 2019. ومع ذلك تبقى بعض الأمور غير واضحة. ولكن ما عبر عنه الشاهد بكل وضوح هو أنه ما زال يعاني كثيراً من تبعات الاعتقال والتعذيب. ومع ذلك فإنه لا يريد أن يبقى صامتاً حتى تتم محاسبة المسؤولين.

وستستأنف المحاكمة في 2 تموز/يوليو.

محاكمة الخطيب، يوم 13 و14، 24./25. يونيو / حزيران 2020: شاهد من الداخل، من الفرع 295، يدلي بشهادته

في الغرفة 128 لمحكمة *كوبلنز*، التقط مصور بعض الصور الأخيرة للمتهمين *أنور ر.* و*إياد أ.* قبل بدء اليوم 13 من محاكمة الخطيب.

كان المخطط لهذا اليوم - لأول مرة - الاستماع إلى موظف سابق في جهاز المخابرات العامة في سوريا وكذلك استجواب عضوين من الشرطة الجنائية الاتحادية. لكن سرعان ما فهم الحاضرون في المحكمة أن هذا اليوم لن يكون كما هو مفترض.

رافق أحد عناصرالأمن الشاهد الى غرفة المحكمة. أكتاف رفيعة وسترة جلدية داكنة وقناع يغطي فمه وأنفه: بدا خجولًا، وربما حتى خائفاً. حتى أولئك الذين في مقاعد الزوار رأوا بوضوح: إنه لا يحب أن يكون هنا.

في عام 2015، فر الشاب السوري إلى ألمانيا. في سوريا، درس الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر - وعمل في الفرع 295 التابع لإدارة المخابرات العامة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2010. تم توظيفه في مكتب البريد المركزي ويفترض أنه تمكن من الوصول إلى ملفات الفرع، إلى معلومات عن المقابر الجماعية والقوائم التي أرسلتها مستشفيات تشرين أو المزة أو حاميش إلى إدارة الفرع. تحكي هذه القوائم عن الجثث التي سيتم نقلها من فروع المخابرات والمستشفيات الى مقابر دمشق الجماعية وعدد هذه الجثث. وقد أدرجوا أسماء المستشفيات وأرقام الفروع والتاريخ والأرقام المخصصة لكل واحد من القتلى. قال الشاهد إنه من المعروف بشكل عام أن هؤلاء الأشخاص ما كانوا ليقضوا لأسباب طبيعية بل قتلوا على أيدي الأجهزة السرية.

بالفعل عندما بدأ القاضي في استجواب الشاهد كان هناك ارتباك كبير: هل لم يفهم السوري الأسئلة بشكل صحيح؟ هل كانت الترجمة ناقصة؟ في كثير من الأحيان، لا يبدو أن الشاهد يجيب على الأسئلة على الإطلاق، تجنبها، وكرر نفسه. بدأ ينفذ صبر القاضية وكذلك جميع الآخرين. لماذا تتناقض شهادة الشاهد مع المعلومات التي أعطاها للشرطة في الأشهر السابقة؟ لماذا يرفض الآن أن يقول أي شيء محدد عن القبور الجماعية؟ وادعى الشاهد أنه لم يعد يتذكر المزيد.

في فحص الشرطة في صيف 2019، قال الشاهد إنه رأى المدعى عليه *إياد أ.* - الذي كان يعرفه حتى قبل ذلك - ووحدته بالقرب من المقابر الجماعية. لكن المحكمة لم تتمكن من الحصول على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. كما أعلن الشاهد أنه التقى *إياد أ.* مرة واحدة من قبل - وهو ما يتعارض مرة أخرى مع استجواب الشرطة السابق.

أصبحت القاضية غاضبة، تغير المناخ في قاعة المحكمة بشكل ملحوظ. سألت إذا كان الشاهد خائفاً. هل لهذا علاقة بحقيقة أن عائلته - التي تعيش في تركيا - قد تعرضت للتهديد هناك؟ ربما حتى من قبل عائلة المدعى عليه *إياد أ.*؟ قبل الاستراحة بوقت قصير، تدخل النائب العام: هل فهم الشاهد أنه كان على وشك الإدلاء بشهادة زور؟ وأن الدولة الألمانية حاولت معالجة الظلم في سوريا وانه يقع على الشاهد التزام بمساعدة المانيا في هذا الامر؟

بعد الاستراحة، صمت موتَّر: هل سيتذكر الشاهد أكثر الآن؟

لا يزال لديه فجوات كبيرة بالذاكرة. على صور الأقمار الصناعية، حدد الشاهد بوضوح مباني الأفرع الأمنية، ومعسكرات تدريب المخابرات، وما يسمى مقبرة الشهداء في *دمشق*. ولكن عندما طرح المدعي العام أسئلته، تهرب منها الشاهد، وناقض نفسه، حتى عندما قاطعه المدعي العام وقال: "هذا يكفي ... ستجيب على هذا السؤال الآن".

كل ما خرج من الشاهد: بعض المعلومات العامة عن أجهزة المخابرات، وعن قوائم القتلى. ويبقى السؤال: هل كان الشاب خائفاً جداً من *إياد أ.* وأسرته لدرجة أنه لم يجرؤ على الشهادة ضد المتهم في المحكمة؟

وفي اليوم التالي، تم سماع ضابطي الشرطة الجنائية الاتحادية اللذين استجوبا الشاهد أثناء تحقيقات الشرطة. ذكر الاثنان أنهما أبلغا الشاهد بحقوقه كالمعتاد ولم يكن لديهما انطباع بأن لديه أي مشاكل مع المترجمين. قال المحقق الأول إن الشاهد لم يبد خائفًا أو غير أمن بأي شكل من الأشكال. قال المسؤولان إن الشاهد قدم معلومات مفصلة وذات مصداقية، على سبيل المثال على القبور الجماعية. معلومات تطابق نتائج تحقيق الشرطة.

ولم يتمكن محامو الدفاع ومحامو المدعين المشتركين إلا من الحصول على بعض التفاصيل، المهمة جزئياً من الشاهد. ورداً على سؤال محامي المدعي المشترك، رسم الشاهد مخططاً لقوائم الموتى: الاسم ورقم المستشفى وتاريخ الوفاة وتاريخ تسليم الجثث. وبالتالي فإن الشاهد الذي من داخل الفرع يجعل عمل المخابرات السورية حاضراً بشكل مخيف في محكمة *كوبلنز*.

ستستمر المحاكمة يوم الأربعاء 1 تموز/يوليو 2020

محاكمة الخطيب، اليومان 11 و 12، 4./5. يونيو / حزيران 2020: الاستماع لمحامي حقوق الإنسان السوري أنور البني

يوم 12/11 سماع أقوال *انور البني* المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان، الاضطهاد و"الاختفاء القسري" والتعذيب من قبل المخابرات السورية: هذه وغيرها من الجرائم التي ارتكبها نظام الرئيس السوري *بشار الأسد* ما يشغل بال *أنور البني* المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان منذ ما يزيد عن 30 عاماً. ولكن لم يكن هذا هو السبب الوحيد لاستدعائه كشاهد في يومي 11 و12 من محاكمة الخطيب إذ أن *أنور البني* يعرف الفرع 251 من تجربته الخاصة كما أنه التقى في فرع آخر أيضاً بالمتهم الرئيسي *أنور ر.* شخصياً. عدا ذلك كان في سوريا عام 2012 محامي المخرج والمدعي بالحق المدني *فراس فياض* الذي قد أدلى بشهادته مباشرة أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة يومي 11/10).

إن *البني* معروف بين السوريين في المنفى وكذلك بين كل من يهتم بشأن السوري لذا فإن الإقبال على المقاعد المخصصة للجمهور والصحافة في المحكمة كان كبيراً في هذا اليوم. وقبل بدء جلسة الاستماع في اليوم الحادي عشر من المحاكمة أصر *البني* على شيء واحد، ألا وهو المشاركة في اعتصام قصير مع *فراس فياض* و *وفاء مصطفى* وهي ناشطة في منظمة "عائلات من أجل الحرية '' و والدها مسجون منذ حوالي 7 سنوات وذلك وسط 40 صورة شخصية لسوريين اختفوا بفعل أجهزة المخابرات التابعة لنظام الأسد.

ووضّح الشاهد *البني* موقفه منذ البداية: إن موضوع محاكمة الخطيب هو أكثر بكثير من مجرد ملاحقة الجرائم التي أُتهم بها *أنور. ر. وإياد. أ.* إذ أن عائلة الأسد تبني حكمها منذ عقود على الاعتقال التعسفي والتعذيب من أجل البقاء في السلطة، هكذا شرح *البني*.

تم إلقاء القبض عليه لأول مرة في عام 1978 حيث أُعتقل وتعذب لمدة أسبوع في فرع 251 من جهاز المخابرات السورية العامة أي في نفس الفرع بالضبط الذي كان المتهم *أنور ر.* فيه مسؤولًا عن التحقيقات بعد سنوات من ذلك حسب المزاعم.

وفسر *البني* إنه لم يلتق *بأنور ر.* إلا في عام 2006عندما كان *البني* يعمل منذ ما يقرب من 20 عاماً كمحام يمثل أعضاء المعارضة وعدد لا يحصى من منتقدي النظام الآخرين. وفي مساء يوم 17 أيار/ مايو 2006، تم اعتقاله ونقله إلى فرع 285 أولاً حيث كان *أنور ر.* يعمل آنذاك. ووصف المحامي أن حوالي 50 رجلاً حشروا في مساحة 20 متراً مربعاً تقريباً. وفي الليل كان يسمع صرخات رهيبة من زنازين أخرى وممرات السجن وكان هذا بالنسبة له برهاناً قاطعاً على التعذيب.

وبعد حوالي خمس سنوات بالضبط أُطلق سراح *البني* من الحجز (في سجن *عدرا*). وفي ذلك الوقت، أكد الشاهد، قد كثفت حكومة الأسد القمع والتعذيب للمنتقدين المحتملين كرد على الاحتجاجات السلمية: "قبل 2011 حاول عملاء *الأسد* الحصول على معلومات تحت التعذيب. أما منذ عام 2011 فكان الهدف هو الانتقام. تم تعذيب من طالبوا بالحرية، حتى الموت في بعض الأحيان."

وبناءً على ما عرف من العديد من موكليه الذين أُحتجزوا في فرع 251 اعتباراً من عام 2011 استطاع *البني* الحديث عن الكثير من التفاصيل أمام المحكمة إذ أنه قال إنهم تعرضوا للتعذيب القاسي قبل نقلهم إلى فرع 285 من أجل مواصلة التحقيق معهم. وذكر *البني* أنه رأى أشخاصاً يشبهون الأشباح بعد إطلاق سراحهم.

وبعد هذه الأوصاف سألت القاضية الشاهد عن صور جثث آلاف السجناء التي هربها "القيصر" وهو معاون سابق في الشرطة العسكرية السورية من سوريا وسلمها للسلطات القضائية الألمانية. وشرح *البني* في هذا الصدد خاصةً نظام ترقيم الجثث الذي يدل على معلومات عن الاعتقال والوفاة في مختلف فروع جهاز المخابرات السورية.

ودار الحديث في يوم 11 من محاكمة الخطيب أيضاً، كما كان متوقعاً، حول تاريخ ومكان وكيفية مصادفة الشاهد *أنور البني* للمتهم الرئيسي *أنور ر.* وأفاد البني أنها حصلت في خريف أو شتاء 2015/2014 وذلك أولًا في مركز لإيواء اللاجئين في *مارينفيلدي* في *برلين* وفيما بعد صادفا بعضهما عند أحد المتاجر لأدوات البناء في *برلين*.

أما في اليوم التالي (اليوم الثاني عشر) فركزت جلسة الاستماع على معرفة البني بأجهزة الأمن السورية بشكل عام وخاصة بفرع 251 - المناصب والمسؤوليات داخل أجهزة المخابرات ودور فئات من الشعب بعينها ودور بعض الأشخاص في هذا النظام والظروف الجغرافية والمكانية وكذلك أساليب التعذيب المحددة بما في ذلك استخدام العنف الجنسي وعواقبه على المدى الطويل. ورجع الشاهد أقواله مراراً إلى أوصاف موكليه العديدين وبحثه في شأن القضايا التي دافع فيها عن الناجين من التعذيب أو أقاربهم.

وجاءت الأقوال أثناء جلسة استماع *البني* بتناقض صارخ للعديد من التصريحات التي أدلى بها *أنور ر.* (انظر التقرير عن اليوم الخامس من المحاكمة) حيث كان بإمكان "السوريين من الطائفة السنية" (*وأنور ر.* منهم) أيضًا التسلق إلى مناصب قيادية في جهاز المخابرات وكان بعضهم حتى معروفاً بمعاملتهم الوحشية للسجناء. أما بالنسبة للمزاعم أن فرع **الأربعين** بقيادة *حافظ مخلوف* قد استولى على فرع 251 خلال عام 2011 فقد اعتبر الشاهد هذا الاحتمال مستبعداً.

ومن المزمع عقد الجلسة القادمة في 24 يونيو2020.

محاكمة الخطيب، اليومان 10 و 11، 3./4. يونيو / حزيران 2020: الاستماع الأول لناجٍ من التعذيب

كان اليوم العاشر واليوم الحادي عشر من محاكمة الخطيب مهمين، وخصوصاً للضحايا والنشطاء السوريين: لمدة يوم ونصف، تم الاستماع لأحد الناجين من التعذيب للمرة الأولى في هذه المحاكمة. وللمرة الأولى تم التحدث كثيراً باللغة العربية. جلس **فراس فياض**، منتج سوري ومدعي في القضية، مقابل القاضية وهيئة المحكمة، على يساره مترجم، إلى يمينه محاميه. كان فياض يتحدث العربية بصوت مسموع إلى الجميع، ثم ترجم مترجمه إلى الألمانية. أخيراً، استطاع العديد من الناشطين السوريين والناجين من التعذيب من الحضور أن يفهموا ما يُقال في قاعة المحكمة.

تحدث *فراس فياض* عن حياته في سوريا، كطالب ومخرج أفلام، ثم عن اللحظة التي غيرت كل شيء: بداية الاحتجاجات ضد حكومة بشار الأسد في 15 مارس 2011. أفاد فياض أنه أخذ كاميرته وحاول توثيق كل ما يستطيع توثيقه، وخاصة المظاهرات. وعلَّم الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء. قام بتصوير الأشخاص الذين يتم اعتقالهم. بواسطة كاميرته، صوَّر الشرطة وهي تطلق النار على المتظاهرين، وتسيئ معاملتهم وتضربهم بالهراوات وتلقي قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود. كان على يقين من أن الحكومة السورية كانت تستهدفه بسبب عمله.

في أول اعتقال له، اختطف *فياض* من قبل المخابرات الجوية، ورأى أطفالًا صغاراً وجثثاً في القسم الذي أحضر إليه. في المرة الثانية التي اعتقل فيها، حذره صديق من أنه مطلوب. أفاد *فياض* أنه كان يريد الانتقال إلى *دبي* مع ما التقطه من أجل فيلمه، ولكن تم القبض عليه في المطار. أولاً، تم نقله إلى إدارة المعلومات، وبعد بضعة أيام تم نقله إلى قسم 251، فرع الخطيب.

وصف فياض ما يسمى بحفل الاستقبال، حيث يتعرض المعتقلين للضرب المبرح من قبل الحراس عند وصولهم. كان عليه خلع ملابسه، ثم نقل إلى زنزانة جماعية لبضعة أيام، كانت مزدحمة لدرجة أن الناس حاولوا النوم أثناء الوقوف. مراراًوتكراراً، أخبر المحكمة عن الصراخ الرهيب، وخوفه المميت على أشخاص رآهم ولم يكن متأكدًا مما إذا كانوا أموات ام على قيد الحياة، وأيضًا على طفل في الفرع 251. أمضى *فياض* معظم اعتقاله في الخطيب في زنزانة انفرادية. أظهر القاضي رسماً للسجن مع غرف استجواب وزنزانات كان الشاهد قد رسمها أثناء استجواب سابق للشرطة في ألمانيا.

لقد تم استجوابه ثلاث مرات على الأقل في الخطيب. كان معصوب العينين، لكنه استطاع التعرف جزئياً على محيطه، بما في ذلك الرجل الذي استجوبه. بالعودة إلى زنزانته الجماعية، سمع فياض اسم *أنور ر.* لأول مرة من سجناء آخرين. في وقت لاحق قال إنه تعرف على *أنور ر.* من الصور في وسائل الإعلام، ولكن أيضاً أثناء استجواب الشرطة في *برلين*.

قال فياض في المحكمة إن المدعى عليه بدا مختلفًا قليلا عما كان عليه في الماضي، لكنه كان متأكداً بنسبة 60 إلى 70 في المائة من أن الرجل هو الذي استجوبه في ذلك الوقت. وذكر أنه ربما يستطيع التعرف عليه من صوته. لكن *أنور ر.* ظل صامتاً مرة أخرى يوم المحاكمة – ويمكنه أن يظل صامتاً، سارع محاميه للتأكيد.

للمرة الأولى، لم يكن الشاهد شخصاً يقدم تقاريراً وقصصاً عن التعذيب في سوريا - بل شخصاً تعرض لهذا التعذيب ونجا منه بنفسه - وهو واحد من بين 4000 شخص ورد ذكرهم في لائحة الاتهام بمحاكمة الخطيب.

وصف الشاهد الضرب بالكابلات والعصي حتى خروج الدماء، على قدميه وظهره ، وكيف تم تعليقه من يديه، وكذلك العنف الجنسي. تحدث عن الظروف في الزنازين: القليل من الطعام المتعفن في كثير من الأحيان، ولا يكاد يوجد أي ماء، والظروف الصحية اللا إنسانية وعدم وجود رعاية طبية. كان خائفاً حتى الموت وكان شبه متأكد من أنه لن يغادر الخطيب وهو على قيد الحياة.

حتى اليوم يشعر *فياض* بآثار ما بعد التعذيب: ألم مستمر في يديه وساقيه واضطرابات النوم والقلق والاكتئاب. وحتى الآن، خلال شهادته في *كوبلنز*، كان يخشى أن تهدد الحكومة السورية عائلته. وقال إلى أن يحين وقت المحاكمة، حاول ببساطة نسيان وقمع ما حدث له في السجن.

كان صعباً تحمل ما وصف *فياض* على الصحفيين وغيرهم من الزوار في المحكمة. كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو الرسالة المهمة التي وجهها *فراس فياض* للمتهمين الرئيسيين: كان يمكن أن يكون مستعداً لمسامحته فيما لو أن *أنور ر.* اعتذر واعترف بما حدث في الخطيب - عنف تعسفي وتعذيب. لكن *فياض* يعتقد أن هذا لن يحدث أبداً، خاصة بعد أن أنكر *أنور ر.* سابقاً جميع التهم.

انتهت الجلسة ظهر يوم 4 يونيو / حزيران 2020. وبعد ظهر ذلك اليوم استمرت المحاكمة بجلسة المحامي السوري *أنور البني*.

محاكمة الخطيب، اليوم 9، 29. أيار / مايو 2020: حول الاستماع لأقوال أنور.ر في مقاطعة بادن-فورتمبيرغ

كان هذا اليوم من محاكمة الخطيب قصيراً نسبياً مثل اليوم الذي سبقه. وكان من المقرر الاستماع إلى شاهدين في هذا اليوم وذلك حول موضوع استجواب المتهم *أنور ر.* كشاهد في تحقيقات خاصة بقسم حماية الدولة التابع لمكتب التحقيقات الجنائية لولاية *بادن-فورتمبيرغ* بشأن جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي في سوريا. والشاهدان هما مفتش جنائي برتبة نقيب أجرى هذا الاستجواب ومترجم ترجم الأقوال آنذاك. إلا أن المترجم تعذر عليه المثول أمام المحكمة نظراً إلى أنه حالياً موجود في الخارج.

وأفاد المفتش أنه تم استجواب *أنور ر.* كشاهد في 26 أكتوبر 2017 في مدينة *شتوتغارت* في إطار تحقيقات بخصوص شبهة ارتكاب جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي بعد أن ذكره شاهد آخر كشاهد محتمل. وتحدث المفتش من جانب عما كان يتذكره ومن جانب آخر قرأ محضر جلسة الاستجواب من ذلك اليوم فقرة تلو الأخرى.

فبالنسبة لأفعال *أنور ر.* في سوريا أنتجت قراءة محضر الاستجواب هذا بعض التفاصيل الجديدة حيث قدم لمحة عامة عن المسيرة المهنية للمتهم ومنصبه في المخابرات السورية. إضافة إلى ذلك دار الحديث حول خلفية هروبه من سوريا.

وذكر المفتش النقيب أن*أنور ر.* صرح في ذلك الوقت أنه شهد جرائم حرب، مثلاً نقل قتلى إلى فرع 251. كما أفاد*أنور ر.* أثناء هذا الاستجواب أيضاً أنه تم أخذ ما يصل إلى 750 سجيناً إلى فرع 251 في يوم واحد. ورداً على سؤال حول كيفية وأسلوب إجراء التحقيقات في سوريا قال*أنور ر.* إن بعض التحقيقات كانت تجري "بأسلوب قاس" لأن البقاء مهذباً كان من المستحيل نظراً إلى العدد الكبير من التحقيقات. وبدا هذا الوصف بمثابة استهزاء بالنسبة لبعض الحاضرين في قاعة المحكمة إذ أن صورة السجين وهو متوفى في فرع 251 وأثار التعذيب بائنة عليه باتت عالقة في ذاكرتهم من اليوم السابق.

ولكن نظراً إلى أن تحقيقات المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية آنذاك ركزت على أنشطة الفرع 320 التابع للمخابرات السورية في حماة لم يتم استجواب*أنور ر.* بالتفاصيل حول ما وقع في فرع 251. وشهد المفتش النقيب أنه أحال المحضر بعد الاستجواب إلى المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حيث كان من المفترض أن يحقق هذا الأخير فيما إذا كان هناك داع للاشتباه في أن*أنور ر.* ارتكب جرائم.

وبعد أقل من ساعتين تم تسريح الشاهد الوحيد في ذلك اليوم دون تحليفه. واعترض الدفاع على استخدام أقوال ضابط الشرطة وسيقدم تبريراً مفصلاً لهذا الطلب خلال باقي المحاكمة.

من المقرر عقد الجلسة القادمة للمحاكمة في 3 يونيو 2020. وتنوي المحكمة خلالها للمرة الأولى الاستماع إلى أحد المدعين بالحق المدني كشاهد وهو المخرج *فراس فياض*.

محاكمة الخطيب، اليوم 8، 28. أيار / مايو 2020: أقوال مكتب التحقيقات الجنائية في برلين حول البلاغ الذي قدمه أنور.ر

كان هذا اليوم يوماً قصيراً مقارنةً بالأيام السابقة لجلسات المحكمة. وكان موضوع الجلسة التحقيق مع*أنور ر.* بشأن الشكوى الجنائية التي قدمها في عام 2015 على أساس أنه كان مقتنعاً بأن عملاء للمخابرات السورية كانوا يلاحقونه في *برلين* (انظر التقرير عن اليوم السادس للمحاكمة). تم استدعاء ثلاثة شهود: مفتش جنائي برتبة نقيب في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية *برلين* كان مسؤولاً عن التحقيق بخصوص الشكوى الجنائية ومفتشة جنائية برتبة ملازم أول حضرت جلسة التحقيق ومترجم قام بالترجمة خلال التحقيق. إلا أن هذا الأخير اعتذر عن حضور جلسة المحكمة هذه بسبب إصابته بمرض.

وقبل بدء المحاكمة كانت فعالية قام بها نشطاء من منظمات حملة سوريا **The Syria Campaign** وعائلات من أجل الحرية وتبني ثورة أمام مبنى المحكمة قد أثارت بعض الضجة حيث ذكر النشطاء العشرة بواسطة لافتة كانوا يرفعونها وكُتب عليها "سوريا الأسد = دولة تعذيب # سوريا ليست آمنة!" بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية ولفتوا الانتباه في الوقت نفسه إلى عريضة "لا ترحيل إلى سوريا!". وتهدف هذه العريضة إلى مؤتمر وزراء الداخلية إلى تمديد وقف الترحيل إلى سوريا بسبب التهديدات القائمة هناك. كما وضع الناشطون 40 صورة مؤطرة على الدرجات أمام المحكمة وهي صور لأشخاص تم تعذيبهم أو قتلهم أو اختطافهم تحت نظام بشار الأسد أو هم ما زالوا يقبعون في سجون التعذيب السورية.

ثم أدلى الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية *برلين* بشهادته في المحكمة. وأفاد ضابط الشرطة بالتفصيل عن التحقيق مع*أنور ر.* في 27 فبراير / شباط 2015 حيث كان المتهم الرئيسي حسب أقوال الشرطي مقتنعاً تمام الاقتناع آنذاك بأنه تم الكشف عنه في ألمانيا بصفته معاون مخابراتي منشق. وكان خائفاً من أن سيتم اختطافه ومن ثم ترحيله إلى سوريا من قبل المخابرات السورية. ووفقاً لمحضر جلسة التحقيق شعر*أنور ر.* عدة مرات أن هناك شخص ما يحي شكله أنه من أصل سوري كان يراقبه ويلاحقه. كانت هناك على سبيل المثال واقعة عند طبيب سوري شعر فيها*أنور ر.* بالتهديد عندما تم التقاط صورة له من أجل ضمها إلى ملفه كمريض. كما تسببت واقعات أخرى أيضاً في شعور المتهم بعدم الأمان مما دفعه في نهاية المطاف للجوء إلى الشرطة في *برلين* (انظر التقرير المفصل عن اليوم السادس للمحاكمة).

أما بالنسبة لأفعال المتهم في سوريا فلم تفصح قراءة محضر التحقيق عن أية تفاصيل جديدة بشأنها. إلا أنه من الجدير بالذكر أن *أنور ر.* نفسه صرح في ذلك الوقت أن منصبه كان مسؤولاً عن قسم التحقيقات في فرع 251. ومن وجهة نظر الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية فلم يكن هناك أي دليل قاطع يدعم مزاعم *لأنور ر.* بأنه ملاحق. ووافق على هذا التقييم أيضاً جهاز المخابرات الخارجية الاتحادي بعد أن طلب منه ضابط الشرطة إبداء الرأي. ونتيجة ذلك أوقف المدعي العام إجراءات التحقيق.

أما الشاهدة الثانية التي حضرت التحقيق مع *أنور ر.* في ذلك الوقت بصفتها مفتشة جنائية برتبة ملازم أول فأكدت على أن التحقيق جرى بشكل منظم كما أكدت على تقييم الشاهد الأول: إن خوف *أنور ر.* الأساسي من أن يكون ضحية لإعتداء من قبل المخابرات السورية بدى وكأنه حقيقي ولكنها اعتبرت أن الاحتمال الفعلي لواقعية هذا الخطر كان ضعيفاً.

وستستمر المحاكمة في 29 مايو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 7، 27. أيار / مايو 2020: الاستماع لأقول إياد أ. من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية

تم الاستماع إلى ثلاثة شهود. وقد شهدوا جميعاً على شهادة المدعى عليه *إياد أ.* التي قدمها الى مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية في شهر آب 2018.

كان السؤال الرئيسي هو ما إذا كان يمكن استخدام شهادة *إياد أ.* بشكل مطلق في الإجراءات الحالية وهي الشهادة التي قدمها أثناء فحص الشهود في ذلك الوقت. فقد تم استجواب *إياد أ.* من قبل المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية كشاهد في الإجراءات الهيكلية السورية - وليس كمشتبه به في تحقيق أولي. وبناءً على ذلك، تم إبلاغ *إياد أ.* بحقوقه كشاهد، وليس كمشتبه به، قبل استجوابه. لذا فقد اعترض محامو الدفاع عن *إياد أ.* على استخدام الشهادة في الإجراءات الأولية ومرة أخرى بعد افتتاح المحاكمة. لقد تم الغاء الإجراءات الأولية وحتى مذكرة التوقيف في ذلك الوقت ولكن بعد ذلك وافقت محكمة العدل الفيدرالية على استغلال الشهادة بشكل جزئي بحيث ظل *أياد أ.* رهن الحجز الاحتياطي.

الشاهد الأول، هو مسؤول في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية **(BKA)**، كان في ذلك الوقت مسؤولاً عن استجواب *إياد أ.* وأفاد أن *إياد أ.* ، واتباعاً لإجراءات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين **(BAMF)**، استجوب كشاهد من قبل **BKA** في سياق الإجراءات الهيكلية بشأن سوريا. والسؤال هو ما إذا كان **BKA** قد أدرك بالفعل الأهمية الخاصة لقسم 251 ودور المتهم. شهد مسؤول **BKA** أن *إياد أ.* تم إخباره كشاهد بحقوقه والتزاماته، بما في ذلك أنه لم يكن بحاجة إلى تجريم نفسه. الشهود الآخرون الذين استدعوا إلى المحكمة في ذلك اليوم - المترجم وحارس محضر الاستجواب - أكدوا ذلك فيما بعد.

خلال سماع شهادته، أخبر مسؤول **BKA** أولاً عن استجواب *إياد أ.* من الذاكرة ومن ثم تم تقديم بروتوكول الاستجواب بأكمله قسماً وراء الآخر- وهي عملية طويلة وصعبة لجميع المعنيين. وقد اتضح مدى الوحشية المنهجية لجهاز المخابرات السورية بشكل مخيف. على سبيل المثال، أبلغ *إياد أ.* وكالة **BKA** في ذلك الوقت عن صرخات السجناء التي كان الأفراد العسكريون يسمعونها في كافتيريا السجن، أو عن طلقات عشوائية أطلقت على متظاهرين سلميين.

وضحت معاناة الناس في سوريا أكثر عندما تم عرض إحدى صور ما يسمى قيصر لأول مرة في المحاكمة: جثة رجل قتل على يد المخابرات السورية، جثة شبه عارية، عانت من الهزال. قامت أجهزة المخابرات السورية بترقيم الجثث لتتمكن من تعيينها - كما أظهرت البطاقة التي في يد القتيل الرقم 251، رقم تعريف فرع الخطيب.

صورة توضح بشكل جذري عنف وجرائم المخابرات السورية. الصورة التي قدمها *إياد أ.* تظهر واحداً فقط من آلاف الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم وتعرضوا للتعذيب والاختفاء في سجون المخابرات السورية مثل الخطيب - وتذكير بعدد لا يحصى من الأشخاص الذين لا يزالون يعانون هناك.

ستستمر المحاكمة في 28 آيار 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 6، 19 أيار/ مايو 2020: معلومات أساسية عن خلفية بلاغ قدمه *أنور ر*. وعن الوضع في سوريا

تم استدعاء شاهدتين للمثول في اليوم السادس من المحاكمة. وشهدتا بخصوص بلاغ قدمه *أنور ر*. لدى الشرطة في برلين في شباط/فبراير 2015 عندما شعر بملاحقته وتهديده من قبل المخابرات السورية.

الشاهدة الأولى وهي شرطية برتبة نقيب تذكرت جزئياً ما حدث منذ خمس سنوات. وكان البلاغ إستثنائياً مقارنة بعملها المعتاد. وسردت ضابطة الشرطة إن *أنور ر*. حضر إلى مخفر الشرطة برفقة مترجمة لأنه لا يتقن الألمانية والإنجليزية. وقدم *أنور ر*. ومرافقته لضابطة الشرطة وثائق عُرضت على الجميع في قاعة المحكمة بطريقة واضحة للعيان: عدة صفحات كتبها *أنور ر*. باللغة العربية وبخط اليد وترجمتها إلى اللغة الألمانية.

وأفاد *أنور ر*. أنه في ذلك الوقت شعر بمراقبته وملاحقته وتهديده في *برلين*. وكان يخشى أن تكون المخابرات السورية قد عثرت عليه وتخطط لخطفه. لذا طلب من الشرطة الألمانية توفير الحماية الشخصية له. وقد وقع على إفادته بالإضافة إلى اسمه، برتبته العسكرية في سوريا: "المواطن السوري العقيد *أنور ر*." (الأمر الذي أشار إليه خصيصاً ممثل المدعين بالحق المدني والمحامي المتعاون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان سيباستيان شارمر). وقد سجلت الشرطية البلاغ آنذاك كما قامت بإيصاله إلى مكتب التحقيقات الجنائية التابعة للولاية **(LKA)** الذي كان من المفترض أن يتولى التعامل اللاحق معه. ولم تتمكن الشاهدة من وصف ما حصل للبلاغ فيما بعد.

الشاهدة الثانية كانت تلك السيدة التي رافقت *أنور ر*. في ذلك اليوم وفق ما زُعم إلى مخفر الشرطة - ولكنها وهذا ما ذكرته منذ بداية الحديث لم تتذكر سوى القليل من ذلك اليوم. أنها تعرفت على أنور ر. بصفتها باحثة في العلوم السياسية والإسلامية بعد أن وصل إلى ألمانيا هارباً من سوريا وأجرت معه عدداً من الحوارات الطويلة على خلفية تخصصها لغرض توثيق الوضع الراهن في سوريا وتحليله.

وقد أوصي لها *بأنور ر*. بصفته ضابط سابق رفيع المستوى في جهاز مخابرات وجهة اتصال للمعارضة السورية في الوقت الحاضر. ورداً على السؤال ما إذا لم تشعر بتشكك نتيجة كونه ضابط مخابرات سابق، أجابت بنعم. ولكنها كانت تأمل في الحصول على معلومات مهمة منه. وبالطبع كانت تدرك أن شخصاً يعمل لدى جهاز المخابرات في سوريا بتأكيد كان له احتكاك بانتهاكات حقوق الإنسان. أما بالنسبة لدوافعه لمغادرة سوريا فلم تستطع إلا التكهن. وعندما شعر *أنور ر*. بملاحقته في عام 2015 اتصل بالشاهدة عدة مرات وطلب منها المساعدة ولذا رافقته في النهاية عندما قدم البلاغ إلى الشرطة.

وبصفتها مختصة بالشؤون السورية وموظفة سابقة في السفارة الألمانية في دمشق طرح كل من القاضية والمدعي الاتحادي ومحامو الدفاع والمحامون للمدعين بالحق المدني أسئلة على الشاهدة كخبيرة. وشكلت أقوالها تناقضاً صارخاً للعديد من تصريحات *أنور ر*. التي ما زال يذكرها الحاضرون جيداً من اليوم السابق للمحاكمة، حيث أوضحت الشاهدة إن أمر ارتكاب أجهزة المخابرات في سوريا لجرائم حقوق الإنسان من المسلمات البديهية. وتحدثت بناءً على ما علمته خلال فترة إقامتها في سوريا عن حالات تعذيب موثقة في فروع المخابرات وعن أساليب التعذيب مثلا الوضعية المسماة بالكرسي الألماني والضرب على بطن القدمين، الضرب الذي أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص. وأكدت الشاهدة على أن جميع أساليب التعذيب هذه كانت منتشرة في سوريا حتى قبل 2011.

موعد المحاكمة القادم في 27 أيار/مايو 2020.

محاكمة الخطيب، اليوم 5، 18 أيار/ مايو 2020: بيان/ أقوال المتهم الرئيسي *أنور ر*.

كان هذا هو اليوم الذي كان جميع من يهتم بقضية الخطيب ينتظروه بفارغ الصبر: الناجون من التعذيب والمدعون بالحق المدني ونشطاء حقوق الإنسان من سوريا وألمانيا وفرنسا والمحامون والصحفيون من جميع أنحاء العالم حيث كان محامو المتهم الرئيسي *أنور ر.* قد أعلنوا عن نيتهم قراءة بيان من قبل المسؤول السابق عن التحقيقات في فرع 251 لإدارة المخابرات العامة الخاضعة للرئيس السوري بشار الأسد.

وكان أوائل الحاضرين قد وقفوا أمام مبنى المحكمة منذ الساعة السادسة صباحاً إلا أنه كان عليهم التحلي بالصبر حتى بعد الثانية ظهراً بقليل.

إذ أن الجلسة ركزت في البداية على المتهم الآخر *إياد أ.* حيث تم استجواب ثلاثة شهود من موظفي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بالتفصيل عن قضية طلب اللجوء المقدم من قبل المتهم.

أما بعد الغداء فقد حان الوقت أخيراً: باشر المحامي *مايكل بوكير* تلاوة البيان المكون من 45 صفحة. وتناوب على ذلك مع زميله *يورك فراتسكي* ودام الموضوع لمدة ساعتين تقريباً حيث تم وصف السيرة المهنية *لأنور ر.* بالتفصيل - الدراسة والتدريب وترقيته عبر سلم المسؤوليات المختلفة في جهاز المخابرات العامة. وذُكرت كلمة "التعذيب" لأول مرة بعد 50 دقيقة فقط. وهكذا كانت المحاضرة أمراً لا تُطاق بالنسبة للمتضررين السوريين الموجودين في قاعة المحكمة وحتى بالنسبة للكثير من الصحفيين والمعنيين بين الجمهور الذين لم يتبقَ لهم سوى أن يهزوا رؤوسهم.

وكان جوهر البيان الذي أدلى به *أنور ر.* ما يلي: إنه غير مذنب بأي شيء بل كان دائماً آخرون قاموا بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم. ولم يستطع معارضة ذلك بأي شيء. حتى أنه حاول حسب أقواله مساعدة بعض السجناء. فإذن رفض *أنور ر.* جميع التهم المسندة إليه – إضافة إلى بعض الادعاءات المحددة من قبل الناجين من التعذيب التي تلاها المدعي العام الاتحادي في بداية المحاكمة. وتوصل الأمر به حتى إلى حد إنكار وجود أية أدوات تعذيب أو أساليب له في فرع 251. أما العديد من الأدلة المختلفة التي جمعها المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حسب أقوال المحقق المسؤول والتي عرضها هذا الأخير في اليوم الثاني للمحاكمة فهي تشير إلى خلاف ذلك.

فقد حاول *أنور ر.* التقليل من دوره وإنكار أية مسؤولية: فحسب أقواله لقد مارس *توفيق يونس* وهو رئيس فرع 251 الضغط عليه أكثر من مرة كما أنه سحب منه مسؤولياته في أوائل يونيو 2011. ومنذ ذلك الحين لم يفعل *أنور ر.* شيئاً إلا القيام بالأعمال المكتبية وإعداد التقارير وإجراء بعض الاستجوابات العامة.

ثم دار الحديث حول السبب الذي دفع المتهم الرئيسي إلى الانشقاق وتوقيته وكيفيته ومغادرته سوريا أخيراً في عام 2012. وقدم *أنور ر.* نفسه على أنه كان مؤيداً للمعارضة السورية منذ فترة طويلة. وأخيراً ذكر لهيئة المحكمة عدداً من الأشخاص يمكنهم أن يشهدوا على ذلك.

وبعد 100 دقيقة من تلاوة البيان فقد انتهى اليوم الخامس من محاكمة الخطيب بسرعة كبيرة. لم يوضح بيان *أنور ر.* أي شيء بل كان مجرد عبارة عن تفسيرات تفصيلية ولكنها في نهاية المطاف لم تشكل سوى رفض عام قاطع لجميع التهم. كما يناقض البيان تناقضاً صارخاً ما تردد عن نظام المخابرات السورية منذ عقود. وفي جميع الأحوال كان صفعة في وجه أولئك الذين يناضلون منذ سنوات بل وعقود من أجل مقاضاة التعذيب والجرائم الأخرى المرتكبة بحق حقوق الإنسان في المعتقلات السورية مثل فرع 251.

محاكمة الخطيب، اليوم 4، 29. أبريل / نيسان 2020: مقابلة شهود حول إجراءات لجوء *أنور ر.*

في اليوم الرابع من جلسات المحاكمة، لم يكن هناك مدعون بالحق المدني حاضرين في القاعة 128 في المحكمة الإقليمية في *كوبلنز*، لكن محاميهم والمتهمين ومحاميهم ومترجمي المدعى عليهم ونحو عشرة صحفيين وغيرهم من الأطراف المعنية على سبيل المثال الطلاب أو المحامين الذين كانوا يراقبون المحاكمة. تم الاستماع إلى ثلاثة شاهدات في ذلك اليوم حول

إجراءات دخول *أنور ر.* وإجراءات اللجوء - حيث كان التركيز أقل على أقوالهن وأكثر على وثائق السلطات التي يعمل الشهود من أجلها.

الشاهدة الأولى، موظفة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) فرع برلين، تم إجراء مقابلة معها حول إجراءات اللجوء لأنور ر. وعائلته في عام 2015. تحدثت الشاهدة حول إجراءات *أنور ر.* بسرعة كبيرة لدرجة أن المترجمين والمحامين السوريين الذين كانوا يسجلون ملاحظاتهم بالكاد استطاعوا مواكبة الأمر واضطروا إلى طلب التحدث ببطئ عدة مرات. نظراً لأنه في حالة أنور ر. تم افتراض أن شروط اللجوء قد استوفيت ويمكنه أيضاً أن يثبت بتأشيرة في جواز سفره أنه سمح له بالبقاء في ألمانيا، ولم تكن هناك جلسات استماع من قبل BAMF في عام 2015 ومنح اللجوء وفقاً لذلك.

وأخيراً ، تم توثيق مسار *أنور ر.* للجوء في ألمانيا - مع وثائق عرضها القاضي على الشاشة واحدةً تلو الأخرى مع جهاز عرض علوي في الجزء الأمامي من القاعة: بدءاً من طلب اللجوء والتأشيرات في جواز سفر *أنور ر.* والطوابع المختلفة في جواز سفره - بما في ذلك تأشيرة الدخول إلى *برلين* – مطار *تيغل*. الوثائق التي ربما تم نسخها بالفعل عدة مرات، كانت في كثير من الأحيان غير مقروءة لا للزوار في الجزء الخلفي من القاعة ولا للقاضية نفسها. التي حاولت مع هيئة المحكمة، أخيراً فك رموز الفقرات الخاصة بتأشيرة *أنور ر.*

الشاهدة الثانية، مستشارة من وزارة الخارجية (AA)، شهدت أولاً حول ما هي معرفتها بدور *أنور ر.* في معارضة المنفى. وشهدت أن ر. شارك كجزء من وفد المعارضة في يناير 2014 في مؤتمر جنيف الثاني، وهو مؤتمر سلام للأمم المتحدة حول سوريا. كان هذا سيؤكد لها في ذلك الوقت دوره في المعارضة.

كما سُئلت المتحدثة عن خلفية دخول *أنور ر.* إلى ألمانيا. وذكرت أنها لا تعرف إلا من الوثائق الموجودة في الملفات التي تحدث عنها عضو سوري معارض في وزارة الخارجية في ذلك الوقت لصالح دخول *أنور ر.* هنا أيضاً، تم وضع المستندات ذات الصلة في النهاية على جهاز العرض العلوي، على سبيل المثال طلب *أنور ر.* بوزارة الخارجية مع تفاصيل مهنته: العقيد في إدارة أمن الدولة.

كان لدى هيئة المحكمة والمحامين بضعة أسئلة فقط للشاهدين - وبالتالي انتهى الجزء الأول من اليوم بعد ساعة ونصف فقط مع استراحة غداء طويلة. بعد ذلك، شهدت موظفة في هيئة الأجانب (Ausländerbehörde) (مكتب الدولة للهجرة، برلين).

ومع ذلك، كانت جلسة الاستماع الخاصة بها لفترة وجيزة وقد قدمت بيان قصير فقط حول طلب إعادة دخول *أنور ر.* من تركيا إلى ألمانيا في مايو 2015: ففي ذلك الوقت، صادرت السلطات التركية جواز سفره السوري على أساس أن تم تزويره. ومع ذلك، من الممكن أن لاتكون الاسئلة قد وُضِّحت بالنهاية ولكن كان تركيز استجواب الشهود على الوثائق الكثيرة حول هوية *أنور ر.* التي جمعتها سلطة الأجانب. مرة أخرى، كان لدى القاضية العديد من الصفحات الفردية من الملفات المعروضة على الشاشة لقراءتها، ومرة أخرى تم عرض جواز السفر والتأشيرة للدخول إلى ألمانيا - هذه المرة حتى في نسخة مقروءة.

ستستمر المحاكمة في 18 آيار.

محاكمة الخطيب، اليوم 3، 28. أبريل / نيسان 2020: تقرير خبيرة عن الوضع السياسي والاجتماعي في سوريا

في اليوم الثالث من المحاكمة مثلت *لورا تورمان* كخبيرة. قامت *تورمان* وهي مختصة في علم الإثنيات بتكليف من المدعي العام الاتحادي بإعداد تقرير مختص تقوم فيه بتحليل الوضع السياسي العام في سوريا في عام 2011 والإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس *بشار الأسد* ضد المعارضة والحركة الإحتجاجية في عامي 2011-2012.

قدمت الخبيرة أولاً، لمحة عامة عن التطورات السياسية في سوريا لا سيما منذ الاستقلال في عام 1946 وشرحت مثلاً أن حكم *حافظ الأسد* كان حتى في السبعينيات من القرن الماضي يتميز بالقيود المفروضة على حرية التعبير ومناخ عام مطبوع بالخوف و باستخدام التعذيب كذلك. وبعد مرحلة قصيرة من الانفتاح السياسي والإصلاحات في عام 2000 ("الربيع الدمشقي") استمر القمع (العنيف) للمعارضة وأصحاب الرأي المغاير حتى تحت حكم إبنه وخليفته *بشار الأسد*.

وفي مارس 2011 توسعت المظاهرات ضد الحكومة وتفاقم الوضع عندما أُلقي القبض على بعض الشباب الذين هتفوا بحسب ما زُعم "الشعب يريد إسقاط النظام" وعادوا فيما بعد من الحبس وعلامات التعذيب واضحة عليهم. وهذا ما أثار الرعب والغضب في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى احتجاجات جماهيرية اعتباراً من منتصف مارس 2011، وفي نهاية المطاف إلى الحرب الأهلية في سوريا.

وشرحت *تورمان* تفاصيل عن مسار النزاع ثم تطرقت إلى دور أربع أجهزة مخابرات مختلفة. كما قدمت الخبيرة لمحة عامة عن الظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية وأساليب التعذيب المختلفة المستخدمة فيها بما في ذلك العنف الجنسي. وغالباً ما كانت أساليب التعذيب هي نفسها التي استخدمتها الحكومة ضد المعارضة في السبعينيات.

كما تكلمت الباحثة عن النسيج الإجتماعي في سوريا ولا سيما عن الأغلبيات والأقليات الدينية (السنة والعلويين والمسيحيين) وتوازن القوى في المجتمع وصعود العلويين إلى السلطة وكذلك عن الجيش وعن حزب البعث الذي يحكم حسب ما ينص عليه الدستور ورئيس الحزب هو الرئيس الأسد.

ولم تقم هيئة المحكمة والمدافعون عن المتهمين ومحامو المدعين بالحق المدني لوحدهم بطرح الأسئلة على *تورمان*، بل وتحدث كذلك الحاضر الوحيد من المدعين بالحق المدني وهو المخرج السوري *فراس فياض* الذي خاطب الخبيرة في اللغة العربية (مترجمة من قبل المترجمين الموجودين دائما من أجل الترجمة لصالح المتهمين) وسألها بين أسئلة أخرى ما إذا تم وصف المعارضين بأنهم إرهابيون.

محاكمة الخطيب، اليوم 2، 24 ابريل / نيسان 2020: تحقيقات المكتب الإتحادي للتحقيقات الجنائية

بعد بدء المحاكمة الأولى في العالم التي تعني بالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا أمام محكمة *كوبلنز* الإقليمية العليا شرح موظف في المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في اليوم الثاني من المحاكمة كيفية فتح إجراءات التحقيق بحق المتهمين *أنور ر. وإياد أ.* وما كانت الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

وأفاد الموظف الذي دعته المحكمة بصفته شاهد بتفاصيل حول توقيت وكيفية معرفة السلطات الألمانية *بأنور ر.* والجرائم التي من المزعوم أنه ارتكبها، كما فسر كيف قام فريق التحقيق وهو الموظف شخصياً بفحص هذه المعلومات والتأكد منها نيابة عن المكتب الاتحادي. وإلى جانب عدد كبير من التفاصيل الفنية وبعض التفسيرات حول التعاون مع سلطات التحقيق في فرنسا والسويد والنرويج وصف الشاهد تفاصيل عن الجرائم المحددة التي هي موضع المحاكمة.

وكانت بالنسبة للحاضرين في قاعة المحكمة اللحظات الأكثر كآبة، عندما تم وصف أساليب التعذيب بعينها إذ أن الموظف تحدث خلال تقديمه للمحة عامة عن جلسات استجواب الشهود عن أسوء أنواع التعذيب وهي مسندة خاصةً إلى *أنور ر.*

كان اهتمام الرأي العام بالمحاكمة ما زال كبيراً، حيث كانت معظم مقاعد ممثلي وسائل الإعلام في قاعة المحكمة في اليوم الثاني للمحاكمة مشغولة. وتم توزيع المقاعد الشاغرة على المشاهدين ومعظمهم من السوريين.

على الجميع التحلي بالصبر:

ويتوقع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR أن المحاكمة قد تستغرق عدة سنوات. وقال المحامي *باتريك كروكر* أنه من المهم بدء المحاكمة الآن أخيراً، وأن العديد من المتضررين والنشطاء والمحامين من سوريا كانوا حاضرين في اليومين الأولين. ويمثل *كروكر* سبعة ناجين من التعذيب الذين يشاركون في المحاكمة بصفتهم مدعين بالحق المدني، إذ أن مجرد فتح هذه المحاكمة يبعث في نفوس الكثيرين داخل سوريا وخارجها الأمل في تحقيق العدالة لجميع من وقع ضحية لنظام التعذيب الخاص بالحكومة السورية.

محاكمة الخطيب، اليوم 1، 23. أبريل / نيسان 2020: بدء الجلسات الرئيسية وقراءة لائحة الاتهام

في 23 من أبريل/نيسان 2020 تم بدء إجراءات المحاكمة بحق السوريين *أنور ر.* و*إياد أ.* بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إضافة إلى تهم أخرى أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة *كوبلنز* الألمانية. وكان المتضررون والنشطاء السوريون والصحفيون من جميع أنحاء العالم وممثلو المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى يصطفون أمام المحكمة منذ ساعات قبل بدء المحاكمة- جميعهم أرادوا معايشة وتوثيق بدء المحاكمة الأولى في قضية تعنيب التعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا وهو حدث الذي طال انتظاره.

في النهاية تم السماح ل14 ممثلاً للصحافة الدولية و 15 زائراً بالدخول إلى قاعة المحكمة 128 –وهذا عدد أقل من المعتاد بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19. وتم فصل المتهمين والمدعين بالحق المدني والمحامين والمترجمين عن بعضهم البعض بألواح من الزجاج الشبكي، حيث كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الحماية من العدوى. لذا تأكدت القاضية الرئيسة قبل بدء المحاكمة أولاً من أن الاتصال بين المتهمين ومحاميهم والمترجمين عبر جهاز الاتصال الداخلي يجري بشكل سلس.

أثناء مثول المتهمين في المحكمة -*أنور ر.* جاء بوجه مبين بينما وصل *إياد أ.* وهو يغطي وجهه بقبعته.

– مشاعر الحاضرين وذلك ليس فقط لدى المتضررين بين الجمهور: فقد دار بعض المدعين بالحق المدني وكذلك أخرون من بين الناجين من التعذيب والمتضررين ظهورهم للمتهمين بكل وضوح بينما كان آخرون في انتظار هذه اللحظة بالذات كي يحدقوا مباشرة في أعين المتهمين.

بدأ المدعي العام *جاسبر كلينج* قراءة لائحة الاتهام بعبارة "أنا أتهم".*أنور ر.* متهم بالتواطؤ في 4000 حالة تعذيب و بـ 58 حالة قتل عمد وبعض الحالات من الاعتداء جنسي والاغتصاب. كما تم إدراج 24 حالة فردية في لائحة الاتهام أي تم تقديم تفاصيل عن 24 قصة شخصية لسوريين معذبين إبتداءً بالإعتقال عبر النقل إلى القسم 251 ، حيث لم تسود الظروف اللا إنسانية فحسب بل جرت أيضاً "التحقيقات" الوحشية باستخدام التعذيب المتكرر وصولاً إلى الإفراج عنهم. وبحسب لائحة الاتهام ليس هناك شك أن أنور ر. كان مدركًا للتعذيب وموافقاً على استخدامه على الأقل ضمنيًا.

كما تصف لائحة الاتهام الوضع السياسي في سوريا ودور أجهزة المخابرات وتوضح أن الأمر يتعلق هنا بجناة أفراد، ولكن المحكمة ستحقق أيضًا في السياق الذي من المفترض أن ارتكبت فيه الجرائم إذ أن المتهمين كانا في الأساس جزءًا من نظام كامل. يتعلق الأمر إذن بالتعذيب المستمر عبر سنوات والواسع النطاق والممنهج للمواطنين غير المرغوب فيهم بأمر من حكومة بشار الأسد.

وينوي أنور ر. التعليق على لائحة الاتهام خطياً في غضون الأيام المقبلة ولم يتكلم *إياد أ.* كذلك.

"اليوم شاهدت للمرة الأولى محاكمة عادلة ونزيهة.نريد ظهور الحقيقة حول نظام التعذيب في سوريا." هكذا يقول المدعي بالحق المدني **-حسين غرير-** بعد جلسة المحاكمة. ويضيف **-وسيم مقداد-** وهو أيضاً من المدّعين بالحق المدني قائلاً: "هذه المحاكمة ليست فقط مهمة بالنسبة لي شخصياً بل بالنسبة لكل من ما زال يقبع في السجون ومن لم ينجوا منها. نريد العدالة للجميع."

وستتابع المحاكمة في اليوم التالي.